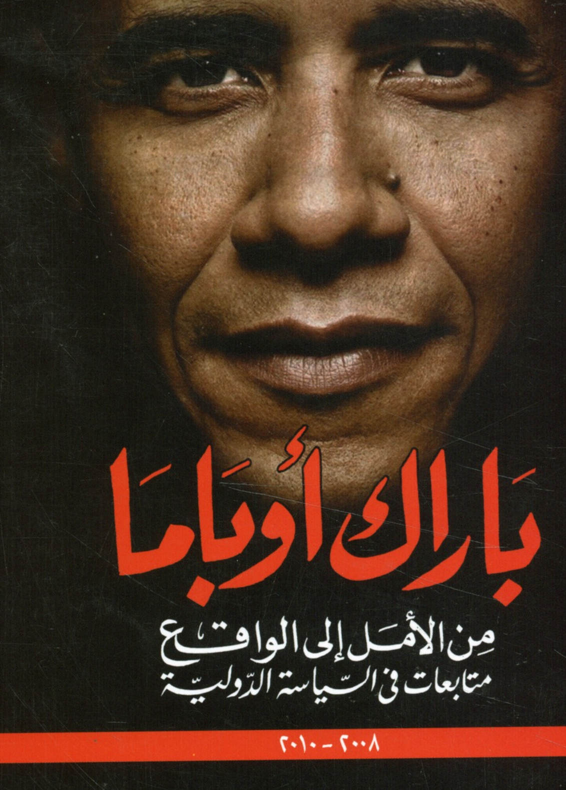


باراك أوباما

من الأمل إلى الواقع
متابعات في السياسة الدولية

٢٠٠٨ - ٢٠١٠

الدكتور
السيد أمين شلبي

عالم الكتب



باراك أوباما

من الأمل إلى الواقع

متابعات في السياسة الدولية

٢٠٠٨ - ٢٠١٠

باراك أوباما

مِن الأمل إلى الواقع

متابعات في السياسة الدولية

٢٠٠٨ - ٢٠١٠

الدكتور
السيد أمين شلبي

عالم الكتب

* شلبي، السيد أمين .

* باراك أوباما من الأمل الى الواقع: متابعات في السياسة الدولية 2008-2010

* السيد أمين شلبي.

* ط 1 – القاهرة : عالم الكتب؛ 2012 م

* 240 ص ؛ 24 سم

* تدمك : 3-828-232-977 * رقم الإيداع : 2011/11711

1- الولايات المتحدة الأمريكية –العلاقات الخارجية

2- الولايات المتحدة الأمريكية –تاريخ العصر الحديث- باراك أوباما

3- الولايات المتحدة الأمريكية –الأحوال السياسية

4- أوباما، باراك

أ- العنوان 327.73

عالم الكتب

* الإدارة :

16 شارع جواد حسني – القاهرة

تليفون : 23924626

فاكس : 0020223939027

* المكتبة :

38 ش عبد الخالق ثروت – القاهرة

تليفون: 23926401 – 23959534

ص . ب 66 محمد فريد

الرمز البريدي : 11518

www.alamalkotob.com -- info@alamalkotob.com

﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾

المحتويـات

تقديم

كان عام ٢٠٠٨ علامة فاصلة ليس فقط فى تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقاتها بالعالم والمفاهيم التى تحكمها بل وكذلك فى تاريخ العلاقات الدولية ومجرى ومصير عدد من القضايا والصراعات الدولية. فقد شهد هذا العام نهاية حقبة من حكم الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن الذى حكم منتخبًا من الشعب الأمريكى، لفترتين متتاليتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، وكانت حقبة عاصفة فى علاقات أمريكا بالعالم، بدأت مقدماتها بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية التى تعرض لها القلب الأمريكى لضربات نالت رموز قوته الاقتصادية والعسكرية وانتهى بذلك الأمان الذى تعيشه ويعيشه الأمريكيين متحصنين خلف محيطين: الأطلنطى والهادى، ويحاربون حروبًا بعيدة عنهم وحتى حادث "بيرل هاربر" الذى تعرضت له أمريكا فى الحرب العالمية الثانية... وكان الحادث بعيدًا عن القلب الأمريكى بآلاف الأميال. وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتقدم المفتاح لما سوف تتبناه إدارة جورج بوش الابن من مفاهيم وإستراتيجيات تبعد الولايات المتحدة عن النظريات التى وجهت سياساتها منذ نهاية الحرب الثانية وطوال الحرب الباردة، وتعتبرها إدارة بوش والشخصيات التى أحاطت بها وتسربت إلى كل أركان ومؤسسات الإدارة والذين عرفوا بالمحافظين الجدد، نظريات لم تعد تكف لمواجهة التهديدات التى تواجه الولايات المتحدة، وهكذا تبنت ونفذت الإدارة مفاهيم الحرب العالمية على الإرهاب والعمل المنفرد Unilateralism، والضربات الاستباقية Preemption strikes، وتجاهل المنظمات الدولية، واعتبارها عقبة أمام السياسات الأمريكية، والتخلى عن عدد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية كيوتو للمناخ وتبنى مفهوم الترويج

للديمقراطية. وبفعل هذه المفاهيم شنت الإدارة وانخرطت فى حربين فى أفغانستان والعراق، وإذا كانت الحرب الأولى قد لقيت الفهم بل والمشاركة من أصدقاء وحلفاء أمريكا واعتبارها حرب ضرورة war of necessity، فإن الحرب على العراق التى اعتبرت حرب اختيار War Choice فقد لاقت اعتراضًا حتى من أقرب حلفاء أمريكا وأدت إلى شرخ فى العلاقات معهم. أما المسرح الرئيسى لهذه الأحداث وهذه النظريات فكان الشرق الأوسط بمعناه الجيوستراتيجى الأوسع، والذى تعاملت معه الإدارة الأمريكية من منظار أحداث ١١ سبتمبر، واعتبرت أن مجتمعاته بحكم ما يسودها من نظم حكم غير ديمقراطية إنما تمثل تربة خصبة للتطرف والإرهاب لا تقتصر على مجتمعاتها فحسب بل تمتد إلى العالم كما بدأ فى أحداث ١١ سبتمبر، ومن هنا كان مفهوم الترويج للديمقراطية ومشروعات الشرق الأوسط الكبير The broader Middle East.

وهكذا انتهت إدارة جورج بوش وأمريكا فى حربين داميتين، وثبت أن إحداهما وهى الحرب على العراق قد شنت وفقًا لمفاهيم وتقديرات ثبت فسادها، وكلفت الخزانة الأمريكية ٤ تريليون دولار، وأكثر من ١٦٠٠ قتيل أمريكى، وأصبح المطلوب مجرد إيجاد مخرج آمن ومنظم للولايات المتحدة منها، وقد ازدادت الأمور تعقيدًا بأن شهدت الشهور الأخيرة للإدارة أزمة مالية واقتصادية بدأت فى الولايات المتحدة وهزت مؤسساتها المالية والمصرفية بشكل ذكر بالركود العظيم فى الثلاثينات وتحولت هذه الأزمة إلى أزمة عالمية ضربت النظام المالى والاقتصادى العالمى وكان معناها الرئيسى هو إنهاء الاحتكار الأمريكى للنظام المالى العالمى.

وسط هذه الظروف جاءت الانتخابات الرئاسية الأمريكية نوفمبر ٢٠٠٨ وظهر على مسرحها شاب أمريكى أسود من أصول أفريقية مسلمة ونشأة آسيوية، وجاء لكى يجذب الناخب الأمريكى ليس فقط بقدراته الخطابية والبلاغية وإنما أيضًا برسالته وما تحمله من وعود "بالتغيير" والقدرة على ذلك رغم المشكلات الصعبة، ومن خلال تشريح الواقع الأمريكى الداخلى والخارجى كما تبلور خلال السنوات الثمانية الماضية، وعد أوباما بتصحيح هذه الأوضاع، وكانت فى مقدمة وعوده إنهاء الوجود الأمريكى فى العراق وعودة الجنود الأمريكيين وتصحيح صورة أمريكا المتدنية فى العالم والعالم الإسلامى

بوجه خاص، وإعادة علاقات أمريكا مع العالم وإنهاء التوتر فى علاقاتها مع قوى مثل روسيا وبناء علاقات مستقرة مع الصين والعمل على بناء تحالفات وشركاء دوليين، وليس العمل المنفرد. أما الشرق الأوسط ومعضلاته، فقد وعد بالعمل على إنهاء الصراع الفلسطينى الإسرائيلى ومد اليد والحوار مع إيران حول برنامجها النووى، أما قضية الديمقراطية فقد اختلف خطابه حولها عن خطاب بوش الذى اعتمد على الإملاء والفرض، وداخليًا تركز خطابه على التزامه بتنفيذ مشروع الرعاية الصحية. وقد انتهت الانتخابات الأمريكية بمجىء هذا الصوت الجديد ممثلًا ثورة فى النظام السياسى الأمريكى الذى لم يكن الكثيرون يتوقعون أن يجىء رئيس أسود فضلًا عن أصوله المسلمة. هكذا تسلم باراك أوباما الحكم فى يناير ٢٠٠٩ بتركة مثقلة كان آخرها الأزمة المالية العالمية التى هزت الاقتصاد الأمريكى. وبدأ أوباما وبدأ العالم يتابع وعوده وعلى مدى عامين ورغم أنه بدأ ملتزمًا بوعوده سواء بإنهاء الحرب فى العراق، أو بالتوصل إلى تسوية فى الشرق الأوسط أو حل أزمة البرنامج النووى مع إيران دبلوماسيًا، إلا أنه ما لبث أن تكشف له تعقيدات الواقع وأنها كانت أكثر مما قدر، فبرغم استمرار التزامه بالانسحاب من العراق إلا أن الأوضاع الأمنية فى العراق استمرت فى تأزمها وأصبح السؤال عن مصير هذا البلد، بعد كل ما تكلفته أمريكا، عندما تنسحب القوات الأمريكية، وفى أفغانستان الذى اعتبر أنها المسرح الحقيقى للإرهاب وللمشكلات التى تواجه أمريكا، ورغم زيادة عدد القوات فيها، إلا أن قدرات القاعدة وطالبان استمرت فى تأكيد نفسها واستمر ضعف وعدم الثقة فى نظام "كرازاى"، أما فى النزاع الفلسطينى الإسرائيلى فبرغم ما أبداه أوباما منذ أيامه الأولى فى الحكم من اهتمام بإحياء عملية المفاوضات على أساس من مبدأ حل الدولتين، وإنهاء ووقف المستوطنات الإسرائيلية، إلا أنه يتحدى "بنيامين نتنياهو" وائتلافه اليمينى المتطرف لهذه المبادئ وخاصة المستوطنات، وهو ما جعل أوباما يعترف أنه أساء تقدير صعوبات المشكلات، وإن كان هذا لم يمنع من استمرار جهوده الدبلوماسية مركزًا على بدء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأما إيران فإن سياسة اليد الممدودة لإيران لم تلق استجابة من الحكم فى إيران الذى ازداد تعقيدًا بانتخابات الرئاسة الإيرانية فى يوليو ٢٠٠٩، وبدا معها الرئيس المعاد انتخابه

أحمدى نجاد أكثر تشددًا، وفى المقابل اتجهت الإدارة الأمريكية إلى تعبئة الرأى العام الدولى فى اتجاه فرض عقوبات إضافية على إيران، وهكذا انتهى العام الأول لإدارة أوباما وسط نوع من إخفاق التوقعات والوعود والمفاهيم التى جاء بها، وفى منتصف العام حاول أوباما أن يحيى الأمل ويؤكد الوعود وخاصة فى علاقات أمريكا مع العالم الإسلامى، وتوجه برسائل مباشرة إلى المراكز المهمة فى هذا العالم بزيارته وخطبه فى تركيا والسعودية، وأهم من هذا خطابه المحمل بالرسائل فى القاهرة فى يونيو ٢٠٠٩، وكانت رسالته الأولى هو إعادة بناء العلاقات بين أمريكا والعالم الإسلامى على أساس من الاحترام والتعاون المتبادل. غير أنه كما ذكرنا، وبعد مرور شهور على هذا الخطاب، ظلت القضايا الرئيسية للخطاب، وفى مركزها الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، بلا تقدم وبدأ أوباما وإدارته أمام الرأى العام العربى والإسلامى بلا قوة فى مواجهة التشدد والتحرك الإسرائيلى.

غير أن العام الثانى لإدارة أوباما بدأ بما يشبه "العودة"، أو اكتساب الثقة وأرضية جديدة، بدا هذا فى معالجته للأزمة المالية العالمية، فرغم أن الأزمة لم تتبدد تمامًا، إلا أن سياسات أوباما فى التعامل معها أعادت شيئًا من الاستقرار فى النظام المالى والاقتصادى الأمريكى فوقف على قدميه، أما الإنجاز الداخلى الأكبر فقد كان فى الحصول على تأييد الكونجرس الأمريكى لمشروعه فى التأمين الصحى الذى يدخل ٤٠ مليون مواطن أمريكى تحت مظلة الرعاية الصحية، وهذا المشروع الذى ظل يراوغ رؤساء أمريكيين على ما يقرب من ٦٠ عامًا. وخارجيًّا ركز أوباما على قضية مهمة للأمن الأمريكى والعالمى وهى قضية التسلح النووى، ففى براغ عام ٢٠٠٩ تصور أوباما عالمًا خاليًا من الأسلحة النووية، ثم قرن هذا بالتوصل فى مارس ٢٠١٠ إلى اتفاقية مع روسيا حول خفض أسلحتها النووية والإستراتيجية ـ التى تمتلك القوتان ٩٠٪ من الأسلحة النووية فى العالم ـ خفضها بمقدار الثلث بما سيعرف باتفاقية ستارت ٢ مذكرًا بالأيام الأولى للوفاق الأمريكى السوفيتى وبالتوصل إلى اتفاقية سولت ١، كذلك تعامل أوباما مع ما يمثل هاجسًا أمريكيًّا وهو إمكانية انتشار ووصول المواد النووية إلى قوى ومنظمات غير مسئولة فعقد فى ١٢-١٣ مارس مؤتمر الأمان النووى Nuclear security لتشديد الرقابة الدولية على هذه المواد.

كان ما تقدم هو الإطار الفكرى الذى تدور فيه فصول هذا الكتاب. وسوف يلاحظ القارئ أن الولايات المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية وبشكل خاص منذ مجىء أوباما تسيطر عليها، وحتى فى القضايا التى تتصل بقوى ومناطق أخرى مثل الشرق الأوسط وروسيا وأوروبا والصين، فإن الولايات المتحدة كانت حاضرة ومؤثرة فيها. وهكذا يكاد هذا الكتاب أن يكون متابعة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ مجىء إدارة أوباما وما سماه "نهجه الجديد" فى السياسة الخارجية ومدى ما حققه هذا النهج من نجاح أو إخفاق.

د . السيد أمين شلبى

أوباما من الأمل إلى الواقع

لم يكن غريبًا أن يطلق المحللون عبارة ثورة سياسية ـ اجتماعية ـ ثقافية، على تولى باراك حسين أوباما للرئاسة الأمريكية، وقد وصف انتخابه بالثورة السياسية؛ لأنه عندما طرح اسمه للرئاسة فى البداية كان الكثيرون لا يتصورون أن ينتخب الناخب الأمريكى أمريكيًا ذا أصول أفريقية ـ إسلامية رئيسًا للولايات المتحدة. غير أن الرؤى والآمال، والشعارات التى حملت وعود التغيير والتصحيح كانت من القوة والجاذبية بحيث أقنعت ملايين الأمريكيين بأنه "نعم نستطيع" وقد كانت التربة مهيأة لذلك بفعل ثمانى سنوات من حكم "جورج دبليو بوش" ورط فيها الولايات المتحدة فى حربين أثبتت الأحداث ـ وخاصة الحرب على العراق ـ بأنها أطلقت وفقًا لافتراضات ومفاهيم ثبت زيفها، وكانت النتيجة أعباء مادية أثقلت الاقتصاد الأمريكى، وخسائر بشرية فى القتلى والجرحى، فضلًا عن تدنى صورة ومكانة أمريكا فى العالم، وخاصة العالم العربى والإسلامى، وبدت أمريكا وكأنها تقف وحيدة فى العالم.

بفعل هذا جاء أوباما بثورة من التوقعات: إنهاء الحرب فى العراق، تعامل جديد مع الوضع فى أفغانستان، تسوية للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى الذى يمثل مصدر المتاعب لمصالح وصورة أمريكا فى العالمين العربى والإسلامى، استعادة العافية للأزمة المالية التى حلت بالاقتصاد الأمريكى مع نهايات إدارة بوش وكشفت عن خلل فى النظام الاقتصادى والمالى الأمريكى، ووعود بنظام للرعاية الصحية لما يقارب ٤٠ مليون أمريكى

محرومين من هذه الرعاية والتى عجز رؤساء أمريكيين على مدى ٦٠ عامًا من تحقيقها. بهذه الوعود وهذه التوقعات تحقق انتخاب أوباما، وللشهور الأولى حصل فى استفتاءات الرأى عن نسبة تأييد أكبر مما حصل عليه رئيس أمريكى سابق.فما الذى جرى على مدى العامين الأولين من رئاسة أوباما، وما الذى تحقق من وعوده التى حملته إلى الرئاسة؟

فى السياسة الخارجية ثمة ثلاث قضايا كانت هى محور حملته ووعوده الانتخابية: الحرب فى العراق، وأفغانستان، والصراع الفلسطينى الإسرائيلى. وفى هذه القضايا الثلاث ظهر واضحًا عجز أوباما وإدارته عن تحقيق أى اختراق وتقدم حقيقى فيها؛ ففى العراق ورغم أنه حقق وعده بسحب القوات الأمريكية المحاربة من العراق، إلا أن ٦٠ ألف جندى أمريكى ما زالوا هناك، وما هو أهم من ذلك ما زال العراق بعيدًا عن أى استقرار سياسى يستطيع أن يضمن خروجًا أمريكيًّا آمنًا، فرغم الانسحابات البريطانية التى جرت فى العراق إلا أنه وبعد ٦ شهور فيها لم يمكن تشكيل حكومة تمثيلية تضمن الاستقرار السياسى فى البلاد. وفى أفغانستان فإنها قد أصبحت "حرب أوباما" كما سماها الكاتب الأمريكى الشهير "بوب وودورد"، فقد توسعت العمليات العسكرية فى أفغانستان ورغم هذا تزايد وجود وقوة طالبان. وبحيث أصبح، وفقًا للعسكريين الأمريكيين ، أن الحرب لن تكسب عسكريًّا فى أفغانستان، وأنه من الضرورى الحوار والتفاوض مع طالبان. وما زاد الأمر تعقيدًا أن الوضع الأفغانى قد امتد إلى باكستان وأصبح لطالبان وجودًا بها فضلًا عن تصاعد قوة القوى الإسلامية وتهديداتها لاستقرار وتماسك باكستان. أما الصراع الفلسطينى الإسرائيلى فربما كان من أبرز أوجه الفشل فى سياسة أوباما، فرغم الاهتمام والجدية التى بدأ بها أيامه الأولى بجوده تحقيق تسوية لهذا الصراع، إلا أنه من سوء حظه أن هذه الجهود قد توافقت مع مجىء حكومة وائتلاف يمين يرأسه "بنيامين نتنياهو" وصف بأنه أشرس ائتلاف شهدته إسرائيل، وأمام هذا الائتلاف تصدعت جهود إدارة أوباما لتنشيط المفاوضات مع الفلسطينيين بهدف تأسيس دولة فلسطينية جنبًا إلى جنب مع إسرائيل. ورغم كل الوعود والضمانات السياسية والعسكرية والاقتصادية التى قدمتها إدارة أوباما إلا أن نتنياهو ظل صامدًا فى تحديه لمطلب أوباما لتجميد بناء المستوطنات ووصل الأمر فى تراجع الموقف الأمريكى من أنه بدأ بمطلب

التجميد الكامل للمستوطنات إلى القبول بالتجميد لمدة عشرة شهور، إلى طلب وقفها لمدة شهرين. وواضح أن ضعف أوباما تجاه نتنياهو إنما يعود إلى شعوره بضعف وضعه الداخلي وتصاعد ضغوط الجمهوريين والجماعات اليمينية عليه وتحذيرهم من أى مواقف متشددة ضد إسرائيل.

وليس غريبًا بعد هذا التراجع والضعف فى موقف أوباما وعجزه عن تحقيق وعوده أن تتراجع بشدة صورة أوباما فى العالمين العربى والإسلامى بعد التفاؤل والحماس الذى قوبل به عند مجيئه وبعد خطابه الواعد فى القاهرة الذى رأى فيه العرب صوتًا أمريكيًا جديدًا تجاه القضية الفلسطينية.

أما فى القضايا الأمريكية الداخلية فإن سجل أوباما يمكن أن يوصف بأنه مختلط، ففى القضية التى تبناها وهى قضية الرعاية الصحية، فإنه رغم نجاحه فى الحصول على تأييد الكونجرس بمجلسيه لقانونه فى الرعاية الصحية، إلا أن الشكوك ثارت حول مستقبل تطبيق هذا القانون وإمكاناته ومداه الزمنى حيث إن تطبيقه وآثاره قد لا تتحقق إلا بعد ثلاث سنوات، أما فى إدارته للأزمة المالية، والتى يعرف بأنه ورثها عن جورج بوش، فإنه رغم أن إجراءات التحفيز المالى والتى ضخ بها ٧٠٠ مليار دولار، قد أوقفت تدهور الوضع وأنقذت مؤسسات مالية واقتصادية، إلا أن الوضع المالى والاقتصادى اليوم ما زال أبعد عن التعافى الكامل.

هذا الأداء المتواضع والمشكوك فيه لأوباما فى القضايا الداخلية هو الذى يفسر تدنى نسبة التأييد له فى استفتاءات الرأى العام بحيث بلغت نسبة ٤٠٪ وهى أقل نسبة لرئيس أمريكى سابق فى نفس الفترة. وقد وصف الخبير الأمريكى فريد زكريا المناخ الذى يعيشه الأمريكيين بعد ١٨ شهرًا من إدارة أوباما بقوله: "إن المزاج الأمريكى العام هو مزاج عابس، والأمريكيون يشعرون بالكآبة والغضب وافتقاد الروح، والطبقة الوسطى على وجه الخصوص تشعر أنها تتعرض للهجوم. وفى استفتاء أجرته "النيوزويك" فى سبتمبر قال ٦٣٪ من الأمريكيين: إنهم لا يعتقدون أنهم لن يستطيعوا أن يحافظوا على مستواهم المعيشى الراهن، وقد أصبح معظم الأمريكيين قدريين بالنسبة لمستقبلهم، والبلد التى كان شعارها أنها تستطيع أن تنجز شيئًا ليست مقتنعة بذلك الآن". ويعقب زكريا على هذا بأن

الأمريكيين لديهم حق أن يشعروا بالقلق، فقد تعرضوا مؤخرًا فقط لأسوأ ركود منذ الركود العظيم، فالضوء فى نهاية النفق قاتم فى أحسن الأحوال، فبعد ١٦ شهرًا من محاولة استعادة العافية فإن معدل البطالة أعلى مما كان عليه فى أعمق حالات الركود فيما بعد الحرب. ومع تراجع الإنفاق الحكومى فإن الاقتصاد يظهر علامات جديدة على الضعف.

أما المحلل الأمريكى David Brooks فإنه يعتقد أن أوباما سوف يحتاج إلى أن يستجيب لخوف الأمة من الانحدار، فالمزاج الكئيب الحالى ليس فقط نتيجة للبطالة فهو ينبع من الخوف أن أفضل أيام أمريكا أصبحت خلفها، فقلق الرأى العام الحقيقى هو حول القيم وليس الاقتصاد. وكما عبر المراقبون الذين رصدوا إدارة أوباما منذ مجيئها فإن "تغيير النبرة أسهل من تغير العالم" أرادوا أن يقولوا: إن بلاغة أوباما، وانتقاله من خطاب بوش القائم على المواجهة إلى الخطاب القائم على الحوار والرغبة فى بناء الجسور، إلا أنه لم يستطع أن يغير العالم سواء على المستوى الأمريكى الداخلى أو فى مجال السياسة الخارجية[1].

أن مأزق أوباما ورؤيته هو أنها سمحت له أن يصف العالم الذى يريده لا أن يحققه، وعلى هذا فإن مشكلة أوباما لم تكن فى رؤيته للعالم، وإنما فى ثغرات جهوده بالانتقال من النظرية إلى الواقع.

كان هذا هو المناخ الذى جرت فيه انتخابات الكونجرس التجديدية فى نوفمبر ٢٠١٠، وكما أظهرت التوقعات خسر الحزب الجمهورى أغلبيته فى مجلس النواب، وتقلصت أغلبيته فى مجلس الشيوخ. وبهذه النتيجة أصبح ما يستطيع أوباما أن يحققه فى العامين الباقيين من ولايته الأولى موضع شك كذلك أحاطت الشكوك بإمكانية حصوله على ولاية ثانية.

وفى توقعات الخبراء لمستقبل أوباما السياسى يقولون: إنه سوف يعتمد على خبرة "بيل كلينتون" الذى قاسى عام ١٩٩٤ نكسة فى انتخابات الكونجرس النصفية، إلا أنه بعد

(١) راجع السيد يسين: تحولات الأمم والمستقبل العالمى.

هذا استطاع أن يتعاون مع الكونجرس الجمهورى وأن ينتهى الأمر بفوزه بولاية رئاسية ثانية عام ١٩٩٦، هذا التصور من جانب أوباما قد يضطره على أن يقلل من طموحه، وهو ما بدأ أوباما بالفعل يمهد له ويدعو الديمقراطيين أن يكونوا "أكثر تواضعًا" غير أنه إذا فعل أوباما هذا فإنه يعنى تخليه عن الشعارات والرسائل وغن الوهج الذى حمله إلى كرسى الرئاسة، ويعنى تخلى كتلته الانتخابية التى حملته للرئاسة عنه وفى مقدمتهم الشباب والمرأة والطبقة الوسطى.

ورغم هذه الغيوم والشكوك ما زال ثمة تيار يراهن على المستقبل ويعتقد أنه رغم كل مشكلات أمريكا وأوباما فإن الأمريكيين سوف يستطيعون أن يرتفعوا فوق هذا المزاج السائد، فما زالت أمريكا أكبر اقتصاد مبتكر فى العالم والمكان الذى يضم أعظم جامعات، ووضع سكانى ملائم ومساحات واسعة للتوسع، وقوة عمل مرنة وقوية، وبيئة ما زال المستثمرون يراهنون عليها على المدى الطويل، وما زال يديرها رئيس موهوب يمكن أن يكون أفضل مما بدأ عليه حتى الآن. وأن يبدو مصممًا كما بدأ فى قضيتين حصل فيهما على تأييد الكونجرس: الرعاية الصحية، وإقرار معاهدة ستارت.

باراك أوباما: من الأمل إلى الجرأة

"زيجنيو برجنسكى" هو أحد الخبراء الأمريكيين البارزين، وقد بنى سمعته الأكاديمية كخبير فى شئون الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، واعتبر كتابه الذى كتبه بالتعاون مع "صموئيل هينتجتون" USSR-US أحد المراجع الأساسية فى فهم السياسة السوفيتية والتعامل معها. وقد اختاره الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر مستشارًا للأمن القومى ١٩٧٦-١٩٨٠ وارتبط عهده بثلاثة أحداث تحويلية كبرى: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٨، واستكمال عملية الانفتاح على الصين، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها وإستراتيجيته فى توريط الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان، ودعمه العسكرى للمجاهدين الأفغان والذى كان من عوامل تفكك الاتحاد السوفيتى.

وبعد انقضاء عمله كمستشار للأمن القومى عمل زميلًا فى معهد الدراسات الإستراتيجية فى واشنطن وأصدر كتبه: Out of Control, The Erand Chess game, The Choice والكتب الثلاث تناقش الوضع الأمريكى بعد انقضاء الحرب الباردة.

وفى عام ٢٠٠٧ أصدر "برجنسكى" كتابه "The second chance: Three President and the crisis of America super power" والذى سيعرض فيه السياسة الخارجية الأمريكية خلال عهود ثلاثة رؤساء هم: بوش الأب، وكلينتون، وبوش الابن. وموضوع هذا الكتاب الذى نعرض له هو استمرار لهذا المشروع بالتركيز على الرؤساء الثلاثة الذين ورثوا نهاية الحرب الباردة: بوش الأب، وبيل كليتون، وبوش الابن. وموضوع هذا الكتاب هو كيف فهم الرؤساء الثلاثة نهاية الحرب الباردة وجوهر العصر الجديد، وهل

استرشدوا برؤية تاريخية تتفق مع هذا الحدث؟ وهل اتبعوا إستراتيجية متماسكة؟ وأى قرارات فى السياسة الخارجية كانت أكثر تأثيرًا؟ وهل تركوا العالم على صورة أحسن أم أسوأ؟ وهل كان الموقف الأمريكى فى العالم أضعف أم أقوى؟ وأى دروس رئيسية للمستقبل ممكن الخروج بها من أداء أمريكا عبر السنوات الخمس عشرة باعتبارها القوة الأعظم الوحيدة؟

وقد كان من الطبيعى أن يهتم برجنسكى بالرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما والمفاهيم التى تبناها والتحديات التى يواجهها، وهو ما خصص له الدراسة التى نشرها فى مجلة Foreign Affairs الأمريكية (عدد يناير - فبراير ٢٠١٠) وجعل لها عنوان: Why America foreign should move from hope to audacity.

فى هذه الدراسة يعتبر برجنسكى أن أوباما قد قام بمجهودات طموحة حقيقية لتصحيح نظرة العالم تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ولإعادة الاتصال بينها وبين السياق التاريخى الناشئ للقرن الواحد والعشرين.

وبشكل كامل قام بإعادة وضع مفاهيم السياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بعدة قضايا مركزية جيوسياسية مهمة:

- الإسلام ليس عدو والحرب العالمية على الإرهاب لا تحدد الدور الحالى للولايات المتحدة.
- الولايات المتحدة ستكون عقلية عادلة ووسيط حازم.
- إجراء محادثات صارمة مع إيران حول برنامجها النووى.
- حملة التمرد فى طالبان المسيطرة على أجزاء من أفغانستان يجب أن تكون جزءًا أوسع من جهد سياسى.
- يجب على الولايات المتحدة احترام ثقافة أمريكا اللاتينية.
- يجب على الولايات المتحدة أن تنشط بشكل ملحوظ التزامها بخفض ترسانتها النووية وتتبنى الهدف النهائى الخاص عالم خالى من الأسلحة النووية.
- معاملة الصين على أنها شريك جيوسياسى وليس شريكًا اقتصاديًا فقط.

- إيضاح أن تطوير العلاقات الأمريكية الروسية يكون من المصالح المشتركة للطرفين.
- إعطاء معنى أعمق لشراكة عبر أطلنطية جماعية من أجل محو الشقاق الناتج من الخلافات الهدامة فى السنين السابقة.

وعلى هذا كان أوباما قد أثبت حسًّا أصيلًا لاتجاه إستراتيجى وإدراك صلب لما هو عليه عالم اليوم، هذه المعتقدات تمثل نظرة للعالم متماسكة إستراتيجيًّا وتاريخيًّا. كما أولى الرئيس الجديد اهتمام للمعضلات البيئية والاجتماعية التى تواجه البشرية والتى كانت الولايات المتحدة غافلة عنها لفترة طويلة.

وينتقل "برجنسكى" إلى التحديات التى يواجهها أوباما فى تغييره لسياسة أمريكا، ويحددها فى: الصراع الإسرائيلى الفلسطينى - طموحات إيران النووية والتحدى الأفغانى الباكستانى.

وسوف نركز فى هذا المقال على تحليل "برجنسكى" للتحدى الأول وهو الصراع الفلسطينى الإسرائيلى.

فى هذا يقول "برجنسكى": إنه بعد أكثر من أربعين عامًا على الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وثلاثين عامًا من مفاوضات السلام، بات واضحا تماما أنه لا الجانب الإسرائيلى ولا الجانب الفلسطينى سوف يعمل على حل النزاع إذا ترك لهم الأمر. وذلك يرجع إلى عدة أسباب ولكن السبب الرئيسى هو أن الفلسطينيين منقسمون جدًّا وضعفاء لدرجة تمنعهم من اتخاذ أى قرار جوهرى يعمل على دفع عملية السلام للأمام، كذلك الإسرائيليون فهم منقسمون جدًّا وأقوياء جدًّا لدرجة تجعلهم غير مكترثين لاتخاذ أى قرار من شأنه دفع عملية السلام للأمام. كنتيجة لذلك، فإن هناك احتياجًا لمبادرة خارجية قوية تحدد المعالم الأساسية لتسوية نهائية لبدء مفاوضات جادة بين الطرفين. وهذا لا يأتى إلا من جانب الولايات المتحدة فقط.

ويعتقد "برجنسكى" أنه فى إثارت مسألة المستوطنات فى ربيع ٢٠٠٩ والتى. تم التراجع عنها بعد ذلك عندما رُفِضَت من الحكومة الإسرائيلية، قامت الإدارة بتعزيز العناصر المتشددة فى إسرائيل وإضعاف العناصر الأكثر اعتدالًا فى الجانب الفلسطينى. ثم

كانت هناك فرصة فى الاجتماع السنوى للجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر من أجل توحيد الولايات المتحدة مع الاتفاق العالمى حول المعالم الأساسية لتسوية السلام قد أهدرت. بدلًا من الاستيلاء عليها، اكتفى أوباما فقط بحثِّ الإسرائيليين على التفاوض بحسن نية.

ويقترح "برجنسكى" خطة للتسوية تتضمن:

أولًا: لا ينبغى منح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة إلى ما يسمى الآن إسرائيل، لأنه من غير المتوقع انتحار إسرائيل من أجل السلام. يجب إعادة توطين اللاجئين داخل الدولة الفلسطينية مع التعويض وربما بعض تعبيرات الأسف والندم على معاناتهم. وهو ما سيصعب استيعابه من جانب الحركة الوطنية الفلسطينية ولكن لا يوجد بديل آخر.

ثانيًا: القدس عاصمة مشتركةُ بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل. عاصمة إسرائيل بالطبع ستكون القدس الغربية لكن القدس الشرقية ستكون عاصمة الدولة الفلسطينية، وستكون المدينة القديمة المشتركة تحت بعض الترتيب الدولى. سوف يستمر الاستياء فى الضفة الغربية، والفلسطينيون سيرفضون، عملية السلام إذا لم تشتمل التسوية على وضع القدس كعاصمة مشتركة.

ثالثًا: يجب التوصل إلى تسوية على أساس حدود ١٩٦٧ لكن مع مقايضات إقليمية تسمح للمستوطنات الكبيرة أن تكون مجمعة داخل إسرائيل دون أى تخفيض آخر من أراضى الدولة الفلسطينية.

رابعًا: يجب التزام الولايات المتحدة أو "الناتو" بوضع قوات على طول نهر الأردن. مثل هذا التحرك من شأنه تقوية أمن إسرائيل مع عمق إستراتيجى. وذلك سوف يقلل مخاوف إسرائيل أن دولة فلسطينية مستقلة قد تصبح فى يوم ما منطقة لهجوم عربى أخير على إسرائيل.

ويعتبر "برجنسكى" أنه إذا كان أوباما قد تبنى هذا المشروع المؤيد دوليًا من أجل السلام حينما خاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر، فإنه كان سيمارس نفوذًا ضخمًا على كل من الإسرائيليين والفلسطينيين وحصل مباشرة على تأييد عالمى. كما يعتبر "برجنسكى" أن الهدف من الخطاب كان فرصة ضائعة وخصوصًا أن حل الدولتين فَقَدَ

بعضًا من مصداقيته بوصفه صيغة قابلة للتطبيق لتحقيق المصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل المنطقة. وعلاوة على ذلك هناك مؤشرات على أن الولايات المتحدة تخسر بالفعل حسن النية والثقة المتجددة التى فاز بها أوباما من العالم العربى بعد الخطاب الذى ألقاه فى القاهرة فى يونيو ٢٠٠٩.

وهكذا فإن "برجنسكى" فى تحليله لسياسة أوباما تجاه النزاع الإسرائيلى الفلسطينى يرد على الأصوات التى ارتفعت مؤخرًا فى الولايات المتحدة بدعوة أن تكف الإدارة يدها عن الصراع حتى يصبح الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى جاهزين ومستعدين لتقديم تنازلات متبادلة، فيعتبر "برجنسكى" إنه إذا ترك الأمر للفلسطينيين والإسرائيليين فإنهما لن يتوصلا إلى أى اتفاق[1].

ويخلص "برجنسكى" إلى أن احتفال "أوسلو" الذى منح فيه جائزة نوبل للسلام لتقديم المزيد من الدعم لصاحب مبادرة السلام فى الشرق الأوسط. إلا أنه حتى الآن فإن فريق أوباما لم يظهر المهارة التكتيكية ولا الثبات الإستراتيجى اللازم لدفع عملية السلام إلى الأمام.

ويلفت "برجنسكى" النظر إلى أنه بالتراجع عن قضية المستوطنات فإن إدارة أوباما قد عززت العناصر المتشددة فى إسرائيل وأضعفت العناصر الأكثر اعتدالًا فى الجانب الفلسطينى. ونلاحظ عدم تقدير "برجنسكى" لفريق أوباما الذى يعتبره أنه لم يظهر المهارة التكتيكية والثبات الإستراتيجى اللازم لدفع عملية السلام إلى الأمام.

ونضيف أن هذا الفريق وهو يعالج الصراع الفلسطينى الإسرائيلى وما يحتاجه من مواقف ثابتة، إنما يضع عينيه على الاعتبارات والضغوط السياسية الداخلية وانتخابات التجديد النصفى للكونجرس، فضلا عن تطلع أوباما إلى ولاية ثانية.

---

(١) تصور أن "برجنسكى" الذى كتب هذه الدراسة فى فبراير ٢٠١٠، كان سيعتبر أن أوباما سيتعزز وضعه بعد النصر التاريخى الذى حققه بالموافقة على مشروعه للرعاية الصحية، هذا فضلًا عن اتفاقية سولت، مع روسيا، وقمة الأمان النووى أن تعالج أكبر هاجس يقلق الأمريكيين.

إدارة أوباما ومفهوم "القوة الذكية"

كان عالم السياسة الأمريكى "جوزيف ناى" Gosef Nye هو الذى صك تعبير "القوة الناعمة" Soft power فى مقابل القوة الصلبة Hard power والتى كانت تعتمد أساسًا على القوة العسكرية والإجبار والقسر. وكان ما دفع "ناى" إلى الدعوة إلى "القوة الناعمة" هو سياسات جورج بوش الابن والتى تبنت نهج القوة العسكرية واستخداماتها فى قضايا السياسة الخارجية الأمريكية. وكان "ناى" يقصد بالقوة الناعمة تلك القوة التى تدفع الآخرين إلى تفضيل التعاون معك ليس بسبب القسر ولكن من خلال ما تقدمه من نموذج يعتمد على التقنية والتكنولوجيا والثقافة والقيم التى صاغها المؤسسون الأوائل من الديمقراطية وحقوق الإنسان وأسلوب فى الحياة والاستعداد للتعاون مع الآخرين من خلال الإقناع وليس القسر أو الإرغام.

وقد جاءت إدارة أوباما بالمفاهيم التى تتبعها وابتعادها عن أساليب ونهج إدارة بوش فى التعامل مع العالم من خلال القوة والعمل المنفرد، لكى تكون أقرب إلى مفهوم "جوزيف ناى" والأكثر استعدادًا للعمل وفقًا له. لذلك نجد أن هذا المفهوم يتردد كثيرًا فى بيانات وخطابات وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلارى كليتنون" وإن كانت قد طورت هذا المفهوم من "القوة الناعمة" إلى "القوة الذكية" Smart Power. وكان آخر المناسبات التى تبنت فيها هذا المفهوم هو الندوة التى نظمها معهد بروكينجز Brookings institute وذلك بمناسبة صدور إستراتيجية الأمن القومى الأخيرة التى أعلنتها الإدارة يوم ٢٦ مايو. فى كلمتها أمام المعهد ربطت بين الدبلوماسية والتنمية واعتبارهما كيانًا واحدًا لا كيانين منفصلين، كذلك كان من المقدمات التى قدمت بها "كلينتون" مفهومها قولها: إن

أمريكا ليست أقل قوة ولكنها تحتاج أن تطبق قوتها بطرق مختلفة، وأن تتحول من الممارسة المباشرة للقوة إلى مزيج أكثر تعقيدًا وصعوبة من القوة والنفوذ أما المقدمة الرابعة التى أطلقت فيها "كليتون" مفهومها فهى أن هناك حقيقتين لا ينفصلان تحددان عالمنا: أنه ليس هناك أمة تستطيع أن تواجه تحديات العالم منفردة، وأننا نواجه صعوبات حقيقية تقف فى طريق المصلحة المشتركة وأى عمل مشترك، وهكذا فإن القيادة تعنى التغلب على هذه العقبات وبناء تحالفات يمكن أن تنتج نتائج ضد هذه التحديات المشتركة.

وتخلص "هيلارى كليتون" من هذه المقدمات إلى شرح مفهوم القوة الذكية وتعتبر أنها ليست مجرد شعار ولكنها تعنى شيئًا ما، فهى بالتأكيد تعنى شيئًا بالنسبة لى عندما أبدأ فى استخدامه، وهى تعنى أن علينا أن نوازن وأن نكامل Integrate جميع عناصر قوتنا ابتداء بما يسمى DS أى: الدفاع، والدبلوماسية، والتنمية ولكنها تخص أيضًا قوتنا الاقتصادية وقوة نموذجنا، فعلينا أن نتحلى بالصبر الإستراتيجى والإصرار؛ لأن التطبيق غير المباشر للقوة والنفوذ يتطلب وقتًا. وتؤكد "هيلارى كليتون" مفهومها بأن أى دبلوماسى ذى خبرة تاريخية يعرف هذا، ولكن نوع الدبلوماسية البطيئة الصبورة الضرورية لأغلبية المشكلات التى واجهتها الدبلوماسية فى التاريخ هي أكثر صعوبةً اليوم. وعلى الرغم من أن مفهوم القوة الناعمة أو الذكية لا يستبعد فى مكوناته عنصر القوة واستخدامها إلا أننا نلاحظ أنه مع استعداد إدارة أوباما لاستخدام القوة، وخاصة فى الحروب الكبيرة، إلا أنها تضع لنفسها حدودًا وقيودًا على هذا الاستخدام أبرزها أن يكون استخدام القوة هو الملاذ الأخير، وبعد أن تكون كل الوسائل الأخرى قد استنفدت، وأن توزن بدقة كل التكاليف والمخاطر، وأن يعكس هذا العمل العسكرى القيم الأمريكية وبما يؤكد شرعيتها، وضمان تأييد عالمى واسع والعمل مع منظمات مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن و"الناتو".

ولا يسعنا أن نتحدث عن مفهوم "القوة الناعمة" دون أن نتذكر أن هذا المفهوم كان وراء دور وريادة مصر فى إقليمها وذلك من خلال أساتذتها الذين أسسوا الجامعات العربية، ووضعوا دساتيرها، وتخرج على أيديهم فى بلادهم وفى القاهرة أجيال من الشباب والدارسين العرب، ومن خلال مفكريها وأدبائها الذين كانوا منابر للثقافة والمثقفين

العرب، ومن خلال ريادتها فى مجالات الفن من مسرح وسينما وغناء وكل هذا ما جعل القاهرة قبلة العرب ومقصدهم. والحديث اليوم عن الدور والمكانة المصرية فى منطقتها لا بد أن يرتبط بتراجع عناصر ومكونات قوتها الناعمة كما مارستها على الأقل منذ الأربعينات من القرن الماضى، والنتيجة المنطقية إلى استعادة هذا الدور وهذه المكانة إنما يتوقف ـ فضلًا عن مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية ـ على استعادة عناصر القوة الناعمة كما تمتعت بها مصر وكانت مصدر احترامها وريادتها.

عالم أوباما

سيظل عالقًا فى وعى وخبرة شعوب ومجتمعات العالم، وبشكل خاص شعوب العالمين العربى والإسلامى، ما فعلته سنوات إدارة "جورج بوش" الابن ٢٠٠٠-٢٠٠٨ وسياساتها التى عصفت بأوضاع واستقرار هذه المنطقة، هذا فضلًا عن ما تبنته من مفاهيم وإستراتيجيات للتعامل مع العالم ومشكلاته وقضاياه جعلت أمريكا فى بعض الأحيان تقف بمفردها America Alone فى مواجهة حتى أصدقائها وحلفائها، وانعكس هذا على مصداقيتها وهزت قيمها التى تتفاخر بها، إزاء هذا لم يكن غريبًا أن يكون هذا هو رد فعل وابتهاج العالم بنهاية عهد "جورج بوش" ورجال إدارته واقتران هذا بانتصار المرشح الديمقراطى ذى الأصول السوداء "باراك أوباما" الذى جاء يحمل رسالة التغيير والتجديد، ورسالة التغيير كما فهمها الرأى العام الأمريكى والعالم، تعنى تصحيح أخطاء وسياسات إدارة "جورج بوش". وفى العشرين من يناير تولى "باراك أوباما" رسميًا رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، بما يعنى بداية عهد جديد من السياسات والتوقعات التى ارتبطت بانتخابه. غير أنه من المفارقات أن يرتبط عام انتخاب "أوباما" والذى اعتبر أنه سيواجه من المشكلات أكثر مما واجهه أى رئيس أمريكى آخر منذ الحرب العالمية الثانية بظهور الأزمة المالية العالمية التى نشأت أساسًا فى الولايات المتحدة وعصفت باقتصادها فى تجربة لم تشهدها منذ أوائل الثلاثينات، هذا التطور الذى واجه أوباما وهو على مشارف إدارته، هو الذى جعل المراقبين يعيدون ترتيب أولويات إدارته. ويجعلون من الأزمة المالية فى قمة هذه الأولويات يتلوها القضايا التى كان يتصور أنها ستكون فى

مقدمة اهتماماته مثل الوضع فى العراق وأفغانستان وباكستان، وقضية الصراع العربى الإسرائيلى فضلًا عن البرنامج النووى الإيرانى.

غير أن جدول أعمال أوباما لا يقتصر على هذه القضايا وأولوياتها وإنما يشمل كذلك قضايا العلاقات مع قوتين صاعدتين هما الصين وروسيا الاتحادية. وبالنسبة للصين فإن إدارة "بوش" لم تترك إرثًا متوترًا فى العلاقات معها، فقد انتهت إدارة "بوش" وكل من أمريكا والصين تدركان مصالح كل منهما لدى الأخرى وهو الإدراك الذى وضع أساسًا لعلاقات مستقرة وهو ما تتوقع أن تبنى عليه إدارة أوباما. أما مع روسيا فالأمر يختلف، حيث خلفت إدارة "بوش" علاقات متوترة مع روسيا وكان الغزو الروسى لجورجيا فى أغسطس ٢٠٠٨ حدا فاصلًا فى علاقات روسيا، مع كل من الولايات المتحدة والغرب. وفى تقدير العديد من المراقبين كان تصرف روسيا هو نتاج سلسلة من التصرفات الأمريكية والأطلنطية، اعتبرتها روسيا تهديدًا لأمنها القومى ومحاولة لتهميشها ابتداء من استقلال كوسوفو، إلى ضم دول شرق أوروبا والبلطيق إلى حلف الأطلنطى وتشجيع جورجيا وأوكرانيا على ذلك، وأخيرًا إقامة مشروع الدرع الصاروخى الأمريكى فى بولندا والتشيك. وجاء رد الفعل الروسى بغزو روسيا ليقول: إن "الكيل قد فاض" بروسيا وأنها لم تعد تتحمل المزيد. وتلى ذلك تبادل الاتهامات والتهديدات بين روسيا من ناحية الولايات المتحدة والغرب من ناحية أخرى. وعلى الرغم من محاولات احتواء الأزمة، واستبعاد أن يعنى هذا حربا باردة جديدة، إلا أن الأجواء ما زالت ملبدة فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الروسية، فإن الأنظار معلقة بإدارة أوباما والإشارات الإيجابية التى وجهتها القيادة الروسية لإدارته المقبلة، إن موسكو على استعداد لإعادة النظر فى مشروعاتها الصاروخية مقابل تنازل واشنطن عن مشروع الدرع الصاروخى الأمريكى، وعلى الجانب الأمريكى نصح العديد من الخبراء أن يبدأ أوباما بإبداء إشارات إيجابية تجاه العلاقات مع روسيا وخاصة حول الاستعداد لتجديد معاهدة الصواريخ الإستراتيجية التى ينقضى أجلها عام ٢٠٠٩.

ومن توليه السلطة يواجه "باراك أوباما" سلسلة من التحديات فى الشرق الأوسط عاجلا حيث يمر العراق بهدوء هش واقتراب إيران من العتبة النووية، وتهاوى عملية

السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وحكومة ضعيفة فى لبنان وتصاعد قوة الجماعات الإسلامية ووضع أمريكى ضعيف صنعته سنوات من الفشل والانحدار. وكما عبر "ريتشارد هاس" و"مارتن إنديك" (راجع الفرون أفيرز ـ عدد يناير فبراير ٢٠٠٩) فإن التعامل مع التحديات العالمية المعاصرة يتطلب تعاملًا مع الشرق الأوسط. ولكن أين الصراع الفلسطينى الإسرائيلى تحديدًا من عالم أوباما؟

فعلى الرغم من أن أوباما قد عبر عن أن فريقه للسياسة الخارجية سوف يبدأ من اليوم الأول فى التعامل مع عملية سلام الشرق الأوسط، إلا أن هذا التعامل سوف يتداخل مع الانتخابات الإسرائيلية وما يمكن أن تجىء به وخاصة إذا ما تولى الليكود، كذلك مع تمزق الوضع الفلسطينى وكما عبر "آرون ميلر" أنه إذا كانت إدارة أوباما تريد أن تكون جادة حول عملية صنع السلام الفلسطينى الإسرائيلى فإنها يجب أن تكون أكثر تشددًا وعدلًا من إدارة "كلينتون" وأكثر من هذا من إدارة "بوش".

وهناك جبهة أخرى تنتظر أوباما وهى علاقات الولايات المتحدة وصورتها فى العالمين العربى والإسلامى. وهى الصورة التى تدنت منذ أحداث ١١ سبتمبر والمحاولات التى جرت لربط الإسلام والمسلمين بهذه الأحداث بل وذهب البعض إلى أن الخطأ يكمن فى الإسلام كدين وكعقيدة وأن فيه من المبادئ ما يحض على التطرف ورفض الآخر. وعلى الرغم من محاولات العديد من البيانات الرسمية ومنها "بوش" للفصل بين الإسلام والإرهاب إلا أن الأفعال الأمريكية فى العراق وأفغانستان أُخذت فى العالم الإسلامى باعتبارها حربًا على الإسلام. وهكذا يواجه أوباما معضلة تبديد هذه الصورة، وخلال حملته الانتخابية نُظر إليه وإلى خلفيته الثقافية باعتباره الأقدر على تصحيح صورة أمريكا فى العالم الإسلامى. بل إنه نقل عنه إنه سوف يلقى خطابًا فى إحدى العواصم الإسلامية وأنه سوف يعقد مؤتمرًا يضم مائة شخصية إسلامية. والسؤال الذى يُثار هو إذا ما كانت هذه النوايا الطيبة وما قد يدرج تحت العلاقات العامة والدبلوماسية العامة سوف يكفى لتبديد الصورة التى سادت العالم الإسلامى عن أمريكا أم أن المطلوب هو الرجوع عن السياسيات التى أدت بالفعل إلى تدهور الصورة الأمريكية وفى مقدمتها تدمير دولة إسلامية مثل العراق والكف عن تأييد السياسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى

وحقوقه المشروعة وهو التأييد الذى يمثل مصادر الغضب والاستياء بين الشعوب الإسلامية تجاه الولايات المتحدة؟

وفى تصورنا لمواجهة أوباما لعالمه لا بد أن نتذكر شهادة وزير خارجيته أما الكونجرس التى زكزت على ما أسمته بالقوة الذكية Smart Power والتى تمثل نطاقًا كاملًا من الأدوات دبلوماسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا وقانونيًّا وثقافيًّا. حيث تقع الدبلوماسية فى قلب هذه الأدوات، الأمر الذى إذا تحقق سوف يمثل تحولًا عن أسلوب إدارة "بوش" التى اعتمدت فيه على القوة وتجاهل الدبلوماسية.

أوباما: تحديات متجددة

منذ تولى الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"، والمحللون يتوقعون أن يواجه وتواجه إدارته تحديات فى مواقع عدة من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضمنت هذه التحديات المتوقعة على النطاق الواسع علاقات أمريكا بالعالم والاضطراب الذى لحق بها نتيجة لسياسات إدارة بوش الابن. غير أن هذه التحديات المتوقعة تركزت على أربع مواقع وصراعات وهى صراعات تنخرط فيها الولايات المتحدة بشكل عميق ونعنى بها الحرب فى العراق، والحرب فى أفغانستان، والصراع الفلسطينى الإسرائيلى والبرنامج النووى الإيرانى.

وخلال الانتخابات وبعد أن تولى أوباما الحكم صدرت عنه وعن إدارته التوجهات التى يعتزم اتباعها فى هذه القضايا، وكان فى مقدمته بطبيعه الحال الحرب فى العراق وما التزم به أوباما من سحب القوات الأمريكية فى موعد أقصاه ٢٠١١، وكان هذا الالتزام أحد الأسباب الرئيسية لالتفاف الرأى العام الأمريكى حوله وفوزه فى الانتخابات وفى خطابه فى القاهرة كرر أوباما موقفه من الحرب الأمريكية على العراق ووصف هذه الحرب بأنها لم تكن حرب ضرورة ولكنها كانت حرب اختيار وما زال أوباما وإدارته ملتزمة نظريًا بمبدأ الانسحاب، وقد بدأت خطواته بالفعل ببدء انسحاب القوات الأمريكية المحاربة من المدن الرئيسية، غير أن الملاحظ أنه قد توافق مع هذا فى الأيام الأخيرة تزايد العنف ووقوع انفجارات راح ضحيتها عشرات من القتلى والجرحى، وفاقت حصيلة القتلى فى يونيو ما كانت عليه منذ ١١ شهرًا، وتوافق مع هذا ما ذكره قائد هيئة الأركان فى الجيش الأمريكى الجنرال "جورج كايس"، أن خططًا قد وضعت فى حال

اضطرت القوات القتالية الأمريكية إلى البقاء فى العراق ١٠ سنوات إضافية، بل إن نائب الرئيس العراقى عادل عبد المهدى قال أخيرًا لمجموعة صغيرة من المراسلين إنه "قلق جدًا" بشأن ما يحصل فى حال رحيل الأمريكيين ولمح أنه قد يطلب من الولايات المتحدة البقاء فى العراق.

أما فى أفغانستان فإن الوضع لا يقل تعقيدًا، فأوباما منذ حملته الانتخابية وهو يعتقد أن أفغانستان هى الحرب الحقيقية أمام الولايات المتحدة، ولهذا نقل ٣٨ ألف جندى أمريكى إليها، وضغط على الدول الأوروبية لتزيد من مشاركتها العسكرية فى أفغانستان، غير أنه فى مقابل هذا تزايد نفوذ قوات طالبان فى أفغانستان وباكستان، وتزايد الاعتقاد أن القوة العسكرية ليست هى فقط التى ستعيد بناء أفغانستان، وفى القاهرة صمم أوباما على محاربة من أسماهم بالمتطرفين وهزيمتهم.

وتجيء الأحداث فى إيران عقب الانتخابات الإيرانية لتزيد الموقف تعقيدًا أمام نهج أوباما الذى ارتبط به وهو نهج اليد الممدودة للشعب والنظام الإيرانى والدخول فى حوار مباشر معها، والسؤال الآن عن تأثير هذه الأحداث على مستقبل الحوار الأمريكى الإيرانى، وهل سيجعله أكثر احتمالًا أو أكثر تعقيدًا وفى تقدير أخير لأوباما أنه سيمثل مشكلة بالنسبة لهذا الحوار سواء على مستوى الحوار المباشر، أو على مستوى الحوار مع الأوروبيين، وهل ستؤدى الأحداث الأخيرة وموقف الولايات المتحدة والأوروبيين فيها إلى جعل أحمدى نجاد أكثر تشددًا أم تعاونًا فى مثل هذا الحوار.

أما القضية الرابعة أمام أوباما فهى قضية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وقد تعرض اهتمام أو التزام أوباما بهذا الصراع للتعقيد وربما للتحدى مع مجيء إدارة "نتنياهو" وتحالفه اليمينى فى إسرائيل، وفى خطابه فى القاهرة قدم أوباما تصوره للتسوية على أساس حل الدولتين، ومطالبة إسرائيل بتجميد المستوطنات، وبعد عشرة أيام رد "نتنياهو" بالتلاعب بهذين المبدأين، ففى الوقت الذى لوح فيه بالدولة الفلسطينية، إلا أنه فرض عليها شروطًا تفرغها من كل مضمون وتجعل منها مجرد "جيتو"، كما بدا مصممًا على مواصلة التوسع الاستيطانى. ففى عشية سفر "إيهود باراك" وزير الدفاع الإسرائيلى لواشنطون أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن عزمها بناء ١٤٥٠ وحدة سكنية فى مستوطنة

آدم فى الضفة الغربية. ويبدو الرد الأمريكى على هذا التحدى بالعمل على بدء مفاوضات سريعة ومثمرة يتصور أنه خلالها سوف يتم تحريك مواقف "نتنياهو" للالتقاء مع المطالب الأمريكية.

وهكذا يبدو تعقيد ما تواجهه إدارة أوباما سواء فى العراق، أو أفغانستان أو إيران أو فى الصراع الفلسطينى الإسرائيلين، ويجمع الخبراء والمراقبين أن أوباما يحتاج إلى دعم وتأييد القوى الدولية وبوجه خاص الأوروبية والعربية، وثمة تحرك فى هذا الاتجاه حيث أعلنت "الرباعية" فى اجتماعها الأخير مطالبتها إسرائيل بوقف الاستيطان، وعبر اجتماع وزراء خارجية الدول العربية عن تجاوبهم وتأييدهم لتوجهات أوباما كما عبر عنها فى خطاب القاهرة غير أن الوضع وكما عبر وزير خارجية إيطاليا الأسبق "ديمكيليس" فى لقاء أخير مع المجلس المصرى للشئون الخارجية يحتاج إلى العمل الجاد فى الأسابيع والشهور القادمة وهى شهور حاسمة وأن يتماسك الموقف الأمريكى فى الضغط على "نتنياهو" وهو ليس بالأمر الصعب فى ضوء خبرات أمريكية سابقة مع حكومة "مناحم بيجين" وحكومة "شامير".

هل من بوادر انشقاق داخل إدارة أوباما؟

هل بدأت بوادر انشقاقات واختلاف الرؤى داخل صفوف إدارة أوباما وفى مجال السياسة الخارجية وخاصة بين نائب الرئيس الأمريكى بايدن وبين "هيلارى كليتون" وزيرة الخارجية، فقد عبر كل منهما عن موقفين مختلفين حول قضيتين هما العلاقة مع روسيا والأخرى حول التعامل مع إيران. ومن جهة أخرى اختلف المبعوث الأمريكى الخاص فى السودان، مع "هيلارى كلينتون" حول بقاء السودان فى قائمة الدول الراعية للإرهاب.

فخلال مقابلة لنائب الرئيس الأمريكى فى ٢٦ يوليو مع جريدة "وول إستريت جورنال"، وعلى هامش زيارته لكل من جورجيا وأوكرانيا، قدم "بايدن" صورة قاتمة للوضع الروسى إذا اعتبر "أنهم يملكون قاعدة سكانية متناقصة واقتصادًا، وبناء مصرفيًا والذى ليس من المحتمل أن يصمد فى السنوات الخمس عشرة القادمة، إنهم فى وضع يتغير العالم فيه أمامهم فى الوقت الذى يتعلقون بشىء من الماضى لا يمكن أن يستديم "وقد حاولت "كلينتون" أن تخفف من وقع حديث نائب الرئيس حينما نفت أن كلامه يعنى أن الولايات المتحدة أصبح لها اليد العليا الآن إزاء روسيا مشيرة إلى كلام أوباما خلال زيارته لموسكو بأن الولايات المتحدة تريد أن ترى روسيا قوية ومتقدمة ومزدهرة. وقد كان طبيعيًا أن يثير انتقادات "بايدن" استياء روسيا، مما جعل "سيرجى بروخيدكو" مستشار الرئيس الروسى وميدفيديف يقول: إن السؤال المطروح هو، من الذى يحدد سياسة الولايات المتحدة الخارجية: هل الرئيس أم أعضاء فريقه المحترمين؟ كما استعاد "الأجواء الطيبة والإيجابية" التى خلقتها قمة أوباما وميدفيديف الأخيرة فى موسكو.

وتساءل إذا كانت لتلك الأجواء لا تروق لبعض فريق إدارة أوباما فليقولوا لنا، وإذا اختلفوا مع خط رئيسهم فعلينا أن نعلم ذلك.

وقبل عدة أسابيع وضع "بايدن" المتشدد نفسه فى خصام آخر حين سئل عن إمكانية هجوم إسرائيلى على المنشآت النووية الإيرانية، أجاب أننا لا نستطيع أن نملى على دولة ذات سيادة ماذا تستطيع أو لا تستطيع أن تفعله إذا ما اعتبرت البلد أن بقاءها فى خطر. وهو التعليق الذى رأى فيه البعض إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل، أما "كلينتون" وبعد أن أكدت حقيقة أن إسرائيل دولة ذات سيادة إلا أنها عبرت عن أملها أن توافق إسرائيل على "دبلوماسية كثيفةجدًّا" تجمع المجتمع الدولى معًا مما تجعل من الواضح لإيران الثمن الذى يدفعونه من السعى لامتلاك أسلحة نووية".

أما بادرة الخلاف الثالث، فقد بدت بين وزيرة الخارجية "هيلارى كلينتون" وبين الجنرال المتقاعد "سكوت فرايشن" مبعوث الرئيس الأمريكى إلى السودان الذى صرح باحتمال رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب والتطبيع معه خلال أسابيع، أما "هيلارى كلينتون" التى يساندها أعضاء الكونجرس ومنظمات أمريكية تريد استمرار التشدد مع حكومة الرئيس السودانى عمر البشير، وفى حديثه أمام لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس قال الجنرال الأمريكى: إنه سيشكو الوزيرة إلى جهات عليا، إشارة إلى الرئيس أوباما، لرفضها زيادة الاعتمادات المالية واللوجستية لدعم وساطته بين السودانيين، واعتبر "فرايشن" أن المقاطعة الأمريكية لحكومة البشير تعرقل دور أمريكا فى إحلال السلام فى السودان مشيرًا إلى الحرب فى دارفور وتوتر العلاقات مع الجنوب والحاجة إلى إرسال معدات ثقيلة لتطوير الجنوب وصعوبة ذلك مع استمرار المقاطعة.

إزاء بوادر الخلافات داخل صفوف الإدارة الأمريكية إزاء عدد من قضايا السياسة الخارجية، فإنه من الأمور المطمئنة أن ثمة توافقًا فى الرأى - حتى الآن - داخل الإدارة الأمريكية وشخصياتها حول المبادئ التى يتبناها الرئيس الأمريكى حول الصراع الفلسطينى الإسرائيلى وخاصة قضية المستوطنات، فلا يبدو اختلاف بين وزيرة الخارجية "كلينتون" و"جورج ميتشل" المبعوث الخاص للشرق الأوسط والجنرال "جونز"

مستشار الأمن القومى و"دينس روس" ومستشارى البيت الأبيض: "رام إمانويل" و"دافيد إكسلبريود"، فما زالت هذه الشخصيات فى توافق وراء المطلب الأمريكى لوقف الاستيطان وبدء المفاوضات. ونتصور أن هذه الجبهة هى التى يراهن عليها "نتنياهو" فى محاولة لكسرها مؤيدًا من اليمين الأمريكى المتطرف الذى بدأ بالفعل حملة ضد "جورج ميتشل" الذى يعكس موقف الإدارة المتماسك والترويج لاحتمال استقالته، وقد يشجع "نتنياهو" ما توحى به خمس استطلاعات للرأى عن تراجع شعبية أوباما التى تفيد أن ٥٧٪ من الأمريكيين يدعمون أداء أوباما كرئيس مقابل ٦١٪ خلال الشهر الماضى، ٧٦٪ فى فبراير.

ماذا ننتظر من خطاب أوباما؟

فى خطابه الذى ألقاه فى تركيا وخاطب فيه العالم الإسلامى أكد فيه أوباما ما سبق أن أعرب عنه فى خلال حملته الانتخابية وفى خطاب تنصيبه وفى بيانات لاحقة عن استعداد إدارته لفتح صفحة جديدة مع العالم الإسلامى والتواصل معه على أساس من الاحترام والمصالح المتبادلة، وأن أمريكا لن تكون عدوًا للإسلام الذى ساهم وساهم أبناؤه فى بناء الحضارة والمجتمع الأمريكى، وأنه إذا كان ثمة عداوة بين أمريكا والقاعدة فإنه لن يُنْظر إلى الإسلام والمسلمين من خلال هذه العداوة.

وقد ظن البعض أن خطاب أوباما فى تركيا هو الخطاب الذى وعد بتوجيهه من إحدى العواصم الإسلامية، إلا أنه يبدو أن لدى أوباما كلامًا آخر يريد توجيهه إلى العالمين العربى والإسلامى، ومن هنا كان الإعلان عن اختيار القاهرة لتكون المدينة التى يخاطب منها من جديد العالمين العربى والإسلامى، وقد تساءل المراقبون عن المعايير والاعتبارات التى اختار أوباما القاهرة على أساسها، وقد بلور المتحدث الرسمى للبيت الأبيض هذه المعايير بأن القاهرة "هى قلب الوطن العربى"، ولا شك أن هناك معايير أخرى كانت فى اعتبار هذا القرار وهو أن القاهرة هى مقر أعرق جامعة إسلامية فى العالم، وأن مصر ذات ثقل تاريخى وحضارى يجعلها قبلة العالم الإسلامى، هذا فضلًا عن أن سياسات مصر فى منطقتها وتجاه أزماته وصراعاته يجعل قوة واعتدالًا واستقرارًا فى المنطقة، واتصالًا بهذا تساءل المراقبون عما يعنيه هذا الاختيار بالنسبة للولايات المتحدة وما تتوقعه من مصر فى عهد الإدارة المقبلة لبناء السلام فى الشرق الأوسط حيث تنتظر الإدارة أن تلعب مصر دورًا أكبر فى هذه الجهود، ولا شك الإقليمية للصراع، غير أن مصر فى الحقيقة وهى

تلعب هذا الدرو ـ ولكى يكون فعالًا ـ تحتاج إلى دور المجتمع الدولى وفى القلب منه الولايات المتحدة التى تشير خبرة الصراع أن دورها أساسى فى تحقيق التقدم كما حصل خلال إدارة الرئيس الأمريكى "جيمى كارتر" والذى تم التوصل من خلال التزامه الشخصى وتكريسه للثلاثة عشر يومًا من وقته لمتابعة المفاوضات حتى أوصلها إلى اتفاق، كذلك بدأ الدور الإيجابى الأمريكى خلال إدارة "بوش الأب" حين رفضت تقديم قروض لإسرائيل وربطت هذا بوقف العمليات الاستيطانية، وفى مواجهة مماطلة حكومة "شامير"، نظمت إدارة "بوش" ودعت إلى عقد مؤتمر "مدريد" للسلام فى الشرق الأوسط وهو المؤتمر الذى بلور القاعدة الذهبية: الأرض مقابل السلام والتى ما زالت من أسس العملية السلمية، ومثلما كانت هذه المواقف الأمريكية مساعدة لعملية السلام، كانت مواقف أخرى مُعَطِّلة لهذه العملية بل أدت إلى تدهورها وكان ذلك خلال إدارة "بوش الابن" التى تجاهلت لعدة سنوات القضية الفلسطينية وتبنت ودعمت المفاهيم الإسرائيلية، وحين أعلنت مفهوم الدولتين لم تفعل شيئًا لتطبيقه.

هذا السجل للدور الأمريكى هو الذى يدفعنا إلى انتظار خطاب أوباما وما سوف يفعله ويقوله تجاه القضية الفلسطينية، وهى القضية التى تحتل المكانة الرئيسية بالنسبة للعالم الإسلامى، وهى المفتاح لكسب عقول وقلوب أبنائه فضلًا عن إنهاء التورط الأمريكى فى العراق الذى كان من أبرز عوامل تعكير العلاقات بين أمريكا والعالم الإسلامى الذى تصور أن حرب أمريكا على العراق وتهديداتها للدول الإسلامية مثل إيران، وسوريا هى حرب على الإسلام.

ونتوقع أن أوباما لاعتبارات وضغوط أمريكية داخلية كثيرة سوف يتعرض لقضية الديمقراطية فى المجتمعات العربية والإسلامية، ولكننا نعتقد أن معالجته لها سوف تكون فى سياق جديد يبتعد فيه عن نهج وأسلوب إدارة "بوش" والتى كانت تعتمد فى الترويج للديمقراطية على لهجة الغطرسة والإعلاء، أما أوباما فإن معالجته ستكون فى إطار آخر يعتمد على الإقناع وأهم من ذلك على تأكيد مهمة أن الديمقراطية يجب أن تبنى وتتطور من أجل المجتمعات ومن خلال بناء مؤسسات تجعل الديمقراطية شيئًا أكثر من عملية الانتخابات.

إن إنهاء هذا التراث الأمريكى السلبى لإدارة "بوش الابن"، هو السبيل الوحيد أمام أوباما لكى يثبت أنه حقًا يريد بناء علاقات إيجابية مع العالم الإسلامى.

وحتى موعد خطابه فى القاهرة ٦ يونيو، يكون أوباما وإدارته قد أنهى مرحلة "الاستماع" لأطراف النزاع فى المنطقة ويكون قد التقى بشخصيات: الملك عبد الله الثانى ملك الأردن ورئيس الوزراء الإسرائيلى "نتنياهو"، والرئيس الفلسطينى محمود عباس، والرئيس المصرى حسنى مبارك، وبهذا الشكل تكون إدارة أوباما قد استوعبت مواقف الأطراف وأصبح لها رؤية شاملة تستطيع من خلالها أن تشكل إستراتيجية ومبادرة تتضمن مواقف الإدارة، من قضايا الحل النهائى: الحدود، واللاجئين، والمستوطنات والقدس، وأن تقدم هذه الرؤية لأطراف الصراع وللمجتمع الدولى وقواه المختلفة التى أصبحت تتبنى لأطراف النزاع كسياسة أمريكية متماسكة والإصرار على بدء عملية التفاوض على أساسها.

إن خطاب أوباما فى القاهرة سوف يكون نقطة فاصلة فى علاقة أمريكا بالعالم الإسلامى وفى البرهنة على أن أمريكا حقًا فى عهد أوباما تريد فتح صفحة جديدة فى العلاقة مع العالم الإسلامى أساسها مواقف عادلة من قضاياه.

جائـزة نوبل : أوباما أمام مسئولياتـه

عندما منحت اللجنة النرويجية لجائزة نوبل للسلام جائزتها لعام ٢٠٠٩ للرئيس الأمريكى أوباما، قالت فى مبررات قرارها: إنها أولت أهمية خاصة لرؤياه وجهوده من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وأنه بوصفه رئيسًا أدخل مناخًا جديدًا فى السياسة الدولية، واستعادت الدبلوماسية المتعددة الأطراف موقفًا مركزيًّا، مشددة على أهمية الدور الذى يمكن أن تتولاه الأمم المتحدة وباقى المؤسسات الدولية وأعطيت الأفضلية للحوار والمفاوضات بوصفها وسيلة كل النزاعات الدولية وضمنها الأشد صعوبة، ونادرًا ما شد شخص كما فعل أوباما انتباه العالم وفتح للبشرية أفقًا أفضل".

بهذا البيان لخصت اللجنة المفاهيم والمبادئ التى تبناها أوباما وبشر بها منذ مجيئه إلى الحكم وبلورها فى عدد من البيانات والخطب العامة منذ خطابه فى البرلمان التركى ثم فى جامعة القاهرة وأمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وعلى منواله فعلت شخصيات إدارته ابتداء من وزيرة الخارجية "كلينتون" ووزير الدفاع "روبرت جيتس" وسفيرته فى الأمم المتحدة "سوزان رايتس". من خلال هذه البيانات نستطيع أن نستخلص ما يمكن أن نسميه "عقيدة أوباما" وهى العقيدة التى استندت على الدبلوماسية والحوار مع الأصدقاء والحلفاء بل وكذلك مع الخصوم والأعداء، وذلك مقابل "عقيدة بوش" التى استندت على القوة والمواجهة، كما استندت على رؤية عالم لا يعتمد على قوة واحدة مهيمنة تنفرد بالقرارات الدولية وتنتظر من الآخرين أن ينفذوها وإنما على عالم يستند على التعاون والاعتماد المتبادل والمتعدد القوى والمراكز وإذا كان لأمريكا دور قيادى فيه فهو الدور الذى يستخدم قوة النموذج لا قوة الإملاء.

هذه فيما نتصور هى العناصر التى جعلت اللجنة النرويجية تفسر قرارها بأن أوباما خلق مناخًا وذهنية دولية جديدة مقابل مناخ التوتر والمواجهة والاعتماد على القوة الذى أشاعته إدارة سلفه "بوش" على مدى ثمانى سنوات عقدت القضايا الدولية وعلاقات أمريكا مع العالم.

ونتصور أن إشارة اللجنة إلى إعطاء أوباما الأولوية لحل النزاعات الدولية بما فيها الأشد صعوبة فإنها كانت تعنى بذلك قضية الصراع العربى الإسرائيلى، ففى مقابل إهمال سلفه لهذه القضية لسنوات، التزم أوباما منذ أيامه الأولى بإحياء عملية السلام، وحدد أسسًا واضحة لهذه العملية تقوم على مبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة، وعلى ضرورة تجميد المستوطنات الإسرائيلية، وإذا كان منحُ أوباما جائزة نوبل للسلام قد قوبل بالترحيب باعتبار أن رؤاه قد منحت حقًا للبشرية وأفقًا أفضل، فإنها قد قوبلت بالتحفظ من آخرين، الذين اعتبروا أنه على مدى شهور أوباما التسعة فى الحكم فإن كل ما لقيه العالم منه هو الخطب والوعود والبيانات وأن أوضاع مثل العراق وأفغانستان والقضية الفلسطينية ما زالت على حالها، وربما كان هذا التحفظ فى اعتبار اللجنة النرويجية التى منحت الجائزة حين شبهت منح أوباما جائزة نوبل للسلام بمنح المستشار الألمانى "ويلى براندت" الجائزة عام ١٩٧١ لقاء سياسة التصالح مع الشرق East politic، فعلى الرغم من أن "براندت" لم يكن قد حقق الكثير عندما تلقى الجائزة إلا أنه كان قد بدأ عملية انتهت بسقوط حائط برلين وتوحد ألمانيا. وفى تصورنا أن قيمة الجائزة تتمثل فى تأكيد القيم والمبادئ التى اعتبر أوباما أنها تمثل "نهجه الجديد" فى إدارة سياسة بلاده الخارجية وعلاقتها مع العالم، وأن الجائزة قد قصد بها وضع أوباما أمام مسئولياته وانتظار أن تنتقل من مستوى الوعود والبيانات إلى مستوى السياسات، بهذا المعنى نتصور أن الجائزة قد ألقت على أوباما عبئًا أكبر وسوف تجعله أكثر وعيًا بما ينتظره منه العالم، وهو ما يفسر قوله:" إنه قبل الجائزة "كدعوة للعمل".

في سلوك إدارة أوباما : ثلاث ملاحظات

١- مع ما تبديه حكومة "نتنياهو" من عدم استجابة وربما تحدٍّ لإدارة أوباما فيما يتعلق برفضها سياسة المستوطنات الإسرائيلية وطلبها تجميدها، ومواصلة "نتنياهو" بناء ما يقارب من ٦٠٠٠ وحدة سكنية، أمام هذا التحدى كان من الطبيعى أن يناقش خبراء ومحللون يتوقعون موقفًا أمريكيًّا متماسكًا فى الرد على هذا التحدى، ويعرضون عددًا من الأدوات التى تمتلكها الإدارة الأمريكية ويمكنها استخدامها للضغط على إسرائيل ويعددون هذه الأدوات فى المساهمة فى عزلة إسرائيل الدولية وعدم استخدام الفيتو الأمريكى لصالحها، وكذلك خفض التعاون العلمى والتكنولوجى، والتعاون فى قضايا إسرائيلية مثل إيران (راجع مقالنا: الأخبار ٢٠٠٩/٩/٢)، فى مثل هذا الوقت تتصرف الإدارة الأمريكية بشكل يناقض هذه الإجراءات، وقد أعلن مؤخرًا وعشية زيارة مبعوث السلام الأمريكى "جورج ميتشل" لإسرائيل ـ عن رفع مستوى التنسيق الإسرائيلى بينهما إلى درجة لقاءات بين وزيرى الخارجية وفسر ذلك بسبب "تعاظم التحديات التى يواجهها الطرفان معًا"، وكان التنسيق الإسرائيلى الرسمى بين الدولتين فى ظل حكومة "أولمرت" يتم بجلسات نصف سنوية يديرها وزير الدفاع الأمريكى، وتقرر أن يقود الوفد الإسرائيلى لهذه المحادثات وزير الخارجية "أفيغدور ليبرمان"، مقابل وزيرة الخارجية "هيلارى كلينتون"، وفى سبيل الترتيب لهذا اللقاء توجه "دانى أيالون" نائب وزير الخارجية الإسرائيلى إلى واشنطن لعقد الترتيبات لعقد الجلسة الأولى فى التنسيق الإسرائيلى بين البلدين وهى الجلسة التى يتوقع فى أن تعقد فى القدس فى شهر أكتوبر.

٢- الملاحظة الثانية: تتعلق بالاقتراب الأمريكى الذى تبناه أوباما من الموضوع الإيرانى والقائم على الاستعداد للحوار والتفاوض للتوصل إلى تسوية لقضية البرنامج النووى الإيرانى، وقد لقى هذا الاقتراب الأمريكى ارتياحًا عامًا تفاديًا لإمكانية صدام سيكون مدمرًا على كل المستويات، وعلى الرغم مما يعتقده العديد من المراقبين عن استمرار تشدد الموقف الإيرانى، إلا أن هذا لا يجب أن يقلل من نهج الحوار والتفاوض والعمل لا على عزل إيران الذى قد يزيدها تشددًا ويقوى من قوى التطرف فيها، وإنما على جذبها إلى النظام الدولى والتفاعل معه وبشكل تصبح عنصرًا متعاونًا لا مقاومًا له. لذلك يستوقف النظر ما أعلن عن استبعاد أحمدى نجاد من قائمة المدعوين للحفل الذى سيقيمه الرئيس الأمريكى أوباما خلال حضوره للدورة القادمة للأمم المتحدة فى نيويورك.

٣- أما الملاحظة الثالثة: فهى تتعلق بالعلاقات الأمريكية المصرية التى تتحرك بشكل إيجابى منذ مجىء إدارة أوباما. وقد عكس اختيار أوباما للقاهرة كى يوجه منها خطابه للعالم الإسلامى، هذا الاتجاه وكانت رسالة أوباما من القاهرة من الوضوح بحيث اعتبرت نقله فى علاقات أمريكا بالعالم الإسلامى تستند إلى مبادئ الحوار والاحترام المتبادل، وبشكل أشمل رُؤى التوجه الأمريكى على أنه عمل جاد من أجل التعامل مع واحدة من أخطر القضايا المعاصرة وهى علاقة التوتر بين الولايات المتحدة والغرب، وبين الإسلام وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وسياسات "بوش الابن" التى ساهمت فى تأجيج هذا التوتر. ويعكس اختيار أوباما للتوجه للعالم الإسلامى إدراكه للثقل التاريخى والحضارى والثقافى لمصر والذى يمكنها من أن تلعب دورًا مؤثرًا فى إعادة ترتيب العلاقات بين الولايات المتحدة والغرب وبين العالم الإسلامى. فى هذا السياق رشحت مصر وزير ثقافتها فاروق حسنى لمنصب مدير عام اليونسكو وهى المنظمة المعنية بالثقافة والعلوم فى العالم وفى إشاعة روح التفاهم والحوار بين الثقافات. وقد كان من الطبيعى أن ترحب إدارة أوباما بهذا الترشيح وأن تراه فى هذا السياق باعتبار أن المرشح المصرى ـ وكما عبر كتاب أمريكيون منصفون ـ سيمثل جسرًا بين العالمين العربى والإسلامى وبين

الغرب، على العكس من اختارته إدارة أوباما أن تعارض هذا الترشيح، بل أن تسمح لمثلها فى اليونسكو أن يقود حملة ضد المرشح المصرى، وبشكل يناقض التوجه العام فى بناء علاقات إيجابية بين الإسلام والولايات المتحدة والغرب، ولا أتصور أن عدم التأييد الأمريكى للمرشح المصرى سوف يعيق الحركة الإيجابية فى العلاقات المصرية الأمريكية ولكنه سيكون من الشوائب التى من حق مصر أن تعاملها بالمثل.

إدارة أوباما تعيد تأكيد رؤيتها للعالم

منذ حملته الانتخابية وباراك أوباما يقدم رؤيته للعالم والأخطار والتهديدات التى تواجه الولايات المتحدة، وأهم من هذا أسلوبه أو طريقته للتعامل مع هذه التهديدات. وكان واضحًا أن أسلوب أوباما فى مواجهة هذه التهديدات والتعامل مع القضايا التى تواجه الولايات المتحدة فى القرن الواحد والعشرين كان يختلف عن رؤية وأسلوب إدارة "جورج بوش" الابن، فحيث كانت إدارة "بوش" ـ وخاصة فى ولايتها الأولى، ترى العالم وتتعامل معه بشكل منفرد وتبتعد عن المنهج الذى تبنته السياسية الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الثانية وهو منهج بناء التحالفات والتعاون مع الآخرين، فإن أوباما كان يعتمد على العمل مع الآخرين والحوار معهم وحتى مع الخصوم، ويرى أن القضايا والتهديدات التى تواجه أمريكا والعالم هى من الشمول والتعدد بشكل يصعب معها أو مع أى قوة أن تتعامل أو تعالجها بشكل منفرد. وعلى مدى الشهور السبعة التى قضاها أوباما والحكم وهذا المفهوم وهذا الطريق يتردد على لسان شخصيات الإدارة ابتداء من أوباما إلى وزيرة الخارجية "هيلارى كلينتون" إلى "روبرت جيتس" وزير الدفاع. وقد كانت آخر شخصيات الإدارة التى أعادت تأكيد هذا الطريق هى الدكتورة "سوزان رايتس" مندوبة أمريكا فى الأمم المتحدة وذلك فى خطاب أخير لها أمام جامعة نيويورك، وكان عنوان الخطاب "طريق جديد فى العالم: اقتراب جديد فى الأمم المتحدة"، بهذا الخطاب أرادت رايتس أن تقدم بعض الأفكار حول كيف تغير الولايات المتحدة طريقها الذى ترسمه فى العالم، وكيف ـ فى تماسك مع الاتجاه الجديد ـ تغير الولايات المتحدة بشكل درامى اقترابها من الأمم المتحدة".

وهى تعتبر أن هذا التغيير جوهريًا لأننا نواجه نطاقًا استثنائيًا من التحديات العالمية: أسلحة ومواد نووية تحت حراسة فقيرة، وانصهار مالى عالمي، وحروب فى العراق وأفغانستان، وإيران وكوريا الشمالية تبنيان قدراتها فى الأسلحة النووية، القاعدة وشركاؤها، الإبادة والمذابح الجماعية، هجوم على البنية التحتية الرقمية، الجريمة العالمية والاتجار فى المخدرات، الأمراض المعدية، والتغير المناخى. هذه هى التهديدات الأمنية عبر القارات التى تعبر الحدود الوطنية بشكل حر كالعاصفة. وتحديدًا فإنها لا يمكن التعامل معها بواسطة بلد واحد فقط.

وتعيد رايتس التذكير بالمبادئ والمنطلقات التى تعرفت عليها إدارة أوباما دوليًا أول هذه المنطلقات هو أن هذه التحديات لا يمكن مواجهتها بدون قيادة الولايات المتحدة ولكن، وثانيا، فإنه فى الوقت الذى تمثل فيه قيادة الولايات المتحدة ضرورة، فإنها نادرًا ما تكون كافية، فالولايات المتحدة تحتاج إلى التعاون الفعال من نطاق عريض من الأصدقاء والشركاء، وثالثا، فإنه من المحتمل أن يحتمل الآخرون نصيبًا أكبر من العبء العالمى إذا ما مارست قيادتها من خلال النموذج، والاعتراف بالأخطاء، وتصحيح المسار عند الضرورة وتضع أستراتيجيات فى مشاورة ومعاملة الآخرين باحترام. وتضيف رايتس إلى أنه إذا كان هناك وقت لتعاون جماعى فعال فى متابعة المصالح الأمريكية ومستقبل مشترك لسلام ورخاء أكبر، فإنه الآن. فنحن نقف فى مفترق طرق، ويجب أن نتحرك بشكل عاجل لدعم أساس العمل المشترك، وأساس هذا التعاون يجب أن يكون رابطة من الدول ملتزمة بحل المشكلات الجماعية وقادرة على مواجهة مسئوليات السيادة الفعالة. وتستخلص الدكتورة رايتس أن الضرورة الرئيسية للأمن القومى الأمريكى فى القرن الواحد والعشرين هى بهذا الشكل واضحة: فنحن نحتاج أن معظم عدد الدول التى لديها كل من القدرة والإرادة لكى تعالج هذا الجيل الجديد من التحديات العابرة للقوميات. وهكذا فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى أن تنمى صفوف الدول القادرة والديمقراطية التى تستطيع أن تؤدى واجبها تجاه كل من مسئولياتها العالمية ومسئولياتها الداخلية تجاه شعوبها، وتعرف رايتس الدول القادرة بأنها تلك هى التى تتحكم فى أراضيها، وتحكم بشكل عادل، وتقدم الأمن والخدمات الجوهرية وتحمى حقوق

مواطنيها وتقدم لشعبها الأمل فى مستقبل أفضل. أما الدول المهمشة فإنها فى المدى الطويل فإنها أيضًا تفرخ اضطرابًا عالميًا والذى يمكن أن ينتشر فيها وراء حدودها، وها غالبا ما تبدأ التهديدات العابرة للقارات فى القرن الواحد والعشرين.

وهكذا تعيد رايتس تأكيد تصور إدارة أوباما للعالم والتهديدات الأمنية التى تواجهه وأسلوب الولايات المتحدة فى التعامل معها والذى يستند على التعاون والمشاركة الدولية وبناء نطاق عريض من الدول القادرة على تحمل مسئولياتها الدولية والداخلية، غير أن سوزان رايتس وإن كانت تؤكد على نهج التعاون إلا أنها ترى أن هذا التعاون يجب أن يستند على القيادة الأمريكية، وهى تصور هذه القيادة بالقيادة الحميدة التى لا تعتمد على القسر والهيمنة وإنما على تقديم المثل والنموذج ومعاملة الآخرين باحترام.

البعد المسكوت عنه فى خطاب أوباما

نال خطاب الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" الذى ألقاه فى القاهرة يوم ٤ يونيو وأراد به أن يخاطب العالم العربى والإسلامى ويحدد "نهجه الجديد" فى التعامل مع القضايا التى تشغل العالمين العربى والإسلامى، والصراعات التى تشكل مصادر التوتر مع الولايات المتحدة. وقد انصب اهتمام المحللين والباحثين فى هذا الخطاب على القضايا السياسية مثل قضايا العراق وأفغانستان وفلسطين وإيران وباكستان، غير أن اهتمامًا قليلًا قد وجه إلى جانب آخر من خطاب أوباما والذى أسماه "التنمية الاقتصادية وتنمية الفرص"، وقد بدأ أوباما مقارنته لهذا بالحديث عن التناقضات التى أتت بها العولمة فى حياة البشر والمجتمعات وكيف أن شبكة الإنترنت وقنوات التليفزيون بما لديها من قدرات لنقل المعرفة والمعلومات فإن لديها فى نفس الوقت قدرات لبث مشاهد جنسية منفرة وفظة وعنف غير أخلاقى، وكما أنه باستطاعة التجارة أن تأتى بثروات وفرص جديدة إلا أنها أيضًا فى ذات الوقت تحدث فى المجتمعات اختلالات وتغييرات كبيرة وتحدث مشاعر الخوف فى جميع البلدان. ويربط أوباما بين هذا وبين الخوف من فقدان السيطرة على هوياتنا التى نعتز بها فى أسرنا وفى تقاليدنا وفى عقيدتنا غير أنه فى تقدير أوباما فإن التناقض بين التطور وبين الهوية والتقاليد ليس أمرًا ضروريًا ويبرهن على ذلك ما حققته بلاد مثل اليابان وكوريا الجنوبية من تنمية لنظمها الاقتصادية وفى نفس الوقت الحافظ على ثقافتها المتميزة، وينطبق هذا على التقدم الباهر الذى شاهده العالم الإسلامى من كوالامبور إلى دبى.

وينتقل أوباما إلى التحديات التى تواجه التنمية فى المجتمعات الإسلامية، ويحذر من

أنه لا يمكن أن يعتمد أية إستراتيجية للتنمية على الثروات المستخرجة من تحت الأرض ولا يمكن إدامة التنمية مع وجود البطالة فى أوساط الشباب، ورغم الثراء الذى توفر لبعض البلدان نتيجة للنفط إلا أن علينا جميعًا أن ندرك أن التعليم والابتكار مفتاحان للثروة فى القرن الواحد والعشرين.

ويقدم أوباما خطته فى التعليم ودور أمريكا فى إشاعته فيعد بأن إدارته سوف تتوسع فى برامج التبادل ورفع عدد المنح الدراسية وتشجيع أكبر عدد من الأمريكيين على الدراسة فى المجتمعات الإسلامية، وتوفر للطلاب الواعدين فرصًا للتدريب فى أمريكا وسوف تستثمر فى سبيل التعليم الافتراضى للمعلمين والتلاميذ فى جميع أنحاء العالم عبر الفضاء الإلكترونى وسوف تستحدث شبكة إلكترونية جديدة لتمكين المراهقين والمراهقات فى ولاية "كنساس" من الاتصال المباشر.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فقد وعد أوباما أن إدارته سوف تستحدث هيئة جديدة من رجال الأعمال المتطوعين لتكوين شراكة مع نظرائهم فى البلدان الإسلامية، كما وعد باستضافة قمة لأصحاب المشروعات المبتكرة هذا العام لتحديد كيفية تعميق العلاقات بين الشخصيات القيادية فى مجال العمل التجارى والمهنى والمؤسسات وأصحاب المشروعات الابتكارية الاجتماعية فى الولايات المتحدة وفى المجتمعات الإسلامية فى جميع أنحاء العالم.

وفى مجال العلوم والتكنولوجيا وعد أوباما أن إدارته سوف تؤسس صندوقًا ماليًّا جديدًا لدعم التنمية والتطور التكنولوجى فى البلدان الإسلامية والمساهمة فى نقل الأفكار إلى السوق حتى تتمكن هذه البلدان من استحداث فرص للعمل، كما وعد بفتح مراكز للتفوق العلمى فى أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وتعيين موفدين علميين للتعاون فى برامج من شأنها تطوير مصادر جديدة للطاقة واستحداث فرص خضراء للعمل لا تضر بالبيئة وسبل لترقيم السجلات وتنظيف المياه وزراعة محاصيل جديدة. كذلك أعلن أوباما عن جهود عالمية جديدة مع منظمة المؤتمر الإسلامى للقضاء على مرض شلل الأطفال والسعى لتوسيع الشراكة مع المجتمعات الإسلامية لتعزيز صحة الأطفال والأمهات.

ومع التسليم بأن القضايا السياسية التى بدأ بها خطابه والدور الأمريكى فيها هى التى تعزز شكل ومضمون العلاقة بين أمريكا والعالمين العربى والإسلامى، إلا أننا نعتقد أن مساهمة أمريكا والتعاون معها فى قضايا مثل التعليم، والتكنولوجيا، والطاقة والمياه والزراعة والصحة، من شأنها أن تبنى شبكة من العلاقات الإيجابية والبناءة مع الولايات المتحدة قد لا تقل أهمية عن القضايا السياسية بل وسوف تساهم وخاصة على مستوى المجتمعات فى بناء جسور العمل والتعاون المشترك بين المجتمع الأمريكى ومجتمعات وشعوب الدول الإسلامية.

إن هذا البعد فى العلاقة مع الولايات المتحدة وما وعد به أوباما وفى عدد من المجالات إنما يدعو المؤسسات والأجهزة والشخصيات المعنية بهذه المجالات فى مصر والدول الإسلامية أن يدرسوا ويناقشوا هذا البعد وأن يعدوا أنفسهم ومؤسساتهم لمتابعة ما وعد به أوباما فى مثل هذه المجالات الحيوية لقضايا التقدم والتنمية فى المجتمعات العربية الإسلامية.

ومثل ما هو مهم من أن نذكر أوباما والتزاماته فى القضايا السياسية وبشكل خاص القضية الفلسطينية، فنحن فى حاجة إلى أن نذكره بوعوده فى التعاون فى مجالات التنمية والفرص وأن تكون هيئاتنا ومؤسساتنا مستعدة بالبرامج والخطط التى تعبر عن جديتنا واستعدادنا للعمل والتعاون فى هذه المجالات التى حددها أوباما فى خطابه.

ماذا جرى لأوباما؟

فى مارس من هذا العام زار "بنيامين نتنياهو" واشنطن والتقى بالرئيس الأمريكى أوباما، وهو اللقاء الذى وصف بالفاتر وترك الرئيس الأمريكى ضيفه لمساعديه لكى يذهب للغداء مع عائلته. فى هذا الوقت ظهر الحديث عن إننا إزاء شخصيتين مختلفتين فى التفكير والأيديولوجية، وبطبيعة الحال انعكس هذا على الداخل فى إسرائيل، وعلى المنطقة العربية، ففى إسرائيل ظهرت الانتقادات "لنتنياهو" أنه يهدد علاقات إسرائيل مع أقوى حليف لها، أما فى الدول العربية فقد بدأ الارتياح وتوقع تراجع علاقة أمريكا بإسرائيل. غير أن المناور "نتنياهو" كان واثقا من استطاعته تحويل التيار واستعادة التأييد الأمريكى التقليدى لإسرائيل.

وقد خطط لزيارة واشنطن فى أوائل مايو الماضى إلا أنها أُجِّلَت بسبب حادث قافلة الحرية، ولكنها تمت فى ٤ يوليو الجارى، وقد تحققت توقعات "نتنياهو" حيث وصفت جريدة "النيويورك تايمز" اللقاء بين أوباما و"نتنياهو" بأنه ليس لقاء سلام ولكنه استسلام.

ويلخص هذا الوصف بدقة ما خرج به "نتنياهو" من هذا اللقاء، ففضلاً عن الاستقبال الحار الذى قوبل به والذى دفع بالرئيس الأمريكى إلى توديعه حتى باب السيارة، فإن الرئيس الأمريكى، وبشكل لم يسبقه إليه رئيس أمريكى، قد أكد دعم مفهوم التفوق النوعى العسكرى والإستراتيجى لإسرائيل فى منطقتها حيث وعد بأن الولايات المتحدة سوف تعارض ما أسماه استفزاز إسرائيل فى المؤتمر القادم فى عام ٢٠١٢ والذى

خصصه مؤتمر مراجعة عدم الانتشار، ٣-٢٨ مايو ٢٠١٠، لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وذهب أوباما إلى اعتبار أن إسرائيل لديها حقوقًا أمنية استثنائية وربما يفسر هذا حالة الزهو والانتصار الذى بدأ به "نتنياهو" فى وسائل الإعلام الإسرائيلية، الأمر الذى سوف يستخدمه بشكل فعال لدعم موقفه الداخلى وموقف وتماسك تآلفه اليمينى، ويبدد ما كان قد ظهر من انتقادات "نتنياهو" فى الداخل من أنه يهدد علاقة إسرائيل بأقوى حلفائها. أما عن ما قدمه "نتنياهو" حول الاهتمام الأمريكى بتنشيط عملية السلام وتحديدًا حول القضية الجوهرية لتجميد الاستيطان، فلم يصدر عنه أى إشارة إلى أنه سوف يواصل فترة الشهور العشرة التى التزم بها فى سبتمبر القادم لوقف بناء المستوطنات، غير أنه بعد يومين من عودته من واشنطن أعلن أنه لن يمدد فترة العشرة شهور لبناء المستوطنات.

ويتلاءم مع هذا ما يتوقعه محللون أن الخطاب الأمريكى سيواصل فى الفترة المقبلة التركيز فى الغالب على عدم فرض شروط مسبقة للدخول فى المفاوضات المباشرة بما يعنى تجاهل النشاط الاستيطانى الذى يقوض أى مسعى لإقامة دولة فلسطينية متماسكة وقابلة للحياة.

وقد أثار لقاء "نتنياهو" مع أوباما وما خرج به تساؤل المحللين عن ماذا حدث لأوباما منذ خطابه الشهير فى القاهرة والذى قوبل بالحماس والترحيب فى العالم العربى عن موقف أمريكى جديد ومنصف تجاه القضية الفلسطينية؟ والواقع أن ما يثير هذه التساؤل ليس فقط لقاء أوباما الأخير مع "نتنياهو"، وإنما سبقه عدد من المواقف الأمريكية السابقة منها عدم إدانة سلوك إسرائيل تجاه قافلة الحرية وضحاياها من المدنيين، ومنعها استصدار قرار إدانة من مجلس الأمن.

غير أن المهم فى هذا التطور هو التساؤل عن دوافع أوباما وإدارته من هذا التوجه فى إدارة العلاقات مع إسرائيل، ومن الواضح أن هذه الدوافع تكمن فيما تنتظره الإدارة وحزبها الجمهورى من الانتخابات التجديدية للكونجرس فى نوفمبر القادم وحيث ثمة مخاوف حقيقية بين الديمقراطيين من أن يخسروا أغلبيتهم فى كل من مجلس النواب والشيوخ، حيث ستكون أكبر ضربة لإدارة أوباما ومؤشرًا على الانتخابات الرئاسية عام

٢٠١٤. ولعل هذا ما يفسر ما يعتقده عدد من المحللين من أن لا نتوقع مواقف جادة من أوباما وإداراته إلا بعد انتخابات الكونجرس. وحيث ستكون قد اتضحت أيضًا حقيقة المواقف الإسرائيلية من المفاوضات مع الفلسطينيين.

غير أن المعضلة الأبدية أنه بعد انتخابات الكونجرس سوف يبدأ الإعداد للانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ والتى لا شك أن أوباما يود أن يفوز فيها بولاية ثانية.

أوباما والتحدى لإسرائيل.. درس من التاريخ

جاءت زيارة نائب الرئيس الأمريكى "جون بايدن" الأخيرة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية لكى يحاول إحياء عملية المفاوضات وهى الزيارة التى استقبلته فيها الحكومة الإسرائيلية بالإعلان عن بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية فى القدس الشرقية، ١٢٠٠ وحدة فى الضفة الغربية، وأن تكشف الصحف الإسرائيلية عن خطط لبناء ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة والمستوطنات، جاء هذا التزامن الغريب الذى وصف بأنه طعنة لأوباما، لكى يكشف عن مدى تحدى "نتنياهو" وحكومة بلاده للإدارة الأمريكية ورئيسها والذى أعلن فى خطابه فى القاهرة فى ٤ يونيو ٢٠٠٩ "أنه لأكثر من ٦٠ عامًا يتحمل الفلسطينيين آلام الانتزاع من أراضيهم والإهانات اليومية الكبيرة والصغيرة تحت الاحتلال" فى هذا السياق وعد أوباما "بأنه لن يكون شك بأن وضع الشعب الفلسطينى لا يمكن التسامح معه وأن أمريكا لن تدير ظهرها للأوضاع الفلسطينية فى الكرامة والدولة المستقلة".

وواضح أنه مضى قرابة عام من وعود أوباما، والفلسطينيون اليوم هم أبعد ما يكونون عن رؤية أوباما وعن الكرامة والدولة المستقلة. وهو الأمر الذى دفع أوباما إلى القول إنه أساء تقدير الصعاب التى يتضمنها الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وأنه تقبل وزيرة خارجيته مفهوم "نتنياهو" فى الوقف المحدود والمؤقت لبناء المستوطنات وأن تطالب الرئيس الفلسطينى محمود عباس أن يتقبله بحجة "أن هذا هو ما استطعنا أن نحصل عليه من "نتنياهو"".

إن هذا الوضع هو الذى دفع بأحد الصحفيين الأمريكيين هو Henry Norr إلى أن يذكر أوباما بخبرة ودرس من التاريخ الأمريكى وكيف تصرف رئيس أمريكى سابق هو "دوايت أيزنهاور" فى وجه التحدى الإسرائيلى، فعندما تآمرت إسرائيل مع كلٍّ من إنجلترا وفرنسا للهجوم على مصر عام ١٩٥٦ اعتراض "أيزنهاور" على هذا السلوك وطالب بانسحاب عاجل للقوات الغازية وهو ما دفع بكل من إنجلترا وفرنسا إلى الانصياع ورغم استجابة رئيس الوزراء الإسرائيلى "بن جوريون" بعد ذلك سحب قواته من سيناء إلى أنه تمسك بالبقاء فى قطاع غزة الذى كان تحت إدارة مصر، وقد تمسك "أيزنهاور" بانسحاب إسرائيل من غزة وهو ما قاومه "بن جوريون" وما دفع "بأيزنهاور" أن يهدد بوقف المساعدات لإسرائيل (رغم أنها كانت ضئيلة فى هذا الوقت) ووقف شريان حياة مهم فى إسرائيل وهو وقف إعفاء الضرائب على التبرعات اليهودية لإسرائيل، وذهب أكثر من هذا إلى مخاطبة الشعب الأمريكى مباشرة من خلال التليفزيون وقال: "إننا الآن نواجه بلحظة مصيرية كنتيجة لفشل إسرائيل لسحب قواتها خلف خطوط الهدنة كما حددتها قرارات الأمم المتحدة حول هذا الموضوع".

وقد اتخذ "أيزنهاور" هذا الموقف دون أن يبالى بالأصوات اليهودية وهو مقبل على انتخابات لولاية ثانية، كما أنه اتخذ هذا الموقف وهو يمر بأزمة عالمية نتيجة للتدخل العسكرى السوفيتى فى المجر.

هذا هو الدرس الذى يقدمه التاريخ للرئيس الأمريكى وهو يواجه التحدى الإسرائيلى ويثبت أنه إذا توافرت الإرادة السياسية للرئيس الأمريكى ومراعاته للمصالح القومية العليا للبلاد فإنه يستطيع فى النهاية أن يتغلب على التحدى والصلف الإسرائيلى.

غير أن ثمة من يقول إن العلاقات الإستيراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد تغيرت وتعمقت اليوم عما كانت عليه أيام "أيزنهاور" وقد يكون هذا صحيح نظريـًا، إلا أننا سوف نجد نموذجًا ودرسًا آخر قريبًا وبعد أن كانت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد بلغت مرحلة متقدمة، وهو موقف الرئيس الأمريكى "جورج بوش" الأب ووزير خارجيته "بيكر" حين أعلن عن وقف القروض الأمريكية (١٠ بليون

دولار) إذا ما خصصت لبناء مستوطنات، وفعل هذا عندما قاوم رئيس الوزراء الإسرائيلى "شامير" حضور مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط عام ١٩٩١ الأمر الذى دفع "شامير" للتراجع وحضور المؤتمر.

نأمل أن يتذكر الرئيس أوباما هذه الدروس والمواقف لرؤساء أمريكيين وهو يُواجَه بالتحدى الإسرائيلى الذى لا يقوض فحسب فرصة السلام فى الشرق الأوسط بل ويناقض المصالح القومية العليا للولايات المتحدة والثقة التى وضعها فيه شعوب العالم العربى والإسلامى.

هل تخيب توقعات العرب من أوباما

منذ عدة أسابيع كتبت على هذه الصفحة مقالًا بعنوان "كيف يمكن للولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل؟" وكان المقصود تحديدا هى إدارة أوباما: وقد طرح هذا السؤال نفسه فى مواجهة تحدى حكومة "نتنياهو" لمطالب أوباما وخاصة فى تجميد المستوطنات حيث أصر "نتنياهو" على الاستمرار فى بناء وتوسيع المستوطنات فى الضفة الغربية والقدس وإزاء هذا التحدى طرح عدد من الخبراء عددا من الأدوات التى يمكن لإدارة أوباما أن تستخدمها للضغط على حكومة "نتنياهو" للاستجابة لمتطلبات إحياء المفاوضات وعملية السلام، كان من هذه الأدوات التى طرحت توقف الولايات المتحدة عن تأييد إسرائيل فى الأمم المتحدة باستخدام حق "الفيتو" بشكل يزيد من عزلة إسرائيل الدبلوماسية، وكذلك الحد من التعاون العسكرى والإستراتيجى معها، وعدم إشراكها فى خططها فى الحوار حول قضايا إستراتيجية مثل إيران، وأهم من هذا أن تعلن إدارة أوباما وبوضوح لإسرائيل أن مصالح الولايات المتحدة لم تعد تتوافق مع مصالح إسرائيل.

غير أن الأسابيع التى تلت أظهرت أن ما طرحه هؤلاء الخبراء كان أقرب إلى الأحلام، وأن الإدارة الأمريكية غير قادرة وغير مستعدة لأسباب تقليدية، مرت بها كل إدارة أمريكية، للجوء إلى هذه الوسائل لإرغام إسرائيل لتغيير مواقفها، فبدلًا من الاقتناع عن مساندة إسرائيل فى الأمم المتحدة، جاء تقرير "جولدستون" واعتراض إدارة أوباما عن مناقشته أمام مجلس الأمن، جاء لكى يؤكد سياسة الولايات المتحدة التقليدية فى تقديم الدعم الدبلوماسى لإسرائيل فى الأمم المتحدة وحمايتها من إدانة المجتمع الدولى، أما سلوك إدارة أوباما السلبى الثانى فكان فى المناورات العسكرية التى أجرتها مع إسرائيل

ويشارك فيها ألف جندى أمريكى وألف جندى إسرائيلى (لاحظ امتناع تركيا عن الاشتراك فى هذه المناورات احتجاجًا على السلوك الإسرائيلى). ويذهب أوباما إلى ما هو أبعد من هذا إلى تأكيد التحالف الإستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيعلن أن ما بين البلدين هو أكبر من التحالف الإستراتيجى وهكذا يجيء هذا السلوك الأمريكى لكى يهزأ مما اقترحه عدد من الخبراء أو توقعوه من أدوات يمكن للإدارة أن تستخدمها ردًا على مواقف التحدى الإسرائيلى.

وقد تبرر الإدارة سلوكها هذا بأنها تهدف إلى انقاذ ما تتعرض له من اتهامات من داخل الولايات المتحدة ومن إسرائيل بأنها تتخلى عن إسرائيل وتعرض أمنها للخطر، كما أنها تهدف إلى تقديم حوافز لإسرائيل لكى تتجاوب مع متطلبات العملية السلمية، غير أن خبرة الدور الأمريكى تجاه القضية الفلسطينية والتوصل إلى حل عادل لها يثبت خطأ هذه الحجة، فالواقع أنه كلما ازداد الدعم الدبلوماسى والعسكرى والاقتصادى لإسرائيل، كلما ازداد شعورها بالقوة والغطرسة، وتعنتها فى كل مراحل البحث عن حل مقبول وعادل للصراع.

وتجيء زيارة "هيلارى كلينتون" الأخيرة لإسرائيل، واجتماعها مع الرئيس الفلسطينى فى أبو ظبى، لكى تنبئ بالكثير عن اتجاه إدارة أوباما حول ما التزمت به من رفض لسياسة الاستيطان ومطالبتها بوقفه. فى هذه الزيارة اتضح أن إدارة أوباما قد تبنت مفهوم "نتنياهو" حول الاستيطان وهو المفهوم الذى يعبر عن استمرار البناء الاستيطانى فى القدس المحتلة والمبانى العامة فى المستوطنات وتنفيذ خطة بناء نحو بناء آلاف وحدة سكنية فى مستوطنات الضفة. وقد نقلت "هيلارى كلينتون" هذا الموقف لإسرائيل إلى الرئيس الفلسطينى وطالبته بقبوله واستئناف المفاوضات على أساسه وقالت باستسلام "هذا ما استطعنا أن نحصل عليه من "نتنياهو". أما أسلوب "كلينتون" فى الحوار مع "نتنياهو" فكان أقرب إلى العتاب، ومناشدته عدم احراج أمريكا. فهل يخيب هذا التطور التوقعات التى ارتبطت بمجيء أوباما حول موقف جديد وصارم تجاه الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وهل يحقق هذا ما عقب به البعض حول النشوة التى ارتبطت بمجيء أوباما من أنهم يثقون فى نواياه ولكنهم يشكون فى قدراته؟

جائزة نوبل : معضلة أوباما

عندما أعلنت اللجنة النرويجية لجائزة نوبل للسلام عن فوز الرئيس الأمريكى باراك أوباما بالجائزة لعام ٢٠٠٩ كان هذا بالنسبة للكثيرين مثارًا للدهشة والتساؤل، فجائزة نوبل للسلام تمنح عادة للشخصيات التى ساهمت بالفعل فى تحقيق السلام الدولى، وكان هذا بالنسبة للرؤساء الأمريكيين الذين حصلوا على هذه الجائزة وخاصة "ثيوردور روزفلت" الذى حصل على الجائزة عام ١٩٠٦ لدوره فى إنهاء الحرب بين روسيا واليابان، وكذلك "وودرو ويلسون" لنقاطه الأربع عشرة لإنهاء الحرب العالمية الأولى، وكانت حجج الذين تحفظوا على حصول أوباما على الجائزة أنه لم يحقق شيئًا عمليًا بعد يستحق عليه الجائزة، وكان رد لجنة نوبل للسلام إنها منحته الجائزة؛ لأنه فتح أفقًا للسلام الدولى، وتبنى مفاهيم التعاون الدولى والحوار والدبلوماسية. كما ركزت اللجنة على تبنى أوباما للأسلوب المتعدد الأطراف، وعرضه للتفاوض مع إيران، وقراره منع التعذيب، وجهوده لإحياء مفاوضات نزع السلام ومعالجة الانبعاث الحرارى، "فالرئيس أوباما قائد سياسى يفهم أنه حتى أقوى الأمم تقف معرضة Vulenerable عندما تقف بمفردها".

وفى رده على الجدول الدولى حول منح الجائزة لأوباما قال "توربيون ياجلاند" رئيس لجنة نوبل النرويجية: "إن التاريخ يخبرنا الكثير عن الفرص الضائعة الآن واليوم لدينا الفرصة لدعم أفكار الرئيس، هذه الجائزة هى بكل تأكيد دعوة لنا جميعًا للتحرك".

واليوم وبعد تسلم أوباما الجائزة فى ١٠ ديسمبر، ترددت هذه التحفظات من جديد واستمرت حججًا جديدة إذ جاء تسلم الجائزة بعد أيام من إعلان أوباما زيادة عدد من

القوات الأمريكية فى أفغانستان بـ ٣ آلاف جندى، هذا فضلًا عن تدنى الأوضاع الأمنية فى العراق واستمرار التزامه بحل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى بدون أفق سياسى ولذلك كان على أوباما عند تسلمه الجائزة أن يحل هذا التناقض وأن يوفق بين دوره كقائد أعلى ؤدوره ورسالته فى النرويج لعام أكثر سلاما فى زمن الحرب.

فى محاولة لحل هذه المعضلة بدأ أوباما محاضرته الإعراب عن "التواضع" فقال: "إنه مقارنة ببعض عمالقة التاريخ الذين نالوا هذه الجائزة فإن إنجازاته طفيفة وأوحى بأنه قد اختير لنيل هذه الجائزة ليس كثيرًا لما فعله ولكن لما هو متوقع منه أن يفعله واعترف أن معظم ما أسماه "الخلاف" الذى أحاط بالجائزة اتى من حقيقة "أنه القائد الأعلى للقوات العسكرية الأمة وسط حربين" وهو لم يقدم اعتذارًا عن ذلك، وهو فى هذا يعود مرة أخرى لأفغانستان وهنا يصوغ من جديد مفهوم الحرب العادلة وإنها مبررة أخلاقيًا وضرورة إستيراتيجية للدفاع عن الولايات المتحدة من مزيد من الهجمات الإرهابية وفى صفحات مؤثرة أثار أوباما ذكريات "مهاتير غاندى" و"مارتين لوتر كينج" ولكنه قال: إنه لا يستطيع أن يسترشد بمناهجهم فقط "ذلك علينا أن نخطىء: فالشر موجود فى العالم ولم يكن لحركة سلمية أن تعد جيوش هتلر، والمفاوضات لا تستطيع أن تقنع قادة القاعدة لأن يضعوا سلاحهم، وفى هذا فإن الولايات المتحدة تواجه خصم شرير لا يلتزم بأى قواعد" ورغم هذا فإنه يشير إلى المعايير الأخلاقية التى تدير بها الحرب بمعنى أن لا تتعرض للأبرياء والمدنيين.

وفى الوقت الذى احتفظ بحق أمريكا أن تتصرف بمفردها فى العالم حيث الأخطار "الأكثر انتشار والمهام أكثر تعقيدًا" إلا أنه قال: إن أمريكا وحدها لا تستطيع تأمين السلام" وهكذا يثير أوباما عددًا من الأسئلة التى سوف يظل المؤرخون يتجادلون حولها خاصة حول متى تكون الحرب عادلة، ومتى تكون ضرورة وإشارته إلى المعايير الأخلاقية لإدارة الحرب وتذكيره باتفاقية "جينيف" لحقوق الإنسان بما يذكر بما ارتكبته القوات الأمريكية فى العراق من تعذيب ومعسكرات اعتقال شوهت وجه أمريكا وقيمها.

قراءة فى خطاب أوباما فى الأمم المتحدة

للمرة الأولى منذ توليه يخاطب باراك أوباما العالم من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن الطبيعى أن تكون هذه مناسبة لكى يبلور فيها الرئيس الأمريكى ويعيد طرح وتأكيد المبادئ والمفاهيم التى تبناها حتى منذ حملته الانتخابية، ثم عبر عنها فى العديد من المناسبات داخل الولايات المتحدة وخارجها. ونستطيع أن نجمل هذه المبادئ والمفاهيم فى هدف عام وهو إعادة ترتيب علاقات أمريكا مع العالم بعد أن اضطربت واختلت خلال الإدارة السابقة وبفعل سياساتها، أما هذه المفاهيم التى وجد أوباما خطابه فى الأمم المتحدة لكى يعيد تأكيدها فنستطيع أن نجملها فى عبارات محددة وهى: العمل والتعاون مع الآخرين والاستماع إليهم أما أدواته فهى الدبلوماسية والحوار مع الآخرين وإقناعهم والحصول على تعاونهم وليس من خلال الضغوط والإملاء.

أما المفهوم الأوسع الذى يوجه سياسات أوباما وإدراكاته فهو أن العالم يواجه تهديدات وتحديات ابتداء من التطرف ومنع الانتشار، والاحتباس الحرارى، والبيئة والأمراض، والمخدرات وهى تهديدات من الاتساع والتداخل بحيث لا يمكن معالجتها إلا من خلال تعاون وجهد دولى، ولهذا فهو يدعو العالم إلى التعاون مع الولايات المتحدة ولم يعد يرى سببًا لأن يشتكى أحد أن الولايات المتحدة تعمل بشكل منفرد على جانب هذه المبادى والمفاهيم العامة التى أعاد أوباما تأكيدها باعتبار أنها تعبر عن "نهجه الجديد" فى السياسة الخارجية، يهم هذا المقال أن يركز على معالجته قضيتين تعنيان المنطقة العربية والشرق الأوسط ألا وهما: الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وقضية الديمقراطية فى

خطابه، أعاد أوباما تأكيد رؤيته لأسس التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مؤكدًا على عدة حقائق:

- اعتبار المستوطنات الإسرائيلية عملًا غير شرعي. (وكانت وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" قالت قبل الخطاب: "إن الرئيس أوباما يريد أن يرى وقفا للمستوطنات، ليس بعض المستوطنات أو المواقع Outposts، لا استثناءات باسم "النمو الطبيعي").
- حديثه عن الدولة الفلسطينية المتواصلة والقابلة للحياة.
- التعامل مع قضايا الحل النهائي مثل الحدود واللاجئين، والقدس.
- إنهاء الاحتلال.

وواضح أن تأكيد أوباما على هذه المبادئ الرئيسية والتي تمثل أساس أي إمكانية لمفاوضات ذات مغزى، إنها لن تقابل بالرضا من جانب إسرائيل وحكومتها إذ إنها تتعارض مع توجهاتها حتى الآن وخاصة إزاء قضية المستوطنات وعدم الاستعداد للتعامل مع القضايا الأساسية للحل النهائي، وربما هذا ما جعل أوباما يقول: إنه يدرك العقبات، وإنه "ليس ساذجًا" ورغم هذا قال: إن متابعته لجهود السلام والتسوية "لن تهتز".

غير أن الثغرة في خطاب أوباما هي دعوته لمفاوضات "بدون شروط مسبقة"، وهو ما اعتبر تراجعًا، وفي تناقض مع المطلب الفلسطيني عن ضرورة وقف بناء المستوطنات كشرط لبدء المفاوضات، كذلك دعوة أوباما الدول العربية لاتخاذ إجراءات ملموسة لدعم العملية السلمية وهو ما يعني خطوة نحو التطبيع مع إسرائيل وقبل أن تحقق أي تقدم ملموس.

ومع تأكيد أوباما والتزامه أمام العالم بهذه المبادئ، فإن السؤال الرئيسي الذي يُثار هو ما الذي سيفعله أوباما إذا ما استمر "نتنياهو" وحكومته في عدم التجاوب وتحدي الأساسيات التي طالب بها أوباما؟ أن الإجابة المباشرة إذا أراد أوباما أن يكون متماسكًا وأن لا يضطر إلى التراجع، هو لجوئه إلى ما تمتلكه الولايات من أدوات دبلوماسية،

واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية، للضغط على إسرائيل وحكومتها وهو فى هذا لن يكون فريدًا فى التاريخ الأمريكى، فقد سبق لرئيسين أمريكيين أن استخدما هذه الضغوط تجاه إسرائيل: كان الأول هو "أيزنهاور" خلال حرب السويس ورفضه للعدوان الإسرائيلى البريطانى الغربى على مصر وإرغامهم على الانسحاب، والثانى هو "جورج بوش" الأب عندما أوقف القروض الأمريكية لحكومة "شامير" حتى لا يستخدمها فى تمويل المستوطنات.

غير أن السؤال المباشر المقابل هو مدى قدرات أوباما على ممارسة هذا الضغط أمام ما يخوضه من معارك داخل الولايات المتحدة مع الجمهوريين واليمين حول قضية الرعاية الصحية، وأمام بقايا وضغوط الأزمة المالية والاقتصادية، بل واشتباكه مع مؤسسات أمريكية مثل المخابرات حول التحقيق مع المتهمين فى أحداث ١١ سبتمبر فضلًا عن القضايا الخارجية وخاصة أفغانستان التى أصبحت تعرف "بحرب أوباما".

أما قضية الديمقراطية فقد كان من الواضح أن مقاربة أوباما لها منذ البداية تختلف عن مقاربة "جورج بوش" والتى كانت تقترب من أسلوب فرض الديمقراطية، أما أوباما فهو كما عبر فى خطابه فى القاهرة يرى أن الدعوة والترويج للديمقراطية يجب أن تراعى الخصائص الذاتية للمجتمعات، وهو يعنى التصور الذى كرره فى خطابه أمام الأمم المتحدة حيث قال: إنه "لا يمكن أن تفرض الديمقراطية على أية دولة من الخارج، وعلى كل مجتمع أن يبحث عن مساره الخاص ولا يمكن لأى مسار أن يكون بلا عيوب، وستسعى كل دولة لمسار مغروس فى ثقافاتها وتقاليدها السابقة، وأنا أسلم بحقيقة أن أمريكا كانت انتقائية فى ترويجها للديمقراطية".

وحتى لا يتهم بأنه يتخلى عن تأييد الديمقراطية وحقوق الإنسان قال: "إن الولايات المتحدة لن تتوانى فى جهودنا لمؤازرة حقوق الناس فى كل مكان بتقرير مصيرها الخاص".

باراك أوباما : حصاد العام

-١-

عندما تولى باراك أوباما السلطة كرئيس للولايات المتحدة، اعتبر انتخابه ثورة فى النظام السياسى الأمريكى الذى أتاح الفرصة لانتخاب رئيس أمريكى من أصول أفريقية بل وإسلامية، غير أن ما هو مهم هو الحماس والترحيب الذى قوبل به من الشعب الأمريكى، ومن مناطق وشعوب العالم. كان الترحيب من الشعب الأمريكى نابعًا مما تابعه ورآه من فشل سياسات "بوش" الخارجية الفاشلة وتوريطه أمريكا فى حرب العراق وثبوت الافتراضات الخاطئة التى شنت على أساسها والأعباء المادية والبشرية التى تكبدتها أمريكا، أما العالم ومناطقه فقد عانت من مفاهيم وإستراتيجيات إدارة "بوش" من العمل المنفرد والضربات الاستباقية، وإهمال المنظمات والاتفاقيات الدولية والترويج الخاطئ للديمقراطية، وأسلوب الغطرسة والإملاء الذى اتبعته حتى مع حلفائها. فى مقابل هذا كان أوباما خلال حملته الانتخابية يقدم رؤية للتغيير وتصحيح هذه السياسات قائمة على التعاون الدولى والحوار والدبلوماسية لذلك لم يكن غريبًا أن يستقبل أوباما مع بداية إدارته بالحماس والتوقعات العالية. غير أنه على مدى العام الذى قضاه أوباما فى السلطة كان العالم يراقب ما سوف يحققه وما توقعه منه، غير أن هذه المتابعة لم تكن مشجعه، إن لم تكن مخيبة للآمال فى نظر الكثيرين من المحللين والمراقبين، ففى أكبر تحديين تواجههما أمريكا وهما الحرب فى العراق وأفغانستان، التى اعتبرها أوباما نفسه "المعركة الحقيقية" وتزايد سيطرة طالبان على معظم المناطق الأفغانية. وفى هذا الشأن بدت معضلة

أوباما بشكل أوضح عندما نال جائزة نوبل للسلام وتوافق هذا مع قراره بتكثيف الوجود العسكرى الأمريكى فى أفغانستان بـ ٣٠ ألف جندى. أما أكثر المناطق التى بدأ الحماس فيها لأوباما يتآكل ويطلق عليه رجل كلام فقد كانت منطقة الشرق الأوسط والذى علقت عليه الآمال خين بدأ فى أول أيام ولايته مصممًا على تنشيط عملية السلام وعلى أساس مبدأين هما الدولة الفلسطينية، والتجميد الكامل للمستوطنات الإسرائيلية غير أن العام قد مر وبدا أن أوباما وإدارته تراجع أمام تعنت بل وتحدى "نتنياهو" بل إن وزيرة خارجيته قد تبنت مفاهيمه حول الاستيطان وبلهجة مستسلمة قالت: "هذا أقصى ما استطعنا الحصول عليه من "نتنياهو". غير أنه إزاء هذا النقد الذى تعرض له أوباما وتدنت شعبيته إلى مستوى لم يصله رئيس أمريكى آخر فى عامه الأول، فإن أوباما لم يعدم من يدافع عنه وعن ما حققه خلال العام، وكان من أبرز هؤلاء هو عالم السياسة والمحلل الأمريكى "جوزيف ناى" الأستاذ بجامعة "ييل" وهو الأستاذ الذى تبنت إدارة أوباما المفهوم الذى قدمه ودافع عنه من سنوات داعيًا أمريكا إلى تبنى مفهوم "القوة الناعمة" Soft power بدلًا من اعتمادها الكامل على القوة الصلبة Hard power.

ويذكر "ناى" بأن أوباما قد ورث أجندة مثقلة: الأزمة الاقتصادية، وحربين صعبين، وتآكل نظام منع الانتشار، برامج كوريا الشمالية وإيران النووية، وتدهور عملية سلام الشرق الأوسط. وكانت معضلة أوباما هى كيف يدير هذا الميراث الصعب لخلق رؤية جديدة حول كيف يتعامل الأمريكيون فى العالم. فمن خلال سلسلة من الاتصالات الرمزية فى "براج"، والقاهرة، وأكرا، والأمم المتحدة وأماكن أخرى ساعد أوباما فى استعادة قوة أمريكا الناعمة، وكما دلل استقصاء أخير فإن الآراء حول الولايات المتحدة هى إيجابية كما كانت عليه فى بداية الحقبة قبل بداية إدارة "بوش". ومن الخطأ استبعاد الدور الذى يلعبه القادة الذين يحدثون تحولات فى تغيير سياق القضايا الصعبة، فالقوة تتضمن وضع الأجندات وخلق البدائل وهذا هو السبب فى أن إدارة أوباما تتحدث عن "القوة الذكية" Smart power والتى تجمع بين موارد القوة الصلبة مع القوة الناعمة فى سياقات مختلفة.

إدارة أوباما وقضية الديمقراطية

كان الترويج للديمقراطية من بين السياسات والمفاهيم التى تبنتها إدارة بوش الابن وفسرت ذلك أنه فضلا عن أن الديمقراطية من القيم الأمريكية الأصيلة، فإن الترويج لها هو فى صالح الأمن القومى الأمريكى ذلك أن المجتمعات التى تغيب عنها الديمقراطية هى تلك التى تدعم الإرهاب وقوى التطرف وبشكل يرتد فى نهاية الأمر إلى الأمن الأمريكى.

وقد واجه مشروع "بوش" ردود فعل عنيفة فى الشرق الأوسط ومن نظم تعتبر صديقة للولايات المتحدة حيث اعتبرت هذا المشروع تفويضاً لحكمها وللاستقرار فيها، بل إن منظمات تدعو للديمقراطية اعتبرته تدخلاً فى شئون بلادها الداخلية.

وقد جاءت إدارة أوباما تحمل دعوى التغيير وتصحيح سياسات بوش الخارجية، وبالنسبة لقضية الديمقراطية بدت إدارة أوباما وكأنها ترفض مفهوم إدارة "بوش" وأساليبها فى الترويج للديمقراطية، بل إن وزيرة الخارجية "هيلارى كليتون" ذهبت خلال زيارتها للصين إلى إعلان أن إدارتها لن تدع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان تتدخل فى العلاقات الأشمل بين الولايات المتحدة والصين.

وفى خطابه فى القاهرة بدا أوباما متفهمًا لمقولة: إن لكل مجتمع تقاليده ومراحل تطوره. وبسبب ذلك تعرض أوباما للنقد من كثير من الدوائر الأمريكية التى اعتبرته إهمالًا للقيم الأمريكية وتضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ويبدو أن هذا النقد كان وراء اتجاه

إدارة أوباما لإعادة تحديد مفهومها لقضية الديمقراطية وموقفها منها. فى المحاضرة التى ألقاها فى أوسلو فى ١٠ ديسمبر بمناسبة تسلمه جائزة نوبل للسلام شدد أوباما على مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وقال "... إنه فى بعض البلدان فإن الفشل فى التمسك بحقوق الإنسان يعتذر عنه بأن هذه مبادئ غربية، وأنها غريبة عن الثقافات المحلية أو مراحل تطور الأمة... واعتقد أن السلام سيظل غير مستقر حين ينكر على الشعوب حقها فى أن تتحدث بحرية أو أن يمارسوا ديانتهم كما يحبون وأن يختاروا قادتهم أو أن يجتمعوا بلا خوف...." مؤكدا "أن أمريكا ستظل دائمًا صوتًا لهذه الأمانى والتى هى أمانى عالمية....".

أما وزيرة خارجيته "هيلارى كلينتون" فقد طورت بشكل أكثر مفهوم الإدارة للدفاع عن ودعم أمانى الشعوب فى الديمقراطية وحقوق الإنسان، ففى خطاب لها مؤخرًا فى جامعة "جورج تاون"، وصفت أسلوب الإدارة بأنه "برجماتى وذكى" Pragmatic and agile يهدف إلى أن يؤكد ليس فقط الديمقراطية ولكن أيضًا التنمية وبشكل عام أن يثير قضايا حساسة مع دول رئيسية مثل روسيا والصين خلف أبواب مغلقة. وأضافت أنه فى بعض الأحيان فنحن نحصل على تأثير قوى بإدانة علنية لتصرفات بعض الحكومات مثل الانقلاب فى هندوراس أو العنف فى غينيا، وفى أوقات أخرى، فإنه سيكون من الأكثر احتمالًا أن تساعد الشعوب المقهورة بالدخول فى مفاوضات صعبة خلف الأبواب المغلقة مثل الضغط على الصين وروسيا، وفى كل مجالات نحن نهدف إلى أن نحقق اختلافًا وليس تسجيل نقاط". وفى شرحها لأسلوب الإدارة ركزت "كلينتون" على التنمية "بالطبع فإن الشعوب يجب أن تتحرر من القهر أو الاستبداد، من التعذيب والتمييز ومن الخوف من الزعماء الذين يسجنون أو يدفعونهم إلى اليأس، ولكنهم أيضًا يجب أن يكونوا أحرارًا من قهر الحاجة، الحاجة إلى الطعام والصحة والتعليم والمساواة".

وهكذا يريد أوباما ووزيرو خارجيته أن يؤكدا ألتزام إدارتهم بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن خلال رؤية أوسع لا تتضمن فقط الحقوق السياسية ولكن كذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حيث تركز "كليتنون" على التنمية.

وفى ذكر جهودها لدعم الديمقراطية لم تنكر "كليتنون" أنها ف[illegible] مع دول

مثل روسيا والصين، ومن داخل "الحجرات المغلقة" إنما تراعى أيضًا حاجة الولايات المتحدة إلى التعاون مع الصين حول قضايا مثل تغيير المناخ، ومنع الانتشار، وكوريا الشمالية وإيران. ونستطيع أن نستخلص أن إدارة أوباما فى تناولـها لقضايـا الديمقراطية لن تذهب إلى ما ذهبت إليه إدارة "بوش" من "فرض الديمقراطية" أو تغيير النظم "regime change" فذلك، وفيما عبر مسئولون فى الإدارة "مهمة الشعوب".

أصـوات أمريكيـة

عندما جاء الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" على عكس التوقعات بدا ومنذ أيامه الأولى مصممًا وعازمًا على التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى وعلى أسس سليمة من دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، ووقف بناء المستوطنات الإسرائيلية التى وصفها بأنها غير قانونية وغير مقبولة، وقد قوبلت هذه البداية المشجعة من رئيس الولايات المتحدة بالترحيب والحماس من الأغلبية فى الشرق الأوسط وخارجها، وبالحذر والشكوك من الأقلية، ليس فى نوايا الرئيس الأمريكى إنما فى قدراته، وعلى مدى العامين من رئاسته نشطت بحق الدبلوماسية الأمريكية بقيادة "هيلارى كلينتون" ـ و"جورج ميتشل" بهدف إحياء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، غير أن هذه الجهود اصطدمت بما وصف بأنه أشرس ائتلاف يمينى متطرف جاء إلى الحكم فى إسرائيل بزعامة "بنيامين نتنياهو". غير أنه حتى الأقلية التى تشككت فى قدرات أوباما على تحقيق ما وعد به، لم تكن تتصور أن الأمر سوف ينتهى به إلى هذا الموقف الضعيف إن لم يكن المهين ـ تجاه الرفض والتشدد الإسرائيلى. فمن البداية التى طالب فيها أوباما بالوقف التام والكامل لبناء المستوطنات الإسرائيلية انتهى إلى مجرد طلب وقف البناء لمدة ٩٠ يومًا فى مقابل هذا قدم ما اعتبره المراقبون أكبر رشوة قدمتها إدارة أمريكية لقوة أجنبية، وقد تضمنت تقديم ما قيمته ٣ بليون دولار من الطائرات الحربية بالإضافة إلى الملايين من المساعدات السنوية، وعلى المستوى السياسى الدبلوماسى قدمت "فيتو" مفتوح على قرارات مجلس الأمن حول الإعلان عن دولة فلسطينية، ووعد بوقف أى قرار فى المؤتمر حول جعل الشرق الأوسط خاليًا من الأسلحة النووية قادم، وهو ما يعنى استمرار التسامح مع

الموقف الغامض للبرنامج النووى الإسرائيلى والامتناع عن الانضمام لمعاهدة منع الانتشار أو وضع منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكذلك التسامح مع إبعاد القدس عن أى وقف للمستوطنات، هذا فضلًا أن يكون وقف بناء المستوطنات هو آخر مرة يطالب به أوباما إسرائيل لوقف بناء المستوطنات.

إزاء هذه الصفقة الضخمة غير المسبوقة، وفى مواجهة أصوات مثل "دافيد آرون ميللر" حاولت الدفاع عن الصفقة واعتبارها محاولة لإبقاء وإحياء عملية السلام، فإن أصواتا أمريكية محترمة ارتفعت لكى تنبه إلى خطورة هذه الصفقة ومعانيها، وتفند ادعاءات "نتنياهو" حول قضية محورية مثل القدس.

فقد كتب المحلل السياسى والعسكرى "مارك بيرى" Mark Berry أن وعد إدارة أوباما الأخير لإسرائيل هو أمر ذليل، وغير شجاع، فبلدنا ورئيسنا يكافئ زعيمًا أجنبيًّا يفخر بشكل علنى بأن أمريكا "هى شىء يمكن تحريكه بسهولة" لأنه يدرك أن أصدقاء إسرائيل فى الكونجرس سوف يتحدون، الرئيس الذى يعارضونه والذى قال لحكومته إنه سوف يتغلب على باراك أوباما. ونحن ندفع لإسرائيل لفعل شىء فى مصالحها، فإن طائرات F35 ليست أسلحة دفاعية، فالطائرة هى أكثر النظم الجوية تقدمًا فى العالم ذات قدرة على رحلات تضع طهران فى نطاق تل أبيب، وسواء كانت الرسالة مقصودة أم لا فإنها سوف تسمع من إيران. وهكذا فنحن لسنا معنيين للسماح لإسرائيل للدفاع عن نفسها ولكننا معنيين بأن نجعلها تهاجم الآخرين.

واعتبر المحلل الأمريكى، أن الإدارة لم تجعل إسرائيل قوية وإنما جعلت أمريكا أكثر تعرضًا للأخطار ونحن بشكل هادف نصعد من الاتجاه الإقليمى لامتلاك أسلحة نووية والتى سوف تقتل بعد ذلك وحتميًّا جنودًا أمريكيين. ويستخلص الكاتب: إننا فقدنا طريقنا فإنها ليست شرعية إسرائيل التى تحتاج إلى الدفاع ولكنها شرعيتنا نحن.

كذلك كتب "جيفرى آرنسون" الخبير فى قضايا الشرق الأوسط: إنه مقابل تنازلًا تكتيكيًّا مؤقتا من "نتنياهو"، يبدو أن أوباما مستعد لتقديم نطاق واسع من التأكيدات الإقليمية والتى لها تأثير مباشر على شكل التسوية النهائية.

وفى ورقة أصدرها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى قالت: إن الصفقة المقترحة هى قناع لتحول غير مرحب به فى وساطة الولايات المتحدة فى الصراع الفلسْطينى الإسرائيلى وسوف تخدم السوابق المتعبة التى سوف ترسيها هذه الصفقة والتعتيم على توقعات تحقيق اختراق مفاوضات السلام أكثر من دعمها.

أما "هنرى سيجمان" مدير برنامج مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكى والذى ركز على تصحيح المفاهيم التى أطلقها "بنيامين نتنياهو" مؤخرًا بالقول بأن القدس "ليست مستوطنة فالقدس هى عاصمة دولة إسرائيل" وقوله: أن إسرائيل لن توافق أبدًا على الحد من البناء فى القدس وهى لا ترى أى علاقة بين عملية السلام وبين خطط البناء فى القدس. ويعقب "سيجمان" بأن كلا من هذه التصريحات غير صادقة، فالرئيس أوباما اعترض على البناء فى القدس الشرقية، والتى ضمتها إسرائيل بشكل منفرد عام ١٩٨٠ وحقًا فإنه ليست هناك عاصمة أجنبية واحدة فى القدس الغربية وهكذا فإن هناك رفضًا دوليًا لضم إسرائيل المنفرد للقدس الشرقية وهو الضم الذى لم تعترف به إدارة أمريكية سابقة واحدة.

ويضيف "سيجمان" أن مكتب رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" الذى أصدر البيان، يعرف جيدًا أنه ليس "المستوطنات" فى حد ذاتها غير المشروعة ولكن نقل الشعب المحتل فى الأراضى المحتلة هو الذى ينتهك "اتفاقية جنيف الرابعة"، حيث إسرائيل من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية. وليس فقط "محكمة العدل الدولية" التى تؤكد عدم شرعية بناء إسرائيل خارج حدود ما قبل ١٩٦٧، ولكن المستشار القانونى فى وزارة الخارجية الإسرائيلية، "تيودور ميرون"، الذى أبلغ حكومته فى عام ١٩٦٧، بعد وقت قصير من "حرب" الأيام الستة، أن "الاستيطان المدنى فى الأراضى الخاضعة للإدارة مخالفة صريحة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة" وتعتبر القدس الشرقية بلا جدال من حدود ما قبل ١٩٦٧، وهذا السبب فى نقل السكان فى إسرائيل هناك يعتبر غير شرعى. ولقد وقعت إسرائيل على خارطة الطريق للسلام فى الشرق الأوسط، التى تنص على أن "تقوم الحكومة الإسرائيلية فورًا بتفكيك المستوطنات العشوائية التى أقيمت منذ آذار/ مارس ٢٠٠١" أما تقرير "ميتشيل" فينص على تجميد جميع النشاطات الاستيطانية (بما فى ذلك

النمو الطبيعي للمستوطنات)، ولكن لا خريطة الطريق ولا تقرير "ميتشل" يميز بين البناء فى القدس الشرقية وفى المستوطنات.

ورأى "سيجمان" أن تصريحات "نتنياهو" الخاصة بأنه لا يوجد صلة بين البناء فى القدس وعملية السلام من أكثر التصريحات المضللة، قال رئيس وزراء إسرائيل السابق، "إيهود أولمرت" وهو رئيس حزب كاديما، أن رئيس الوزراء الإسرائيلى الذى يرفض تقاسم القدس مع الفلسطينيين ويؤكد فى نفس الوقت على حرصه فى السعى إلى اتفاق سلام، هو كاذب.

ويقال: إنه ليس من المفاجأة لباراك أوباما أن "نتنياهو" يبدو وكأنه يدرك أن رئيس الوزراء الإسرائيلى، وليس البيت الأبيض، هو الذى يحدد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عملية السلام فى الشرق الأوسط. وإلا فكيف نفهم لماذا أخبر نائب الرئيس "جو بايدن" "نتنياهو" يوم ٨ نوفمبر فى "نيو أورليانز" أمام تجمع من مسئولى الاتحاد اليهودى أن الخلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة حول موضوع البناء فى القدس والضفة الغربية ليست أكثر من "طبيعة تكتيكية". فهل استمرار الاحتلال العسكرى الإسرائيلى وتنكره لحقوق ملايين الفلسطينيين منذ ما يقرب من نصف قرن لا يعتبر أكثر من قضية تكتيكية طفيفة بالنسبة للولايات المتحدة؟

ويجب على أوباما أن يأخذ كلامه الخاص بعملية السلام فى الشرق الأوسط آثارها الأخلاقية والإستراتيجية العميقة على أمريكا أكثر جدية مما عليه حتى الآن كان يتوقع من "نتنياهو" أن يفعل نفس الشىء. إذا كانت هى اصوات عدد من الخبرات الأمريكيين حول الصفقة التى عرضتها إدارة أوباما على "نتنياهو"، فإن المفارقة الكبرى التى سوف تسجلها العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، هى إنه رغم السخاء غير المسبوق الذى قدمته الصفقة الأمريكية لإسرائيل لإقناعها بمجرد وقف الاستيطان لثلاثة شهور قد انتهت بالرفض الإسرائيلى، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى أن تعلن فشل جهودها لإقناع إسرائيل بوقف الاستيطان وهكذا عادت الجهود التى بذلتها إدارة أوباما على مدى عامين إلى نقطة الصفر.

العلاقات المصرية الأمريكية..... مؤشرات إيجابية

شهدت العلاقات المصرية الأمريكية خلال سنوات إدارة "بوش الابن" ضغوطًا وتوترات ولم يكن ذلك إلا نتيجة لسياسات إدارة "بوش" وبشكل خاص فى منطقة الشرق الأوسط وبعض المفاهيم التى تبنتها مثل مفهوم الترويج للديمقراطية، وبفعل هذه السياسات والممارسات تراجعت الأسس التى تطورت عليها العلاقات المصرية الأمريكية فى عهود ثباتها ونموها، كانت هذه الأسس هى التعاون من أجل صنع السلام فى الشرق الأوسط، وهو التعاون الذى أثمر اتفاقيات "كامب ديفيد"، وعددًا من التطورات مثل اتفاقيات "أوسلو" ومحاولات أخرى وإن كانت لم تحقق اختراقًا مثل مقاييس "كلينتون"، وتفاهمات طابا يناير ٢٠٠١، إلا أنها أرست أسسًا صالحة للتقدم على طريق السلام، أما الأساس الثانى الذى تقدمت عليه العلاقات فكان المساعدات الأمريكية لمصر والتى أسهمت، رغم ما يرد عليها من التحفظات فى نظر البعض، إلا أنها ساهمت فى بناء البنية التحتية للاقتصاد المصرى، وأخيرًا كان من الأسس التى تقدمت عليها العلاقات التعاون حول الأمن فى الخليج والذى بلغ ذروته فى مشاركة مصر بناء التحالف الدولى لصد الغزو العراقى فى الكويت. هذه الأسس الثلاث شهدت تراجعًا خلال إدارة "بوش" بإهمالها لعملية صنع السلام الفلسطينى الإسرائيلى وحتى وقت متأخر من إدارتها، ثم حربها على العراق التى جاءت ضد النصيحة المصرية ونالت من الاستقرار فى المنطقة، ثم كان التعاطى الخاطئ لبناء الديمقراطية فى الشرق الأوسط وتصورها أنها تستطيع فرضه من الخارج ومن خلال المحاضرات والإملاء. وتجىء إدارة أوباما بمفاهيمها حول التغيير والتجديد وتصحيح سياسات إدارة "بوش" وتوجهاتها ويبدأ هذا فيما يتعلق بقضية

السلام فى الشرق الأوسط فى الأيام الأولى من الإدارة فى حين عبرت عن التزامها بتحقيق تقدم على أساس حل الدولتين، وتعيين مبعوث خاص للشرق الأوسط بدأ نشاطه وزياراته فى أعقاب تعيينه مباشرة هذا فضلًا عما التزم به "أوباما" حتى خلال حملته الانتخابية من إنهاء التورط الأمريكى فى العراق، وتبنيه لأسلوب الحوار والدبلوماسية مع دول مثل إيران وسوريا وتخليه عن نهج المواجهة العسكرية التى كان يمكن أن تقوض من الاستقرار والسلام فى المنطقة، كما بات واضحًا أن إدارة "أوباما" تدرك أن مشكلات الشرق الأوسط مترابطة، وليس من خلال التركيز كما يريد "نتنياهو"، على إيران فقط، وواضح أن إدارة "أوباما" لا تتبنى نهج إدارة "بوش" حول الترويج للديمقراطية من خلال الفرض والإملاء وإنما ترى أن الديمقراطية تتحقق وتنمو من داخل المجتمعات ومن خلال الحوار والإقناع، ومن "الايباك" معقل النفوذ الصهيونى فى واشنطن خاطب نائب الرئيس الأمريكى "بايدن" أعضاءه بالقول بأن "النتائج التى تنشدها، بما فيها السلام وإسرائيل آمنة يمكن أن تتحقق بشكل أفضل بانتهاج اتجاه جديد فى سياستنا الخارجية... وأنه فى الشرق الأوسط فإننا ننطلق من مقدمة أن الوضع الراهن Status quo للحقبة الماضية لم تخدم مصالح الولايات المتحدة أو إسرائيل بشكل جيد، فهى لم تدعم السلام والأمن فى المنطقة أيا كانت حسن النوايا.

وفى بيانها أمام مجلس الأمن يوم ١١ مايو ٢٠٠٩، حول الشرق الأوسط، أعادت "سوازن رايس" مندوبة أمريكا فى الأمم المتحدة التأكيد على التزام أمريكا والرئيس الأمريكى شخصيًّا بمبدأ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، وبعد أن طالبت إسرائيل بوقف بناء المستوطنات وتفكيك المستوطنات التى شيدت منذ عام ٢٠٠١، قالت "سوزان رايتس": إن حكومتها تقدر قيادة مصر فى المنطقة وتأييدها للسلام.

فى ضوء هذه التوجهات لم يكن غريبًا أن يستخلص الباحثين والمهتمين بالعلاقات الأمريكية المصرية أن هذه العلاقات سوف تشهد مستوى جديدًا من النمو القائم على المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، وفى الأيام الأخيرة تعزز هذا التصور بفعل مؤشرات أمريكية كان من بينها دعوة الإدارة الأمريكية إسرائيل وللمرة الأولى إلى

الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار NPT وتأكيدها لعالمية المعاهدة، وهو ما لم تفعله إدارة أمريكية من قبل وبما تتضمنه من الإقرار بامتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، أما التطور الثانى فهو ما توصلت إليه الحكومة المصرية والإدارة الأمريكية خلال مشاوراتهما بنجاح حول حجم برنامج المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر الذى ستضمنه الإدارة فى ميزانية ٢٠١٠ والذى يتوقع تقديمه إلى الكونجرس خلال أسبوع، وكان "روبرت جيتس" وزير الدفاع الأمريكى خلال زيارته الأخيرة للقاهرة قد أوضح أن المساعدات الأمريكية لمصر لا ترتبط بأى شروط وهو ما اعتبرته مصر دليلًا على رغبة البلدين تعزيز العلاقات الثنائية بينهما والعمل على إزالة أى شوائب ناتجة عن التخفيض أحادى الجانب للمساعدات الاقتصادية لمصر بأكثر من النصف خلال عام ٢٠٠٩، ثم جاء أخيرًا ما أعلنه البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكى سوف يواجه خطابًا إلى العالم الإسلامى من القاهرة وفسر المتحدث هذا الاختيار بأن مصر تمثل "قلب الوطن العربى".

غير أنه مع هذه المؤشرات والمناخ الإيجابى الذى تتحرك إليه العلاقات المصرية الأمريكية، فإن هذا لا ينفى وجود تيارات وقوى أمريكية تعمل على التشويش على هذا المناخ وبشكل خاص داخل الكونجرس الأمريكيى الذى عقد مؤخرًا جلسة استماع تحت عنوان "حقوق الإنسان فى مصر" الأمر الذى يدعو إلى تعزيز الحوار مع الكونجرس الأمريكى وخاصة من خلال مؤسسات المجتمع المدنى المصرى ومنظماته فى الوقت الذى تواصل فيه مصر التزامها بقضايا حقوق الإنسان وثقافته من ناحية أخرى، ولحماية تطوير هذا المناخ الإيجابى الذى تتقدم إليه العلاقات فإنه من المهم أن نكرر الدعوة إلى تأسيس حوار إستراتيجى بين البلدين تُناقَش فيه بشكل منتظم ومؤسسى قضايا العلاقات بين البلدين وبشكل يضمن تفهمًا متبادلًا لوجهات نظر ومصالح وأولويات البلدين، وأن يجرى هذا الحوار على المستوى الرسمى وأن يكون له مواقيته وجدول أعماله وكذلك على مستوى المنظمات والمؤسسات الأهلية وغير الحكومية على أن تضم شخصيات مؤهلة للحوار وعلى معرفة بالعقلية والفكر الأمريكى.

كيف تكسب الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب؟

جاءت أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة متوافقة مع مجىء إدارة جمهورية يمينية يحيط بها مجموعة من المحافظين الجدد الذين كانوا يحملون معهم رؤاهم ومفاهيمهم ومشروعاتهم التي عملوا من أجلها وقدمت لهم أحداث سبتمبر المبررات لوضع مفاهيم وإستراتيجياتهم موضع التنفيذ، وبفعل هذا، وباستجابة من الرئيس الأمريكى وأركان إدارته الآخرين، أحدثوا ثورة فى السياسة الخارجية الأمريكية وأصبحت محاربة الإرهاب من الأولويات الأولى للسياسة الخارجية، وأصبح هو معيار تقييم علاقات الولايات المتحدة بدول العالم وتحديد من هو الصديق ومن هو العدو، ومن هو الطيب ومن هو الشرير، وبفعل هذا شنت الولايات المتحدة حربين فى أفغانستان والعراق، وأطلقت مفاهيم إشاعة الديمقراطية وخاصة فى العالمين العربى والإسلامى، وإعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط. غير أنه بعد ٦ سنوات من هذه السياسات تبين فساد الأسس التى ارتكزت عليها، وتدهورت الأوضاع فى العراق وأفغانستان، وظهرت أعداد من الإرهابيين أكثر مما قتلتهم الولايات المتحدة، هذا فضلًا عن تدنى الصورة الأخلاقية للولايات المتحدة فى العالم وحدوث شقوق فى علاقاتها مع أصدقائها وحلفائها الأوروبيين وخاصة خلال عهود "شيراك" فى فرنسا و"شرويدر" فى ألمانيا.

إزاء هذه الصورة القاتمة كان لا بد أن يتصدى لها عدد من المؤرخين والخبراء الأمريكيين لكى يهاجموا هذه السياسات وما انتهت إليه، وأهم من هذا لكى يقدموا سياسات بديلة يرونها أكثر فاعلية فى محاربة الإرهاب وهزيمته وإن كانوا لا يعتقدون فى إمكان تصفيته نهائيًا.

وكان آخر هؤلاء الخبراء الباحث الأمريكى "فيليب جوردون" Philip Gordon فى كتابه الذى أصدره بعنوان Winning the Right War: The Path to security for America and the World.

ويبدأ "براون" بالمقارنة بين الحرب على الإرهاب والحرب الباردة، فيقول: إنه مثلما انتهت الحرب الباردة فقط عندما سلم جانب واحد بشكل جوهرى بإفلاس أيديولوجيته وبالمثل فإن كسب المعركة ضد الإرهاب سوف تتحقق عندما تفقد أيديولوجيته جاذبيتها فالحرب الباردة قد انتهت لا باحتلال القوات الأمريكية للكرملين ولكن عندما هجر من يشغلون الكرملين الحرب وأن الشعوب المحكومة قد توقفت عن الإيمان بالأيديولوجية التى كان من المفترض أنهم يحاربون من أجلها. ويعتقد براون أن أهداف "بن لادن" هو استثارة الولايات المتحدة وجرها إلى حروب دامية Bleeding Wars على الأراضى الإسلامية وهو يعتبر أن الولايات المتحدة ليس لديها القدرة على شن حرب طويلة دامية وإنها فى النهاية سوف تسلم وتترك الشرق الأوسط لمصيره.

ويعقب "براون" أن رؤية "بن لادن" حول نهاية الحرب على الإرهاب ليس من المحتمل أن تتحقق ولكنه يقول إنه إذا فشل خصوم "بن لادن" فى تقييم رؤيته حول كيف تنتهى الحرب على الإرهاب فإنهم يمكن أن ينتهوا بتحقيق ما يهدف إليه بأن يستدرجوا على نفس المعارك التى يعتقد "بن لادن" إنها سوف تحطم الولايات المتحدة وتلهم التأييد الإسلامى، وهذا هو الخطأ الذى قاد الولايات المتحدة إلى الموقف الذى لا تحسد عليه اليوم فى العراق. ويؤمن "براون" إنه فى المدى الطويل فإن الولايات المتحدة وحلفاءها هم الأكثر احتمالًا لكسب هذه الحرب أكثر من القاعدة ولكن كسب الحرب على الإرهاب لن يعنى نهاية الإرهاب ونهاية الاستبداد أو نهاية الشر، فالإرهاب كان عبر التاريخ هو التكتيك الذى يستخدمه الضعيف لتحقيق تغيير سياسى ومثله مثل الجريمة والأمراض المميتة وغيرها فإنه من الممكن تخفيضها واحتوائها ولكنها لا يمكن أن تصفى بشكل نهائى.

ويجادل "براون" عددًا من الشخصيات الأمريكية والأساليب التى يدعون إليها مثل تخصيص مئات البلايين من الدولارات سنويًا للإنفاق الداخلى على إجراءات الأمن

الداخلى ومن هؤلاء "ديفيد فروم" David Frum و"ريتشارد بيرل" فى كتابهما An End to Evil والذى يذهبون فيه إلى أن المعركة مع الإرهاب ليست للوصول إلى أرض وسط وإنما هى فى النهاية للنصر أو "الهولوكوست" Victory of Holocaust ويعتبر "براون" أن مثل هذا التفكير من المحتمل أن يقود الولايات المتحدة إلى سلسلة من الحروب وسوء الاستخدام وردود الفعل المبالغ فيها التى من الأكثر احتمالًا، أن تدوم الحرب على الإرهاب أكثر من أن تصل بها على نهاية ناجحة، فالولايات المتحدة وحلفائها سوف يكسبون الحرب فقط إذا ما حاربوا بالطريقة الصحيحة بنفس القدر من الصبر والقوة والتصميم التى ساعدت على كسب الحرب الباردة واتباع سياسات مصممة لتقديم آمال جديدة وأحلام للأعداء المحتملين، فالحرب على الإرهاب سوف تنتهى بانهيار أيديولوجية العنف التى سببتها. وعندما تُرى قضية "بن لادن" بمؤيديها المحتملين كنوع من الفشل وعندما يتحولون ضدها ويتبنون وسائل وأهداف أخرى، فالشيوعية بدت يومًا باعتبارها جذابة وحية لملايين حول العالم ولكن عبر الوقت أصبحت تُرى كنوع من الفشل، ومثلما تحقق خلفاء "لينين" و"ستالين" فى الكرملين فى منتصف الثمانينات إنه إذا لم يغيروا الطريق بشكل جذرى فليس من الخيال تصور أن خلفاء "بن لادن" و"الظواهرى" عندما يتأملون فى فشل حركتهم يصلون إلى نفس النتيجة. فالأيديولوجية لم تدمر بالقوة العسكرية الأمريكية وإنما عندما قرر أنصارها أن الطريق الذى اختاروه لن يقودهم أبدًا إلى حيث أرادوا ومثل الشيوعية اليوم، فإن التطرف الإسلامى فى المستقبل سيكون له مخلصين قليلين هنا وهناك ولكن كأيديولوجية منظمة قادرة على أن تجذب دول العالم أو إلهام عدد كبير من الناس فإنها ستكون قد تفككت بشكل كامل وأشينت ونبذت.

ويتوقع "براون" أنه مع نهاية الحرب على الإرهاب فإن أولويات الولايات المتحدة سوف تتوازن فمنع الإرهاب سوف يظل هدفًا مهمًا ولكنه لن يكون الدافع الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية فسوف يأخذ مكانه كمجرد أحد عدة اهتمامات جنبًا إلى جنب مع الصحة العامة والتعليم والاقتصاد ولن تعد الميزانيات والخطب والانتخابات والسياسات تدور حول الحرب على الإرهاب وباستبعاد قضايا حرجة أخرى تعتمد عليها رفاهية الأمة.

ويستخلص "براون" أنه إذا قبل الأمريكيون أن النصر فى الحرب على الإرهاب سوف يأتى فقط عندما تفقد الأيديولوجية التى يحاربونها التأييد وعندما يرى أنصارها المحتملين بدائل قابلة للحياة عندئذ فإن الولايات المتحدة يجب أن تتبنى طريقًا مختلفًا جدًّا. فهى يجب ألا تبالغ فى رد الفعل إزاء التهديدات لكن بدلًا من هذا سوف تثبت الثقة فى قيمها ومجتمعها وفى التصميم على الاحتفاظ بكليهما وهى يجب أن تتصرف بحسم على إعادة تأسيس سلطتها الأخلاقية وجاذبية مجتمعها التى أضيرت بشكل سيئ فى السنوات الأخيرة. فهى يجب أن تكثف جهودها لتنمية التعليم والتغيير السياسى والاقتصادى فى الشرق الأوسط والذى سوف يساعد المنطقة فى الأمد الطويل - على التغلب على اليأس والمهانة التى تغذى التهديد الإرهابى. وهى يجب أن تكف عن الادعاء أن الصراع بين إسرائيل وجيرانها ليس له علاقة بمشكلة الإرهاب وهى يجب أن تطلق حملة دبلوماسية لتحقيق نهاية للصراع الذى هو مصدر رئيسى للغضب والاستياء الذى يقدم دوافع لكثير من الإرهابيين، وسوف يكون على الولايات المتحدة أن تأخذ بجدية وجهات نظر حلفائها المحتملين وأن تعترف بمصالحهم المشروعة وأن تنشد كسب تأييدهم وتعاونهم فى مواجهة التهديد المشترك.

أمريكا وإيران: الحرب الباردة الجديدة

منذ تولى الرئيس "فلاديمير بوتي"ن الحكم مع أوائل عام ٢٠٠٠، وما تطورت إليه سياساته من إنهاء الوضع المتردى الذى شهدته روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وخلال عهد "بوريس يلتسن"، وتراجع رُوسيا على كل الجبهات السياسية والاقتصادية وْمؤسساتها العسكرية التى كانت عماد قوتها، وبانتهاء هذه الحقبة ومجىء رئيس شاب هو "فلاديمير بوتين" عادت روسيا من جديد تؤكد مكانتها الدولية وأدوارها فى القضايا الإقليمية والدولية ودخلت فى هذا فى مواجهات سياسية ودبلوماسية مع الولايات المتحدة والغرب كان آخرها معارضة روسيا للمشروع الأمريكى لبناء نظام للدفاع الصاروخى فى شرق أوروبا. ولم تقتصر صحوة روسيا على تأكيد نفسها خارجيًا فقط بل ساعد على ذلك استعادة الاقتصاد الروسى قوته وكان ذلك بفعل ما تمتلكه من مصادر البترول والغاز والارتفاع الكبير فى أسعارها الدولية بحيث مكن روسيا من سداد ديونها الدولية وتحقيق احتياطى كبير من العملة الأجنبية، وقد حدث كل هذا فى إطار سياسة صارمة لإدارة الاقتصاد الروسى ومؤسساته ومواجهته بما يسمى بأباطرة المال Oligarcs الذين سادوا وسيطروا وأفسدوا الاقتصاد الروسى خلال عهد "يلتسن".

وقد ارتبط بتطور الوضع الروسى، وخاصة فى العلاقة مع الولايات المتحدة ومجالات ومناطق الاختلاف بينهما، ظهور الاعتقاد بأن الحرب الباردة تعود بين البلدين، فهل يفسر هذا حقًا حقيقة العلاقات واتجاهات بين الولايات المتحدة وروسيا؟ إن الكثير من خبراء العلاقات الروسية الأمريكية يشككون فى هذا الافتراض، ويعتقدون أنه رغم مناطق

الخلاف بين البلدين إلا أنهما يجمعهما مصالح مشتركة حيث تحتاج الولايات المتحدة لروسيا فى قضايا الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والبرنامج النووى لكوريا الشمالية، مثلما تحتاج روسيا الولايات المتحدة فى الاستثمارات والتكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا الطاقة، والانضمام على منظمة التجارة العالمية، هذا فضلًا عن تخلى روسيا الاتحادية عن الأيديولوجية الشيوعية والتى كانت المكون الأساسى للحرب الباردة من القوتين.

فإذا كانت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد انتهت وليس من المحتمل أن تتجدد، فإن ثمة حرب باردة جديدة تدور بين الولايات المتحدة وقوة إقليمية أخرى صاعدة هى إيران، وترجع جذور هذه الحرب الباردة إلى انهيار نظام الشاه فى إيران عام ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية التى دخلت من اليوم الأول فى مواجهة تضمنت غارات عسكرية أمريكية لتحرير الرهائن الأمريكيين، ووصف قائد الثورة الإيرانية الإمام الخومينى الولايات المتحدة باعتبارها "الشيطان الأكبر"، ومن هذا التاريخ المبكر، والولايات المتحدة تعتبر إيران قوة مناهضة للسياسات الأمريكية فى المنطقة وربما فى العالم اعتبارًا من دعم الحركات الإرهابية، والعمل على تقويض النظم الصديقة والحليفة للولايات المتحدة، والعداء لإسرائيل، كل هذا فى إطار أيديولوجيتها الإسلامية والتبشير بها فى العالم الإسلامى، الأمر الذى أكسب الصدام أهم مكوناته وهو المكون العقيدى والأيديولوجى. غير أن المواجهة الأمريكية الإيرانية بلغت ذروتها، ودخلت إلى مستوى الحرب الباردة التى يمكن أن تتحول فى أى وقت إلى صدام مسلح عندما أعلنت إيران على تصميمها على برنامج نووى يتضمن؟ تخصيب اليورانيوم وهو وإن كانت تعتبر أنه برنامج سلمى لتلبية احتياجاتها من الطاقة، إلا أن الولايات المتحدة تصر على أنه برنامج تستهدف به إيران امتلاك قدرة نووية للأغراض العسكرية وهو ما تؤكد الولايات المتحدة أنها لن تسمح به، فى سبيل ذلك اتبعت الولايات المتحدة كل أساليب الضغط السياسى والاقتصادى واستصدار العقوبات من مجلس الأمن على إيران، وإن كانت فى نفس الوقت قد سايرت بحث مشكلة البرنامج النووى الإيرانى من خلال المجموعة الأوروبية، ورفضت الدخول فى حوار مباشر مع إيران حول هذه القضية.

وتدخل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وإيران مرحلة جديدة من جهود الضغوط الأمريكية على إيران وذلك بما أعلنته الولايات المتحدة مؤخرًا عن صفقة للأسلحة للدول الخليجية تبلغ ٢٠ مليار دولار، وهى مرحلة جديدة من مراحل الحرب الباردة وأساليبها بين البلدين، ونعتقد أن الولايات المتحدة تستهدف من هذا جر إيران إلى عملية سباق للتسلح تستنزف اقتصادها المنهك فعلًا وبشكل يخلق ضغوطًا على الداخل الإيرانى، ويذكر هذا الأسلوب الأمريكى بما اتبعته إدارة "ريجان" فى المواجهة التى تبنتها منذ مجيئها مع الاتحاد السوفيتى حين دخلت معه فى مواجهة سياسية واقتصادية وعسكرية، وحيث صعدت الولايات المتحدة من بنائها العسكرى وصممت برنامج بما يسمى بمبادرة الدفاع الإستراتيجى SDI والتى استهدفت جر الاتحاد السوفيتى إلى سباق للتسلح وبمستوى لا يقدر عليه اقتصاده، أو يجبره على الخروج من هذا السباق والتسليم بالتفوق العسكري الأمريكى، وهو مُا اعتقد العديد من المراقبين أنه كان وراء ما دفع "جورباتشوف" إلى سياسته الجديدة: "البروستوريكا" والتى أدت فى النهاية إلى انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه.

على أى حال فإذا كان هذا هو من أهداف الولايات المتحدة من صفقة الأسلحة الجديدة لدول الخليج، فإن العديد من المراقبين لا يثقون فى فاعلية هذه السياسة فما يتعلق باحتواء إيران ويفضلون عليها لو كانت الولايات المتحدة قد خصصت قيمة هذه الصفقة لخدمة أهداف تعليمية واقتصادية وبناء للبنية التحتية لدول الخليج وخلق مجتمعات وأسواق مزدهرة وبشكل يقنع هذه المجتمعات بأن النظام الإيرانى ليس هو النظام الذى يستحق تقليده والاقتداء به.

المستوطنات فى العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية

باستثناء الموقف الصارم الذى اتخذته إدارة "بوش الأب" بتعليق ١٠ بليون دولار قروضًا لإسرائيل حتى لا تستعملها فى بناء المستوطنات فإن معظم الإدارات الأمريكية كان موقفها يتراوح ما بين وصف المستوطنات بأنها غير شرعية وأنها عقبة فى طريق السلام.

غير أن إدارة "أوباما" منذ أيامها الأولى جعلت قضية المستوطنات قضية مركزية فى سعيها للسلام فى الشرق الأوسط ورفضت بوضوح بناء مستوطنات أو توسيعها غير أن مجىء إدارة "أوباما" توافق مع مجىء "بنيامين نتنياهو" على رأس حكومة يمينية متطرفة بدا رافضًا لدعوة "أوباما" حول تجميد بناء المستوطنات أو توسيعها بحجة "النمو الطبيعى" وكان آخر تصريحات له هو قوله: "إن الانسحاب من غزة، بما فيها الجلاء عن مستوطناتها، خطأ لن يتكرر، لذلك ليس غريبًا أن يتساءل المراقبون ـ وآخرهم الباحث "جورج فريدمان" ـ عن معنى هذا التعارض فى المواقف من قضية مركزية مثل المستوطنات على العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية، وفى رأى هؤلاء أن"أوباما" قد وضع قضية المستوطنات بطريقة تجعل من الصعوبه عليه أن يتراجع، فقد كررها عدة مرات بما فيها خطابه إلى العالم الإسلامى، فهى قضية يتبع فيها ببساطة المواقف الرسمية لإدارات أمريكا السابقة وهى قضية قدمت فيها حكومات إسرائيلية التزامات، فما فعله "أوباما" هو تأكيده والتحدث بصراحة عن سياسة أمريكية سابقة وأنه كان حولها اتفاقيات إسرائيلية سابقه وطالبت إسرائيل بالوفاء بها، وباعتبار مبادراته فى العالم الإسلامى فإن

"أوباما" وقد رفع شخصيته إلى هذا المستوى فسوف يواجهه مشكلات إذا ما تراجع كذلك يدرك "أوباما" أن "نتنياهو" ليس فى موقف سياسى يجعله يستجيب إلى مطالبه حتى لو كان يميل إلى هذا فهو يقود تحالفًا تأييد اليمين فيه حاسم لبقائه، فبالنسبة لليمين الإسرائيلى فإن قضية ما يسمونها "جوديا وسماريا" لا يستطيع الانحناء عنها، وعلى عكس "آرييل شارون" رجل اليمين القوى سياسيا، فإن "نتنياهو" هو رجل اليمين الضعيف سياسيًّا، فقد أعطى "نتنياهو" كل ما يستطيع حول هذه القضية حين قال: إنه لن تكون هناك بناء مستوطنات جديدة "فنتنياهو" ليس لديه المقدرة السياسية لإعطاء أوباما ما يطلبه.

وهكذا فإن "نتنياهو" محصور فى مكان ما لم يرد إعادة بناء حكومته أو إقناع شخصيات مثل "ليبرمان" وزير خارجية اليمين بتغيير نظرتهم الأصولية للعالم.

ويتابع هذا التقرير أن أوباما قد قرر خلق أزمة مع إسرائيل فقد اختار موضوعًا للديمقراطيين والجمهوريين نفس الموقف الرسمى، كما أنه قد التقط موضوعًا لا يؤثر فى الأمن القومى الإسرائيلى بأى معنى عاجل (فهو لم يطالب بتغيير الموقف إزاء غزة مثلًا) وهو قد التقط قضية سيحصل فيها على تأييد جوهرى داخل الولايات المتحدة وهو قد فعل هذا لكى يحصل على مواجهه رمزية مع إسرائيل فكلما قاوم "نتنياهو" كلما حصل أوباما على ما يريد، وتواصل هذه القراءة لأسلوب أوباما فى تناول هذه القضية بالقول إن أوباما يرى الوضع العربى الإسرائيلى على أنه قابل للحل، وهو يؤمن بحل الدولتين ومن أجل إقامة الدولتين فإن أوباما يجب أنه يؤسس مبدأ أن الضفة الغربية هى أرض فلسطينية بالحق وليست أرضا إسرائيلية أى يجب على الإسرائيليين تقديم تنازلات، وقضية المستوطنات أساسية فى تأسيس هذا المبدأ.

فإذا ما استطاع "نتنياهو" أن يتنازل حول المستوطنات فإنه سوف يقصم ظهر اليمين ويفتح باب المفاوضات حول حل الدولتين.

وبالنسبة "لنتنياهو" فهذه أسوأ أرضية يمكنه أن يحارب عليها، فإذا ما كان أوباما قد طالب بأن لا ترد إسرائيل على الصواريخ الموجهة من غزة ولبنان فإن "نتنياهو" فى هذه الحالة سيكون لديه اليد العليا فى الولايات المتحدة، فإسرائيل لديها تأييد فى الولايات

المتحده والكونجرس وأى عمل قد يبدو أنه يترك أمن إسرائيل فى خطر سوف يطلق دعمًا عاجلًا لهذا التأييد ولكن ليس هناك الكثير من التأييد فى الولايات المتحدة لبناء المستوطنات على الضفة الغربية فهذا الموضوع لا يستطيع مؤيدو إسرائيل يتجمعون حوله، وهكذا فإن أوباما قد التقط موضوعًا لديه فيه مجالًا سياسيًّا للمناورة وحيث يجد "نتنياهو" نفسه محصورًا فيه.

فإذا ما سلم "نتنياهو" فهذا يعنى أنه أسس مبدأ أن الولايات المتحدة تستطيع أن تطلب من حكومة يتحكم فيها الليكود وإسرائيل ويحصل عليهما وسوف يكون هناك المزيد من المطالب.

فإذا لم يستسلم "نتنياهو" فإن أوباما يستطيع أن يخلق انقسامًا فى إسرائيل حول قضية يستطيع أن يحصل فيها على تأييد شعبى فى الولايات المتحدة، وهكذا فإن السؤال هو ما الذى يفعله "نتنياهو"، إن أفضل تحرك منه هو أن يقول: إن هذا ليس إلا مجرد عدم اتفاق بين أصدقاء ويفترض أن بقية العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية ستظل سليمة ابتداء من المساعدات إلى نقل التكنولوجيا والمشاركة فى المخابرات، وهذا هو ما يجب على أوباما أن يصنع قراره.

فإذا ما تقدم أوباما بالعلاقات وكأن شيئًا لم يحدث، فإن هذا يعنى أنه عاد من حيث بدأ.

وقد جادل "نتنياهو" فى الماضى أن علاقتة إسرائيل بأمريكا ليست بالأهمية لإسرائيل كما كانت من قبل، فقد انخفضت نسبة المساعدات فى الإنتاج الداخلى لإسرائيل كما أن إسرائيل لا تواجه دولًا قوية وهى لا تواجه موقفًا مثل عام ١٩٧٣، حين كان بقاء غسرائيل يعتمد على مساعدة تندفع من الولايات المتحدة، كما أن نقل التكنولوجيا الآن يجرى على الجانبين وتعتمد الولايات المتحدة على التكنولوجيا الإسرائيلية إلى حد ما، وبكلمات أخرى فى الجيل الماضى، وانتقلت إسرائيل من علاقة اعتمادية مع الولايات المتحدة إلى علاقة تقوم على الاعتماد المتبادل، وهذا إلى حد كبير وجهة نظر "نتنياهو" ولكن نقطة الضعف فيها أنه إذا كانت إسرائيل لا تواجه اليوم قضايا إستراتيجية لا

تستطيع التعامل معها، فإن هذا قد يحدث فى المستقبل، وفى هذا فإذا كان "نتنياهو" يحث على عمل ضد إيران فهو يعلم أن مثل هذا العمل مستحيل بدون الانخراط الأمريكى.

واضح أن مثل هذه الرؤية تنطلق من الاعتقاد بأن موقف "أوباما" سيظل متماسكًا ومصممًا على الوقف الكامل للاستيطان فى كل من الضفة الغربية والقدس، غير أن تقارير أخيرة صدرت أساسًا عن إسرائيل خاصة بعد لقاء "نتنياهو" للمبعوث الأمريكى ميتشل فى لندن تفيد أن "واشنطن" لا تمانع فى استئناف المفاوضات دون أن تجمد إسرائيل المستوطنات فى الضفة الغربية ومدينة القدس وتستخلص هذه التقارير أن هذا يعنى أن "نتنياهو" قد كسب الجولة الأولى ضد أوباما.

ولعل هذا يفسر تصريح وزير الخارجية السيد أحمد أبو الغيط بأن القدس يجب أن تدخل ضمن تجميد إسرائيل نشاطها الاستيطانى قبل أن تبدأ مفاوضات السلام.

على أية حال فإن الصيغة النهائية لموقف أوباما سوف تتضح فى المشروع الذى سوف يتقدم به للتسوية، الأمر الذى يتطلب جهدًا عربيًا قبل الإعلان عن هذا المشروع للتأثير فيه فى اتجاه تماسك الموقف الأمريكى الذى أعلنه منذ البداية ومن أهم أساسياته الوقف الكامل للاستيطان فى الضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية.

قمة واشنطن والحوار الإستراتيجي المصرى ـ الأمريكى

منذ سنوات عديدة وكاتب هذه السطور يدعو إلى الحاجة لتأسيس حوار إستراتيجى ـ مصرى أمريكى ـ وكان منطقه ومنطلقه فى هذا أن قوة عالمية كبرى مثل الولايات المتحدة لها إستراتيجاتها وتواجدها العالمى والإقليمى وقوة إقليمية مثل مصر لها التزاماتها الإقليمية وأولوياتها، مثل هاتين الوقتين تحتاجان إلى حوار يجرى بشكل مؤسسى ومنتظم يناقشان فيه رؤاهم ونظراتهم إلى ما يجمعها من قضايا مشتركة وما يمكن أن يختلفا حوله من قضايا ثنائية وإقليمية، وكذلك كان من منطلقات هذه الدعوة أن مصر هى الأكثر احتياجًا لتأسيس مثل هذا الحوار؛ لأنها تحتاج أن تتفهم الولايات المتحدة دوافعها وتقييمها ورؤيتها لقضايا المنطقة بحكم موقعها فيها.

وعلى الرغم من هذا المنطق إلا أن الولايات المتحدة وعندما انطلقت هذه الدعوة فى منتصف التسعينات لم تكن متحمسة لها، ويذكر كاتب هذه السطور أنه عندما كان مديرًا لإدارة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية المصرية وخلال لقاء مع السفير الأمريكى فى القاهرة آنذاك وكان يحاول أن يقنعه بأهمية مثل هذا الحوار كان رده أنه من الأفضل أن تقيم مصر حوارًا إستراتيجيًا مع إسرائيل!! ورغم هذا وبإصرار من الدبلوماسية المصرية بدأ عام ١٩٩٨ جولة من الحوار الإستراتيجى مع الولايات المتحدة على مستوى وزراء الخارجية، وتبعتها جولة على مستوى الخبراء إلا أنها توقفت بعد ذلك.

وجاءت السنوات العاصفة لإدارة "بوش الابن" وبكل ما أحدثته من عدم استقرار فى

المنطقة وهو ما كان يدعو إلى مثل هذا الحوار إلا أن إدارة "بوش" لم تكن تقيم وزنًا للدبلوماسية والحوار وتفضل عليها سياسات القوة والإملاء، ولذلك لم يكن هناك مجال لتأسيس هذا الحوار.

ومن حسن الحظ أن تجىء إدارة "أوباما" بنهجها الجديد فى سياستها الخارجية التى تستند على الدبلوماسية والحوار والانفتاح ليس فقط على الأصدقاء بل أيضًا مع الخصوم، وكان طبيعيًا أن ينسحب هذا مع دولة محورية مثل مصر، أدركت إدارة "أوباما" أهمية الحوار معها، واعتبارها "قلب العالم العربى" الأمر الذى كان وراء اختيار القاهرة لكى يوجه فيها "أوباما" خطابه للعالم العربى والإسلامى لتأسيس علاقة جديدة تستند إلى الحوار والمصالح والاحترام المتبادل.

فى مثل هذا المناخ الجديد لم يكن غريبًا أن تستجيب الولايات المتحدة لدعوة تأسيس حوار مؤسسى ومنتظم مع مصر، وأن تبدأ جولته الأولى على مستوى الخبراء وحيث رأس الجانب الأمريكى فيه "ويليام بيرنز" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط والجانب المصرى السفيرة "وفاء بسيم" مساعدة وزير الخارجية المصرى، غير أن هذا لم يمنع من أن يلتقى مساعد وزير الخارجية الأمريكى مع الرئيس مبارك ومع وزير خارجية مصر، ومن المفروض أن يتواصل هذا الحوار على مستوى وزراء الخارجية وأن يُعد له جدول أعماله المسبق، والقضايا التى سيناقشها.

وتجىء زيارة الرئيس مبارك لواشنطن لكى تقدم دفعه جديدة للحوار الإستراتيجى المصرى - الأمريكى، فالمرحلة الجديدة التى يتوقعها الجميع للعلاقات المصرية - الأمريكية وبما تفتحه من إمكانات التعاون والتنسيق حول عدد من القضايا الإقليمية والثنائية، مثل هذه المرحلة ستتطلب مثل هذا الحوار وأساسه المؤسسى واستمراريته، ومثلما أوضحنا فى مناسبات سابقة فإن مثل هذا الحوار يجب ألا يقتصر على الجانب الحكومى، وإنما يجب أن يمتد ويستكمل بحوار على مستوى مؤسسات المجتمع المدنى فى البلدين، ولعلنا نلاحظ أن كثيرًا من التشويش على العلاقات المصرية - الأمريكية يصدر من مؤسسات مثل

الكونجرس، والميديا، ومراكز البحث الأمر الذى يؤكد على أهمية الحوار مع هذه المؤسسات.

ومن حسن الحظ أن لدى مصر من الشخصيات والمؤسسات المدنية التى تمتلك من الخبرة والمعرفة ما يمكنها من إدارة حوار بناء يمتد على مدى العام ويُعد له إعدادًا جيدًا ومنسقًا.

تداعيات زيارة جورج ميتشيل الأخيرة

زار السيناتور "روبرت ميتشيل" المبعوث الخاص للشرق الأوسط إسرائيل والسلطة الفلسطينية وعدد من الدول العربية، وذلك فى الأسبوع الثالث من شهر إبريل وهى الزيارة الثانية له منذ تعيينه مبعوثًا خاصًا بالشرق الأوسط، وإذا كان السيناتور "ميتشيل" قد اعتبر أن مهمته فى الزيارة الأولى هى أن يستمع فإنه فى الزيارة الثانية كان أكثر استعدادًا للتعبير عن مواقف أمريكية، فيما يتعلق بقضية وجهود الحل السلمى، ويستوقف نظرنا فيما تحدث فيه السيناتور "ميتشيل" قوله: إن دولة فلسطينية مستقلة هى من صالح الأمن القومى الأمريكى، وأن مبادرة السلام العربية يجب أن تكون جزءًا من جهود السلام. وهكذا يكون السيناتور "ميتشيل" شأنه شأن عدد من كبار الرسميين فى الإدارة الأمريكية الجديدة، بما فيها الرئيس "أوباما" ووزيرة الخارجية "هيلارى كلينتون" قد أعادوا تأكيد التزامهم برؤية الدولتين، ويجىء تصريح "أوباما" بوجه خاص فى الأعقاب المباشرة للحكومة الإسرائيلية الجديدة التى أعلنت على لسان رئيس وزرائها ووزير خارجيتها عدم التزامها بالدولة الفلسطينية المستقلة، وكأن تصريح السيناتور "ميتشيل" بوجه خاص فى تأكيده على الالتزام الأمريكى بمفهوم الدولة الفلسطينية يجىء ردًا على مواقف الحكومة الإسرائيلية الجديدة هذا فضلًا عن تأكيده للمبادرة العربية ودورها فى جهود السلام.

يضاف إلى هذه المواقف الأمريكية فى اتجاه تأكيد التزامها بأسس السلام ما ذكره الرئيس الأمريكى فى القائمة مع العاهل الأردنى من أن مرحلة الإصغاء "لن تدم إلى

الأبد" معربًا عن تطلعه إلى "خطوات ملموسة" من الجانبين، وقد أعقب هذا دعوته لكل من الرئيس "مبارك" و"عباس" و"نتنياهو" لزيارة واشنطن فى الأسابيع القادمة.

إزاء هذا التأكيد الأمريكى أصبح واضحًا أمام الحكومة الإسرائيلية الجديدة أنها إزاء إدارة تنهج نهجًا جديدًا فى التعامل المبكر مع قضية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وأنها لم تنتظر سنوات كما فعلت إدارة "بوش" للتعامل مع القضية، وأن حكومة "نتنياهو" لا تستطيع أن تتجاهل الاتجاهات الأمريكية الجديدة وتمسك عن الاصطدام بها وهو ما يعلم "نتنياهو" من تجربة سابقة حين اصطدم مع حكومة "كلينتون" وأدى هذا إلى سقوطه أمام "إيهود باراك" فى انتخابات عام ١٩٩٧. ومن هنا نرى المناورات الإسرائيلية الجديدة فى الإعلان عن مبادرة جديدة سيتقدم بها "نتنياهو" إلى أوباما فى زيارته المقبلة، ورغم أن تفاصيل هذه المبادرة لم يعلن عنها إلا أن أبرز ما فيها هو ربطه بين حل القضية الفلسطينية وقضية البرنامج النووى الإيرانى، وهو الربط الذى بادرت "هيلارى كليتون" بالاعتراض عليه. وهكذا نتوقع مجابهة أمريكية إسرائيلية، ونتصور أن نتيجته النهائية سوف تعتمد على استمرارية الموقف الأمريكى، ليس فقط من خلال بيانات الالتزام بالدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذى أصبح شعارًا وأصبحنا فى حاجة إلى ترجمته إلى الواقع ونتصور أن الخطوة التالية مباشرة فى هذا الاتجاه هو الحاجة إلى أن تبلور الإدارة الأمريكية لمفهوم محدد لرؤيتها لقضايا الحل النهائى للصراع والتسوية الشاملة، وكما عبر "هنرى كيسنجر" مؤخرًا فى إطار أوسع أن التحدى الذى يواجه "أوباما" هو ترجمة مبادراته إلى إستراتيجيات متماسكة، وهو ما يجب أن يكون مهمة عاجلة ذلك أن خبرتنا وخبرة الإدارات الأمريكية ذات دلالة بالنسبة لعنصر الوقت فإدارة "كلينتون" ظلت مترددة حتى شهورها الأخيرة لمحاولة الجمع بين الإسرائيليين والفلسطينيين فى مؤتمر "كامب ديفيد" الثانى الذى انعقد على عجل ولم يتهيأ له الوقت الكافى لبلورة مفهوم شامل لقضايا الصراع، وهو نفس ما حدث مع إدارة "بوش" التى أهملت العملية السلمية لأكثر من سبع سنوات، ثم حاولت فى النهاية عقد مؤتمر "أنا بوليس" الذى دعا

إلى مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولكن الإدارة لم يكن لديها الوقت الكافى للمتابعة الجدية لهذه المفاوضات التى لم تسفر عن اتفاق. وفيما يتعلق بعنصر الوقت وكما عبر "ريجنيو رجنسكى" مؤخرًا: إنه فى الشرق الأوسط فإن الوقت قد أصبح متأخرًا بالفعل ـ وإن كان ليس متأخرًا كثيرًا ـ أمام الولايات المتحدة لكى تثبت أخيرًا جرأة القيادة المطلوبة.

هل تلحق الصين بالولايات المتحدة أم تتجاوزها؟

المتتبع للأدبيات العالمية فى السياسة والعلاقات الدولية وعلاقات القوى وبشكل خاص من ناحية توقع طبيعة النظام الدولى الذى يجرى تشكيله سوف يجد أن كثيرا من الخبراء الإستراتيجيين يركزون على الصين وعلى دورها الصاعد فى النظام الدولى وبناء على مستوى النمو غير المسبوق والثابت حتى الآن الذى حققته على مدى الثلاثين عامًا الماضية الأمر الذى جعل الكثير منهم يتوقع أنها سوف تلحق بالولايات المتحدة الأمريكية بل سوف تتجاوزها مع منتصف القرن الواحد والعشرين. ويستوقف النظر أن يكون الخبراء والباحثون وفى بعض الأحيان كبار الرسميين الصينيين يتحفظون بل ويعارضون هذا التصور ويعتبرون أنه طالما أن الولايات المتحدة لم ترتكب أخطاء، فإنه من غير المحتمل أن تلحق بها الصين فى المستقبل القريب وإن كانوا يعتبرون أنه بناء على التاريخ والسياسات الجارية للولايات المتحدة فإنه من الممكن أن ترتكب أخطاء وفى مجالات حاسمة مثل مقاومة الإرهاب والعلاقة والسياسة تجاه الصين وإن أى أخطاء من جانب الولايات المتحدة يمكن أن تسهل تحرك الصين إلى المقدمة، والذى يستوقف النظر فى وجهة النظر الصينية هذه أن القادة الصينيين أنفسهم يتفقون مع وجهة نظر المحللين والساسة الأمريكيين والذين يعارضون توقع أن تلحق الصين بالولايات المتحدة أو تتجاوزها ويبنون ذلك على عدد من الاعتبارات منها أن عدد سكان الصين هو عدد كبير جدًا وأن مواردها الطبيعية فقيرة والبنية التحتية ضعيفة وهيكلها الإنتاجى ليس متوازنًا بشكل جيد والفجوات بين المناطق الحضرية والريفية واسعة جدًا، وهناك استقطاب بين الفقراء والأغنياء داخل المدن وافتقارًا إلى منتجات عالية التقنية ومستوى تعليمى عام

منخفض. وبشكل عام ورغم صعود الصين فإن الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة ستظل واسعة وحتى إذا ما استطاعت الصين أن تلحق بها فإن هذا اليوم سيكون فى المستقبل البعيد.

ولا ينكر الخبراء الصينيين هذا التصور لإمكانات الصين بل ويزيدون عليه القول بأن مستوى الدخل الفردى فى الصين أقل من مستوى مائة دولة عالميًا وحتى أقل من بعض الدول الإفريقية وأنه من أجل أن تلحق الصين مستوى الدخل فى الولايات المتحدة فإن على الصين أن تحتفظ بمعدل نموها الحالى من ثلاثين إلى أربعين عامًا وأن تسقط الولايات المتحدة إلى درجة الصفر، فهل تستطيع الصين ذلك علمًا بأنه كان ثمة توقع أن اليابان سوف تتجاوز الولايات المتحدة وتصبح أكبر اقتصاد فى العالم ولكن هذا التوقع أثبت كليًا أنه على غير أساس ونفس الشىء ممكن أن يحدث مع الصين.

ومن وجهة نظر هذا التصور الصينى فإن أفضل سيناريو هو أن تحقق الصين ببطء ولكن بثبات على معدل النمو الحالى بينها وبين الولايات المتحدة وأن ثمة طريقين لتحقيق ذلك: ـ الأول أن تحافظ الصين على معدل عال من النمو وهو معدل قد ينخفض عن المعدل الجارى ولكنه رغم هذا يظل أعلى من معدل النمو فى الولايات المتحدة. أما الإمكانية الثانية، ونتيجة لخطأ خطير فى السياسة، أن يتدهور الاقتصاد الأمريكى. ويواصل هذا الفكر الصينى تساؤله هل تواصل الولايات المتحدة ارتكاب مثل هذه الأخطاء فى السياسة فى المستقبل؟ ويجيب أن النظام الانتخابى وتوازن القوى الحكومى إنما يمثل ضمانًا لاحتواء مثل هذه الأخطاء، وإنها عندما تقع فإن تصحيحها يعقبها بشكل سريع.

وإن كانت الأزمة المالية الأخيرة نموذجًا للانحراف عن هذه القاعدة بالإضافة إلى التساؤل حول ما إذا كانت الحرب فى أفغانستان والعراق خطأين آخرين، إن العقود القادمة سوف تكشف بشكل أعمق عن نتائج هذه السياسات؟ ويستخلص هذا الفكر الصينى أنه إذا ما حافظت الولايات المتحدة على اقتصادها ولم ترتكب أخطاء سياسية خطيرة فسوف يكون مستحيل على الصين أن تلحق بها فى المستقبل القريب ولكن إذا تدهور الاقتصاد الأمريكى لأسباب موضوعية، وإذا ما ارتكبت الولايات المتحدة أخطاء

إستراتيجية أو تكتيكية فإن هذا سوف يكون كسبا غير متوقع للصين، ورغم أن الصين قد تظل فى المرتبة الثانية فإن الفجوة سوف تضيق بشكل كبير.

ولكن ما الأخطاء التى يمكن أن ترتكبها الولايات المتحدة ومن ثم تتدهور نتيجة لها؟

الخطأ الأول هو فى الاتفاق الزائد وهو الخطأ الذى بلوره عالم السياسة الأمريكى "جون كينيدى" فى تحليله للأسباب الرئيسية لانهيار القوى العظمى واعتباره أن القوى العظمى ترتبط بشكل وثيق بالموارد المتاحة والاستمرارية الاقتصادية والانتشار العسكرى وما يرافقه من تدهور نسبى يتمثل فى التهديدات الرئيسية التى تواجه القوة التى تفوق طموحاتها ومتطلباتها الأمنية مواردها، وقاعدة الموارد التى يمكن أن تقدمها لذلك. أما المجال الثانى الذى يمكن أن تخطئ فيه الولايات المتحدة فهو فى حربها على الإرهاب الذى يستمر منذ ١١ سبتمبر، وفى هذا الشأن فإن الولايات المتحدة الأمريكية ممكن أن تخطئ على عدة جبهات؛ الأولى حول مصدر الإرهاب، والثانية حول الأدوات المطلوبة لكسب الحرب، والثالث حول الاندفاع لتطبيق الديمقراطية، أما الخطأ الرابع فهو أن يسيطر عليها هاجس الخوف من الصين والعمل على احتوائها بشكل يبدد ويسيء استخدام مواردها أن تتحقق نبوءة "بول كينيدى"، أن الدولة العظمى تتراجع أو تسقط عندما تتجاوز امتدادها وتوسع مواردها الاقتصادية والمالية.

وهكذا يوضح هذا الجدل الذى يدور حول طبيعة النظام الدولى الذى يجرى تشكيله الآن وفى القلب منه العلاقة المتوقعة بين الولايات المتحدة والصين، يوضح مدى تعقد البنية الدولية وأهمية تتبعها بشكل يمكن من التعامل المؤثر والفعال معها.

ثلاث سيدات محترمات

يرتبط النظام السياسى الأمريكى والغربى عمومًا فى الأذهان باحترام حرية الفكر والتعبير والنقاش ويعتبر هذا من القيم التى تفتخر بها الولايات المتحدة والغرب بل ويدعون المجتمعات والنظم الأخرى إلى تبنيها واحترامها.

وقد ترسخت هذه الصورة عن الولايات المتحدة والغرب بحيث أصبحت مقبولة ومعترفا بها حتى ممن يختلفون مع السياسات الأمريكية والغربية ويحرصون على التمييز بين غضبهم على الولايات المتحدة والغرب بسبب هذه السياسات وبين إعجابهم بالقيم الأمريكية والغربية فى احترام حرية التعبير والنقاش وقبول الاختلاف فى الرأى.

غير أنه بالإضافة إلى سوابق سابقة تشكك فى هذه الصورة الذهنية، وأن ثمة شخصيات قد عانت وربما اختفت من الحياة السياسية بسبب تعبيرها عن رأيها المستقل وانتقادها للسياسات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والصراع الفلسطينى الإسرائيلى من أمثال السيناتور الأمريكى "شارلز بيرس" وعضو الكونجرس "بول فندلى" فضلا عن الاضطهاد والتضييق الذى لاقاه الأستاذان المرموقان "ستيفن والت" و"جون مارشهامر" بسبب تعبيرهما عن آرائهم المستقلة التى انتقدت التأييد الأمريكى المطلق لإسرائيل وتعارض هذا مع المصالح الوطنية الأمريكية، بالإضافة إلى هذه السوابق فإن وقائع ثلاث وقعت أخيرًا تعيد التفكير فيما إذا كانت حقًا حرية الرأى والتفكير والرأى المستقل تُحترَم فى كل الحالات أم أن هناك مناطق أو منطقة محرمة لا ينطبق عليها احترام حرية التعبير والفكر والرأى المستقل، وهذه المنطقة تحديدًا هى إسرائيل والقضايا المتصلة بصراع الشرق الأوسط.

كان أول هذه الحالات واقعة الصحفية المخضرمة "هيلين توماس" التى عملت ٥٧ عامًا كمراسلة صحفية ومديرة مكتب UPI فى البيت الأبيض، وغطت كل رئيس أمريكى ابتداء من "إيزنهاور" حتى "أوباما"، وهو ما وضعها فى الصف الأول فى مؤتمرات البيت الأبيض الصحفية حيث دخلت فى جدال مع الرؤساء الأمريكيين وخاصة "بوش الابن" الذى سألته عن أسباب الحرب على العراق بعد أن فشلت كل المبررات التى قدمها، ووصفته بأنه أسوأ رئيس بالتاريخ الأمريكى وعن نائبه "ديك تشينى" الذى قالت: إنها سوف تقتل نفسها إذا ما رشح نفسه للرئاسة.

لم يشفع لها هذا التاريخ عندما قالت، وهى تجيب عن سؤال صحفى عن إسرائيل، أن عليهم أن يذهبوا إلى البلاد التى جاءوا منها، فتعرضت للإدانة والانتقادات العنيفة وهو ما جعلها تستقل من UPI ومن نادى الصحافة القومى، ومن رابطة مراسلى البيت الأبيض.

أما الحالة الثانية "أوكتافيا نصر" محررة شئون الشرق الأوسط لعشرين عامًا فى محطة CNN والتى طردت من وظيفتها؛ لأنها أثنت على رجل الدين الشيعى اللبنانى محمد حسن فضل الله الذى توفى ٤ يوليو هذا العام، والذى تعتبره الدوائر الإسرائيلية محرضًا على الإرهاب وحليفًا لحزب الله.

أما الواقعة الثالثة فكانت مع السفيرة "فراسيس جاى" التى أمضت ٤ سنوات سفيرة لبريطانيا فى لبنان، وقد تعرضت السفيرة للانتقاد وللتنصل من آرائها حينما كتبت مدونة على موقعها الإلكترونى تعقيبًا على وفاة الشيخ محمد حسن فضل الله تحت عنوان "وفاة رجل دمث" وقالت إنها حزنت لوفاة فضل الله وأن العالم فى حاجة إلى مزيد من الرجال من أمثاله الذين يريدون التواصل بين الأديان "وأضافت السفيرة فى مدونتها أنها بُهرت حين التقت بالسيد فضل الله،وكتبت حين تزوره تكون متأكدً من حدوث مناقشة حقيقية ومجادلة محترمة وتعلم أنك ستترك مجلسه وأنت تشعر أنك إنسان أفضل" وتابعت "إذا كنت حزنت لسماع نبأ وفاته فإننى أعلم أن حياة آرين ستتأثر بشدة بالفعل، فليرقد فى سلام".

وقد كان هذا كافيًا لكى يحرك الأبواق الإسرائيلية ولكى يتهمه المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية بأنه كان ملهمًا للتفجيرات الانتحارية والاغتيالات

والعنف الوحشى" وقد انعكس هذا على موقف ورد فعل وزارة الخارجية البريطانية التى حزفت كلام السفيرة من موقع السفارة الإلكترونى وتنصلت منه معتبرة أنه يعبر عن رأيها الشخصى.

والواقع أن ثناء السفيرة البريطانية على الشيخ فضل الله له ما يبرره فى حياته وخاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية حيث مالت أفكاره إلى الاعتدال وأصبح ينظر إليه كداعية للتسامح، ومدافعًا عن حقوق المرأة، بل وإنه ورغم إدانته للحرب الأمريكية على العراق، دعا العراقيين إلى الصبر بعد أن خلصهم الأمريكيين من صدام حسين، كما أنه أدان فى الحال وبدون تردد أحداث ١١ سبتمبر، وتروى مجلة "الإيكونومست" أنها حين فتحت نقاشًا معه بدأه بشكر البلدان الغربية على استضافة العديد من المسلمين ومنحهم حرية العبادة وكان من يزورون مكتبه المتواضع فى الضاحية يندهشون أن يجدوا مسلمين سنيين بل ومسيحيين يطلبون منه التوجيه والنصيحة.

وهكذا، وبعد تجربة "هيلين توماس" و"أوكتافيا نصر" فإنه بتجربة السفيرة البريطانية أصبح لدينا ثلاث سيدات محترمات كان لديهم الشجاعة للتعبير عن آرائهم رغم معرفتهم أن حرية الرأى والتعبير فى مجتمعاتهم لا تنطبق على القضايا التى تعرضوا لها.

= هل انتهى عصر القوة العسكرية؟: أمريكا وإسرائيل نموذجًا =

"أندرو باسيفيتش" Andrew Bacevich هو أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية فى جامعة بوسطون وكان قد أصدر خلال السنوات الأخيرة من إدارة بوش كتابه: "حدود القوة نهاية الاستثنائية الأمريكية": The Limits of Power the End of America Exceptionalism.

وقد أقام الكتاب على أساس من الحروب الأمريكية فى أفغانستان والعراق وما أظهرته من حدود وقيود على القوة العسكرية الأمريكية واستخداماتها. ومؤخرًا أراد أن يطور هذا المفهوم وأن يطبقه ليس فقط على الخبرة الأمريكية ولكن أيضًا على الخبرة الإسرائيلية وعملياتها العسكرية فى المنطقة وخاصة منذ الثمانينات. وهو فى البداية ينبه أن أحدًا لا يشك أن إسرائيل إقليميًّا وأمريكا عالميًّا يتمتعان بسيطرة عسكرية لا يستطيع أحد أن يشك فيها، ففى نطاق محيط إسرائيل القريب فإن دباباتها وقذائفها وبواخرها البحرية تعمل بفاعلية وهو نفس الشىء بالنسبة للدبابات وقذائف البواخر البحرية الأمريكية أينما ذهبت.

ولكن ماذا بعد؟ فالأحداث أوضحت بشكل متزايد أن السيطرة العسكرية لا تترجم إلى ميزة سياسية محددة وهى بدلًا من أن تدعم مستقبل السلام فإنها تنتج تعقيدات أكبر وعلى الرغم من الضربات الصعبة التى يتلقاها "الإرهابيين" فإنهم لا يخافون وظلوا غير نادمين ويعاودون من جديد.

بدا هذا بوضوح بالنسبة لإسرائيل فى عملية "سلام الجليل" وتدخلها فى لبنان عام

١٩٨٢ وهو نفس ما واجهته الولايات المتحدة بعد حقبة من الزمن خلال عملية "إعادة الأمل" وبدلًا من تحقيق السلام واستعادة الأمل فى كلٍّ من الصومال ولبنان فإن كلا العمليتين انتهت بالإحباط والإرباك والفشل، بل أن مثل هذه العمليات كانت مبشرة بالأسوء، فمع الثمانينات كانت أيام مجد جيش الدفاع الإسرائيلى قد ولت فالانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣) والانتفاضة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٥) وحرب لبنان ٢٠٠٦ وعملية "الحديد المنصهر" والتوغلات الإسرائيلية فى غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ جميعها قد أثبتت أن الحروب ضد القوات غير النظامية ترتب نتائج مليئة بالمشكلات. أما على المستوى الأمريكى فقد نجحت العسكرية الأمريكية فى أن تكرر تجربة جيش الدفاع الإسرائيلى، فبعد ٩/١١ اندفت جهود واشنطن لتحويل أو "تحرير" الشرق الأوسط الكبير، وفى أفغانستان والعراق بدأت حرب بوش العالمية ضد الإرهاب بشكل فعال بما فيه الكفاية حيث عملت القوات الأمريكية بسرعة وفاعلية متدفقة والتى كانت العلامة المميزة للعمليات الإسرائيلية، فبفعل "الصدمة والرعب" سقطت "كابول" وتلاها بعد أقل من عام ونصف "بغداد" غير أن ادعاءات النجاح قد أثبتت أنها غير ناضجة بشكل فادح فالحملات التى أعلن انها سوف تنتهى فى أسابيع استمرت لسنوات، فى الوقت الذى ظلت فيه القوات الأمريكية تناضل ضد الانتفاضات التى واجهتها، ويستخلص باسيفيتش أنه إذا كانت ثمة خلاصة شاملة من الحروب الأمريكية ومثيلاتها الإسرائيلية فهى: أن النصر الحاسم أمر بعيد المنال ووهمى. ويؤيد استخلاصه أنه مع عام ٢٠٠٧ فإن هيئة الأركان الأمريكية نفسها استسلمت حول إمكانية النصر، وإن كانت لم تسلم حول الحرب، فأولًا فى العراق ثم فى أفغانستان تحولت الأولويات حتى وضع كبار القادة توقعاتهم بالفوز على الرف وبحثوا بدلًا من هذا عن عدم الخسارة، وفى واشنطن وكذا فى المراكز القيادية الأمريكية فإن تفادى الهزيمة المباشرة برزت باعتبارها المقياس الذهبى للنجاح. وهكذا تداعمت هذه الرؤية ابتداء من قائد الحرب الأفغانية "ديفيد بترويس"، الجندى الأكثر احتفاءا به فى هذا العصر الأمريكى، إلى "باراك أوباما" القائد العام والحائز على جائزة نوبل للسلام، فقد أصبح واضحًا أنه فى الصراعات التى تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها متورطة فيها فإن الحلول العسكرية ليست لها وجود وهكذا، فإن توقع أن تحل الحروب الكبيرة المشكلات الكبيرة. قد ولى إلى الأبد وأصبح بالتأكيد أن أى

إسرائيلي أو أمريكي في عقله السليم لن يعتقد أن اللجوء الدائم إلى القوة العسكرية سوف يعالج أيًا من المشكلات التي تغذي المعاداة لإسرائيل وأمريكا عبر العالم الإسلامي.

في ضوء هذا ليس غريبًا أن نرى ظهور نظريات ودعوات في الولايات المتحدة تدعو إلى ما تسميه "بالقوة الناعمة" أو "القوة الذكية" والتي لا تعتمد فقط على القوة العسكرية وإنما تستخدم عناصر أخرى من القوة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وقوة النموذج والتعاون مع الآخرين، وأن يدخل هذا في مفاهيم الإدارة الحالية نفسها. أما في إسرائيل فإن مفاهيم القوة العسكرية وقوة الردع ما زالت مسيطرة على النخبة العسكرية والسياسية ولعل هذا هو ما يمثل معضلة الوضع الإسرائيلي، بل إنه في تصورنا أنه مع رسوخ مفهوم القوة العسكرية والردع فإن هذه النخب سوف تظل تتحين الفرصة لكي تصحح ما أصاب مفهوم الردع التقليدي الذي عاشت عليه في المنطقة بعد أن اهتز خلال حرب لبنان عام ٢٠٠٦ وفشلها في إخضاع الفلسطينيين رغم كل ما استخدمته من قوة عسكرية.

هل أدان المسلمون أحداث ١١ سبتمبر

بعد شهرين من أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة كنت فى زيارة للعاصمة الأمريكية ضمن وفد من المجلس المصرى للشئون الخارجية، وكان ضمن برنامج الزيارة لقاء فى مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة "جورج تاون"، وخلال اللقاء الذى ضم "زبجنيو برجسكى"، مستشار الأمن القومى الأمريكى السابق والخبير الإستراتيجى "أنطونى كوردسمان" خلال النقاش تطرق الحديث إلى رد فعل أحداث ١١ سبتمبر فى العالم العربى والإسلامى، وكان أن تساءلت باحثة أمريكية على صلة منتظمة ومعرفة بالشرق الأوسط ومصر، تساءلت بعنف: أين مصر؟ أين الأزهر؟ والواقع أن هذا التساؤل قد سبقه، ولحقه، تساؤلات من كتاب وشخصيات أمريكية مثل "فرانكلين جراهام"، و"توماس فريدمان"، و"دانيل بايبز" عن ما أسموه صمت رجال الدين المسلمين وعدم اعتذارهم للشعب الأمريكى، وعدم تأكيدهم أن هؤلاء الإرهابيين لا يعملون باسم الإسلام، وقد تصدى الأستاذ "جون إسبوسيتو" John Esbeseto، أستاذ الدراسات الدينية بجامعة جورج تاون فى كتابه الذى صدر حديثًا The future of Islam لهذه التساؤلات والإدعاءات، وأورد مقتطفات من بيانات صدرت عن شخصيات إسلامية بارزة تدين الهجمات من بينهم الشيخ "عبد العزيز" مفتى السعودية، و"ذكى بدوى" عميد الكلية الإسلامية فى لندن والمفتى "شامازى" من باكستان ومنظمة المؤتمر الإسلامى والشيخ "محمد سيد طنطاوى" الذى كان وقتئذ مفتى مصر و"مصطفى مشهور" مرشد الإخوان المسلمين، ومفتى بنجلاديش، والشيخ "أحمد ياسين" زعيم

حركة حماس، و"رشيد جهنوش" رئيس حركة النهضة فى تونس، وأكثر من أربعين باحثًا إسلاميًا آخرين كانوا بنفس القوة فى الإدانة.

وقد تابع الأستاذ "إسبوسيتو" استمرار القادة المسلمين ومنظماتهم فى إدانتهم لكل هجوم إرهابى مثل هجوم لندن ٢٠٠٥، وجلاسجو ٢٠٠٧، وبومباى ٢٠٠٨، ومدريد، حيث أصدر قادة مسلمين ومنظماتهم عالميًا بيانات تدين الإرهابيين وأعمالهم، فبعد هجمات لندن أصدر أكثر من خمسة آلاف من قادة المسلمين البريطانيين فتوى ضد هذا الهجوم ومعبرين عن تعازيهم لعائلات الضحايا ومتمنين للجرحى الشفاء العاجل، ومقررين أن الإسلام لا يؤيد العنف وتدمير حياة الأبرياء واعتبروا أن العمليات الانتحارية محرمة بقوة، واعتبر شيخ الأزهر هجمات لندن أعمالًا إجرامية لا تمثل الإسلام ولا تفهم حقًا رسالته.

ولا يقصر "إسبسيتو" إدانة العمليات الإرهابية على رجال الدين المسلمين وإنما تعداهم إلى مسلمى أمريكا الشمالية وأوروبا الذين صعقتهم هذه العمليات وخوفهم من أن تودى ما أنتجته من حالة "إسلاما فوبيا" بين مجتمعاتهم وجيرانهم ومقار عملهم إلى أن تنمو وتزداد جرائم الكراهية والتحيذ والمزيد من تآكل الحريات المدنية، وقد تحققت مخاوفهم، فقد ظل المسلمون فى هذه المجتمعات الأمريكية والأوروبية يعيشون مجبرين فى تيارات من الشكوك والعداء المتزايدة. غير أن الأستاذ "إسبوسيتو" يرى فى هذه الخبرة جانبًا إيجابيًا حيث أجبرت المسلمين الأمريكيين والغربيين على أن يعيدوا تقييم هويتهم، وإعادة فحص فهمهم للإسلام، وكان من بين النتائج الإيجابية تصاعد الجدل الداخلى بين المسلمين حول مكان المسلمين فى مجتمعاتهم غير المسلمة، وإلى المزيد من الانغماس الإسلامى فى الشئون والقضايا العامة والانتخابات.

ويعود "إسبوسيتو" إلى التساؤلات التى ثارت بعد أحداث ١١ سبتمبر فى أمريكا فيصفها بعدم الدقة أن لم يكن الجهل، ويرد هذا إلى وسائل الإعلام وتجاهلها لما صدر ويصدر عن رجال الدين المسلمين ومنظماتهم من إدانة للأعمال الإرهابية وعدم انتهائها للإسلام، وحتى إذا ما ذكرت فإنها تدفن فى الصفحات الأخيرة ويتم التعتيم عليها. والواقع أن تفسير "إسبوسيتو" للجهل أو تجاهل مواقف الإسلام من الإرهاب

والإرهابيين إنما يفرض على المنظمات الإسلامية، بل والأجهزة الإعلامية الحكومية، أن تضمن وصول هذه المواقف الإسلامية لأكبر قطاع ممكن من الرأى العام فى المجتمعات غير المسلمة، ومن المهم أن ندرك أن ثمة منظمات ذات تأثير وتغلغل قوى تعمل على سوء اختيار ونشر كل ما يمكن أن يشوه الإسلام كعقيدة ومجتمعات، وتذيعه ليس فقط بين قطاعات الرأى العام، وإنما كذلك بين القوى والمراكز المؤثرة من صحافة ومراكز بحث ومؤسسات تشريعية.

ويبقى من جانب مؤسساتنا الفكرية والثقافية أن تكون على تواصل مع أمثال الأستاذ "إسبوسيتو" وأن تشعرهم أننا نتابع عملهم الأمين والموضوعى.

وتجدر الإشارة أن كتاب "إسبوسيتو" قد صدر بمقدمة من الأستاذة "كارن أرموسترونج" بكتاباتها المدافعة عن الإسلام وفى هذه المقدمة نبهت أمريكا والغرب أنهم بعد كتاب "إسبوسيتو" وما تضمنه من توضيح للعديد من سوء الفهم والتشويش الذى يحيط بالإسلام والمسلمين، لم يعد لهم عذر فى الادعاء بالجهل بالإسلام وحقائقه، وأهم هذه الحقائق، هو التفرقة بين الأقلية المتعصبة التى تسىء فهم الإسلام، وبين التيار الرئيسى Main stream فى المجتمعات الإسلامية التى ترفض الإرهاب وتدينه.

هل تتعلم أمريكا الدرس؟

كانت أحداث تونس ١٤ يناير ٢٠١١ والتى انتهت بإقصاء ورحيل الرئيس زين العابدين بن على، ثم الاحتجاجات المصرية التى بدأت فى ٢٥ يناير ٢٠١١ كانت اختبارًا واقعيًا لنهج إدارة "أوباما" من الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو النهج الذى بدأته الإدارة بتصحيح مفهوم إدارة "بوش الابن" حول الترويج للديمقراطية وهو النهج الذى اعتمد على فرض الديمقراطية ومراجعة التقليد الأمريكى فى دعم النظم والحكومات غير الديمقراطية من أجل ضمان الاستقرار وضمان دعم هذه النظم للسياسات الأمريكية، وهو التقليد الذى اعتبرته إدارة "بوش الابن" أنه على مدى ستين عامًا، وكما جاء على لسان وزير خارجيتها فى القاهرة، لم يحقق الاستقرار ولا الديمقراطية، ومن هنا جاء خطاب إدارة "بوش" حول الديمقراطية مباشرة وعلنيًا بل وذهب إلى حد أن أحد دوافع الحرب على العراق هو الإطاحة بنظام صدام حسين الديكتاتورى وإقامة ديمقراطية تكون نموذجًا للمنطقة.

أما إدارة "أوباما" فقد كان واضحًا منذ أيامها الأولى أنها ستباعد بينها وبين هذا المفهوم، وفى القاهرة أعلن "أوباما" أن الولايات المتحدة لن تفرض نظامًا معينًا وأنها تدرك أن لكل مجتمع خصوصياته ومراحل نموه، وإن كان قد اعتبر أن من حق كل شعب أن يختار حكومه. وقد كان من المتوقع أن تشعر النظم العربية ومن بينها مصر بالاطمئنان، وأن أحد مصادر التوتر بينها وبين إدارة "بوش الابن" قد تراجعت وأن الاستقرار سوف يعود لعلاقتها مع الولايات المتحدة. وقد تأكد هذا الشعور بالنسبة للنظام فى مصر عندما أوقفت الإدارة الأمريكية المساعدات لمنظمات المجتمع المدنى التى تعمل خارج نطاق

المنظمات التى لا تحظى بالموافقة الرسمية. وداخليًا فى الولايات المتحدة آثار نهج الإدارة هذا نقد القوى المحافظة واعتبرت أن إدارة "أوباما" تضحى بالقيم الأمريكية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وواصلت القوى المحافظة هذا النقد فيما يتعلق بمصر بتقديم مشروعات قوانين تربط بين المساعدات الأمريكية وبين التزام النظام فى مصر بمعايير الديمقراطية.

فى هذا السياق جاءت الاحتجاجات المصرية فى ٢٥ يناير ٢٠١١، ويوحى رصد تطور مواقف الإدارة من هذه الاحتجاجات أنها بدأت بما يتفق مع نهج الإدارة فى عدم إغضاب النظام فى مصر حيث اعتبرت "هيلارى كلينتون" فى تصريحاتها المبكرة أن "النظام فى مصر مستقر، وأن الرئيس المصرى حليف للولايات المتحدة" غير أنه مع تصاعد الاحتجاجات قال المتحدث باسم البيت الأبيض: "إن الحكومة المصرية لديها فرصة مهمة للإصغاء إلى تطلعات شعبها واحترام حقوق الديمقراطية والقيام بإصلاحات سياسة واقتصادية واجتماعية لتحسين الحياة الشعب والمساعدة على ازدهار مصر". وبالتوافق مع هذه التصريحات ظهرت أيضًا تلميحات أن الإدارة الأمريكية سوف تعيد النظر فى المساعدات الأمريكية لمصر، وإن كانت "هيلارى كلينتون" قد تحفظت على هذه التلميحات.

وجاء التطور الأكبر على لسان السيناتور "جون كيرى" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ والمعروف بتوافقه مع باراك أوباما، فقد دعا كيرى الرئيس مبارك للإعلان أنه لن يرشح نفسه لمدة رئاسة جديدة أو ترشيح ابنه، كما تعرض "كيرى" للمساعدات الأمريكية لمصر واعتبر أن المساعدات العسكرية هى جوهر هذه المساعدات وأنه يجب إعادة النظر فيها وتوجيهها إلى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمصريين.

ومع استمرار الاحتجاجات وكثافتها صدرت عدة تعقيبات من الرئيس الأمريكى عن ضرورة التغيير فى مصر وأجرى اتصالات تليفونية مع الرئيس المصرى كان فحواها أن "ساعة التغيير فى مصر قد حلت". وقد اقترن هذا بإيفاد الإدارة "لفرانك ويزنر" السفير الأمريكى السابق فى مصر والمعروف بمعرفته الوثيقة بالواقع المصرى وشخصياته

ومؤسساته لكى يبلغ هذه الرسالة إلى الحكم فى مصر والتى تضمنت أن إدارة أوباما تعتبر أن فترة الرئيس مبارك فى نهايتها والإعداد لنقل منظم للسلطة وديمقراطية حقيقة من خلال الانتخابات المقبلة.

ومع استمرار وتصاعد الاحتجاجات ثم ما تخللها من أعمال عنف ومحاولات لقمعها، تطورت بشكل أكثر المواقف الأمريكية، فعقب أحداث العنف التى وقعت فى ميدان التحرير أصدرت الخارجية الأمريكية بيانًا قالت فيه: إن وزيرة الخارجية الأمريكية اتصلت بنائب الرئيس عمر سليمان لتقول له: إن أحداث العنف أوقعت ٤ قتلى وتمثل تطورًا مروعًا بعد أيام من التظاهرات السلمية المتواصلة، وطالبت الحكومة المصرية محاسبة المسئولين عن أعمال العنف. وقد توافق الموقف الجمهورى مع موقف الإدارة فقد دعا السيناتور الجمهورى النافذ "جون ماكين" بعد لقاء له مع أوباما الرئيس مبارك إلى التنحى وقال: إنه يصب فى مصلحة مصر وشعبها وجيشها. وفى مقال له بجريدة "نيويورك تايمز" دعا السيناتور "كيرى" الإدارة أن تتجاوز بنظرها عهد الرئيس حسنى مبارك وأن تصوغ سياسية جديدة تجاه مصر، وقال: إنه من الضرورى أن نقف إلى جانب الشعب المصرى الذى شاطرنا القيم والآمال ويسعى إلى تحقيق الأهداف الشاملة المتمثلة فى الحرية والازدهار والسلام. بل إن مجلس الشيوخ الأمريكى بأعضائه المائة أصدروا بالإجماع بيانًا يدعو إلى تنحى الرئيس مبارك ونقل السلطة سلميًا فى مصر عبر انتخابات نزيهة. ويلاحظ أنه عندما أعلن المبعوث الأمريكى "فرانك ويزنر" وجوب أن يبقى الرئيس مبارك لتطبيق عملية التغير، نأت الإدارة الأمريكية بنفسها عن هذا الصراع وأعلنت "هيلارى كليتون" أن التغيير فى مصر يجب أن يتم فى أسرع وقت.

وفى كل الأحوال فلا بد أن الإدارة الأمريكية وهى تتابع الأحداث فى مصر ورغم تأييدها لعملية التغير إنما تنشغل بالبحث عن طبيعة النظام القادم فى مصر وتأثيراته على العلاقات المصرية الأمريكية والمصالح الأمريكية فى المنطقة وكذلك فيما يتعلق بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

ويوحى هذه التطور فى نهج إدارة "أوباما" حول الديمقراطية فى مصر أنها فى البداية الأولى أرادت أن تثبت أنها تقدر أن الرئيس المصرى كان حليفًا للولايات المتحدة وأنه قد

تعاون مع الإدارة الأمريكية فى سياستها فى الشرق الأوسط وخاصة حول الصراع الفلسطينى الإسرائيلى وحول إيران، غير أن هذا التقدير لم يصمد أمام تصاعد الاحتجاجات فى مصر واتساعها وإدراك أن ما كان النظام فى مصر يلوح به من أن التغيير فى مصر سوف يأتى بالإخوان المسلمين ويهدد علاقات التحالف بين مصر وأمريكا فضلًا عن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، حيث أثبتت الاحتجاجات أن الإخوان المسلمين لم يكونوا هم المحركون لها وأنها أوسع كثيرًا، وأن حالة عدم الرضا والغضب من النظام أصبحت حالة مجتمعية. أن هذا التقييم للاحتجاجات المصرية هو الذى قاد إلى استخلاص أن النظام قد أصبح عبئًا على الولايات المتحدة ليس فقط فى مصر، ولكن فى المنطقة بأسرها، وحتى الآن فإن الإدارة الأمريكية، فيما عبر "جون كيرى"، قد حسمت أمرها وأنهت الحيرة بين المواقف الأمريكية التقليدية من تأييد الحكام وبين تأييد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فهل يعنى هذا التطور فى موقف الإدارة الأمريكية أنها قد تعلمت الدرس وأنها أدركت أن الضمان الحقيقى للاستقرار فى مصر بل والمنطقة هو فى نظام ديمقراطى حقيقى، وأن ضمان المصالح الأمريكية يكمن فى تأييد الشعوب واختياراتها؟

كيف تعاملت أمريكا مع الثورة المصرية

على الرغم من المطالبات الأمريكية والغربية للنظم العربية بأن تتبنى إصلاحات تتصل بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن هذه المطالبات ـ ومع تجاهل النظم لها أو تبنيها إصلاحات شكلية ـ لم تحل بين الولايات المتحدة والغرب أن ترتبط بعلاقات إستراتيجية وتعاون إقليمى وثيق مع هذه النظم بل وأن يعتبروها حلفاء إستراتيجيين فى الدفاع عن مصالحهم فى المنطقة، بدأ هذا بوجه خاص فى علاقة الولايات مع مصر واعتبار النظام فيها دعامة رئيسية للإستراتيجية فى المنطقة وقيادته لتيار الاعتدال فى مواجهة مع قوى التطرف المناهضة للمصالح والسياسات الأمريكية.

فى ضوء هذا لم يكن غريبًا أن تُفاجأ الولايات المتحدة والغرب بالاحتجاجات التى ظهرت فى تونس ومصر وليبيا وترددهم لأيام فى التجاوب معها، إلا أن الأمر قد تحول مع تعمق هذه الاحتجاجات واستمراريتها بل وتحولها إلى ثورات شعبية متماسكة ومصممة واكتسابها للطابع السلمى والمنظم فى كل من مصر وتونس ثم امتدادها إلى اليمن والبحرين وسوريا وهو التطور الذى دفع بالولايات المتحدة والغرب إلى التجاوب معها واستمرار التأييد لها وإدانة استخدام النظم للعنف فى مواجهة الثوار فى ليبيا واليمن وسوريا.

ويوحى رصد تطور مواقف الإدارة من هذه الاحتجاجات أنها بدأت بما يتفق مع نهج

الإدارة فى عدم إغضاب النظام فى مصر حيث اعتبرت "هيلارى كلينتون" فى تصريحاتها المبكرة أن "النظام فى مصر مستقر، وأن الرئيس المصرى حليف للولايات المتحدة" غير أنه مع تصاعد الاحتجاجات قال المتحدث باسم البيت الأبيض: "إن الحكومة المصرية لديها فرصة مهمة للإصغاء إلى تطلعات شعبها واحترام حقوق الديمقراطية والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لتحسين حياة الشعب والمساعدة على ازدهار مصر".

وجاء التطور الأكبر على لسان السيناتور "جون كيرى" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ والمعروف بتوافقه مع باراك أوباما، فقد دعا كيرى الرئيس مبارك للإعلان أنه لن يرشح نفسه لمدة رئاسة جديدة أو ترشيح ابنه، كما تعرض كيرى للمساعدات الأمريكية لمصر واعتبر أن المساعدات العسكرية هى جوهر هذه المساعدات وأنه يجب إعادة النظر فيها وتوجيهها إلى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمصريين.

ومع استمرار الاحتجاجات وكثافتها وتحولها إلى ثورة شعبية صدرت عدة تعقيبات من الرئيس الأمريكى عن ضرورة التغيير فى مصر وأجرى اتصالات تليفونية مع الرئيس المصرى كان فحواها أن "ساعة التغيير فى مصر قد حلت". وقد اقترن هذا بإيفاد الإدارة "لفرانك ويزنر" السفير الأمريكى السابق فى مصر والمعروف بمعرفته الوثيقة بالواقع المصرى وشخصياته ومؤسساته لكى يبلغ هذه الرسالة إلى الحكم فى مصر والتى تضمنت أن إدارة أوباما تعتبر أن فترة الرئيس مبارك فى نهايتها والإعداد لنقل منظم للسلطة وديمقراطية حقيقية من خلال الانتخابات المقبلة وعندما صرح "فرانك ويزنر" أن وجود مبارك مطلوب لإتمام الإصلاحات الدستورية نأت الإدارة الأمريكية بنفسها عن هذا التصريح واعتبرته يعبر فقط فى رؤية "ويزنر" الشخصية.

ومع استمرار وتصاعد الاحتجاجات ثم ما تخللها من أعمال عنف ومحاولات لقمعها، تطورت بشكل أكثر المواقف الأمريكية، فعقب أحداث العنف التى وقعت فى ميدان التحرير أصدرت الخارجية الأمريكية بيانًا قالت فيه: إن وزيرة الخارجية الأمريكية

اتصلت بنائب الرئيس عمر سليمان لتقول له: إن أحداث العنف أوقعت ٤ قتلى وتمثل تطورًا مروعًا بعد أيام من التظاهرات السلمية المتواصلة، وطالبت الحكومة المصرية محاسبة المسئولين عن أعمال العنف. وقد توافق الموقف الجمهورى مع موقف الإدارة فقد دعا السيناتور الجمهورى النافذ "جون ماكين" بعد لقاء له مع أوباما الرئيس مبارك إلى التنحى وقال: إنه يصب فى مصلحة مصر وشعبها وجيشها.

وخلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون للقاهرة ١٧ مارس أعلنت الإدارة الأمريكية تقديم حزمة من المساعدات تتضمن دعم التحول الاقتصادى لمصر وتعزيز المناطق الاستثمارية المؤهلة من خلال زيادة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة بدون جمارك، كما أعلنت الإدارة أنها تعمل مع مجموعة من أعضاء الكونجرس الأمريكى لإنشاء الصندوق المصرى الأمريكى لدعم استثمارات القطاع الخاص وسوف يبلغ رأسمال الصندوق ٦٠ مليون دولار، كما ستوفر المؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص عبر البحار مليارى دولار كدعم مالى لتشجيع استثمارات القطاع الخاص فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أوضح بيان من السفارة الأمريكية فى القاهرة أن الولايات المتحدة أعلنت التزامها بتقديم ٩٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية قصيرة المدى لدعم المشروعات فى مصر بهدف تعزيز النمو الاقتصادى وإيجاد فائض عمل، كما وافق بنك التصدير والاستيراد الأمريكى على توفير ٨٠ مليون دولار كيقظة تأمينية لدعم قطاعات الاعتماد الصادرة عن المؤسسات المالية المصرية بغرض إنعاش الاقتصاد المصرى.

ويوحى هذا التطور فى نهج إدارة أوباما حول الديمقراطية فى مصر أنها فى البداية أرادت أن تثبت أنها تقدر أن الرئيس المصرى كان حليفًا للولايات المتحدة وأنه قد تعاون مع الإدارة الأمريكية فى سياستها فى الشرق الأوسط وخاصة حول الصراع الفلسطينى الإسرائيلى وحول إيران، غير أن هذا التقدير لم يصمد أمام تصاعد الاحتجاجات فى مصر واتساعها وإدراك أن ما كان النظام فى مصر يلوح به من أن التغيير فى مصر سوف يأتى بالإخوان المسلمين ويهدد علاقات التحالف بين مصر وأمريكا فضلًا عن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، حيث أثبتت الاحتجاجات أن الإخوان المسلمين لم يكونوا هم

المحركون لها وأنها أوسع كثيرًا، وأن حالة عدم الرضا والغضب من النظام أصبحت حالة مجتمعية. أن هذا التقييم للاحتجاجات المصرية هو الذى قاد إلى استخلاص أن النظام قد أصبح عبئًا على الولايات المتحدة ليس فقط فى مصر ولكن فى المنطقة بأسرها، وحتى الآن فإن الإدارة الأمريكية، فيما عبر "جون كيرى"، قد حسمت أمرها وأنهت الحيرة فى المواقف الأمريكية التقليدية بين تأييد الحكام وتأييد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

العلاقات المصرية الأمريكية بعد الثورة المصرية

منذ التحول الذى أحدثته مصر فى علاقاتها الدولية فى منتصف السبعينات ونقلت بذلك تعاونها واعتمادها على الاتحاد السوفيتى إلى التعاون والاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية وبفعل هذا التحول، لعبت الولايات المتحدة دورًا بارزًا فى الدبلوماسية التى عالجت تداعيات حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م ابتداء من التوصل إلى اتفاقيات فض الاشتباك حتى عقد مؤتمر "كامب ديفيد" ١٩٧٨م والذى أثمر عن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩م وغيرت بذلك الخريطة السياسية فى منطقة الشرق الأوسط.

منذ هذا التاريخ والعلاقات المصرية الأمريكية تتطور على ثلاث: دعائم الدعامة الأولى هى البحث المشترك عن تسوية سلمية للصراع العربى الإسرائيلى، والدعامة الثانية هى التعاون فى منطقة الخليج أما الدعامة الثالثة فهى العلاقات الثنائية وفى جوهرها المساعدات الأمريكية والتى بدأت واستمرت على مدى ثلاثين عامًا ففى أعقاب اتفاقية "كامب ديفيد" بلغت المساعدات الأمريكية لمصر بقيمة ٨٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية و١٠٣ مليار دولار مساعدات عسكرية، ووفقًا للخفض الذى أجرى على المساعدات الاقتصادية منذ عام ١٩٩٨م، بلغت الآن ٤٠٠ مليون دولار.

على الرغم من التعاون والتنسيق المصرى المشترك حول هذه القضايا إلا أن الأمر لم يخلو من بعض الغيوم التى تخللت العلاقة مثل سحب مصر سفيرها من إسرائيل عام ١٩٨٢م وحادث "اكيلى لاورد" عام ١٩٨٦م والتحفظات المصرية على فاعلية الدور

الأمريكى فى تحريك عملية السلام والضغط على إسرائيل، ومؤخرًا وخاصة خلال إدارة "جورج بوش" الابن المطالبات الأمريكية للنظام فى مصر بتبنى إجراءات إصلاحية وديمقراطية والمتعلقة بحقوق الإنسان غير أنه رغم هذه الغيوم خلال إدارة "جورج بوش" الابن فإن مصر قد استجابت لعدد من التوقعات الأمريكية مثل السماح بمرور السفن الأمريكية فى قناة السويس خلال الحرب على العراق وعقد اتفاقية "الكويز" مع إسرائيل وبيع الغاز المصرى لإسرائيل.

ويمجىء إدارة أوباما والمفاهيم التى تبنتها واتجاهها إلى تصحيح عدد من سياسات الإدارة السابقة ومن بينها قضية الترويج للديمقراطية وعدم الضغط على النظم من أجل تنفيذ إصلاحات ديمقراطية جاءت لكى تنبئ عن مرحلة استقرار وتقدم فى العلاقات المصرية الأمريكية وصدرت عن الإدارة الأمريكية عدد من الإشارات المطمئنة للنظام فى مصر مثل وقف المساعدات لمنظمات المجتمع المدنى المصرى التى لا تحظى بتأييد الحكومة المصرية.

وقد جاءت ثورة ٢٥ يناير لكى تمثل نقلة فى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع النظام المصرى حيث إن الإدارة الأمريكية وبعد أن تأكدت واستمرت واتسعت الثورة المصرية تبنت الإدارة موقفًا حاسمًا بمطالبة الرئيس المصرى السابق بالتنحى وترحيبها بالثورة المصرية واعتبرتها أنها ستمثل نموذجًا للديمقراطية فى منطقتها العربية وقد واكبت الإدارة الأمريكية هذا بالتأييد والإعراب عن استعدادها فى مساعدة الاقتصاد المصرى فقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلارى كلينتون" خلال زيارتها للقاهرة ١٧ مارس أن الإدارة الأمريكية تنوى تقديم حزمة من المساعدات تتضمن دعم التحول الاقتصادى لمصر وتعزيز المناطق الاستثمارية المؤهلة من خلال زيادة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة بدون جمارك، كما أعلنت الإدارة أنها تعمل مع مجموعة من أعضاء الكونجرس الأمريكى لإنشاء الصندوق المصرى الأمريكى لدعم استثمارات القطاع الخاص وسوف يبلغ رأسمال الصندوق ٦٠ مليون دولار، كما ستوفر المؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص عبر البحار مليارى دولار كدعم مالى لتشجيع استثمارات القطاع الخاص فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أوضح بيان من السفارة الأمريكية

فى القاهرة أن الولايات المتحدة أعلنت التزامها بتقديم ٩٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية قصيرة المدى لدعم المشروعات فى مصر بهدف تعزيز النمو الاقتصادى وإيجاد فائض عمل، كما وافق بنك التصدير والاستيراد الأمريكى على توفير ٨٠ مليون دولار كيقظة تأمينية لدعم قطاعات الاعتماد الصادرة عن المؤسسات المالية المصرية بغرض انعاش الاقتصاد المصرى.

وهكذا تدخل العلاقات المصرية الأمريكية مرحلة جديدة نتصور أنها ستكون أكثر صحية فى العلاقات السابقة وسوف تتصرف خلالها مصر من منطق الاستجابة للرغبات الشعبية فيما يتعلق بقضايا المنطقة، وسوف تكون العلاقات أكثر ندية تقوم على أساس الاحترام المتبادل كما سوف تغيب عن العلاقات الدعوات الأمريكية السابقة للإصلاح والديمقراطية فى مصر والتى تعتبر أحد عوامل تعكير العلاقات كما حدث خلال إدارة "بوش" الابن. غير أن هذا لا يستبعد أن العلاقات المصرية الأمريكية سوف تكون أكثر تعقيدًا باعتبار أن نظام ديمقراطى قائم على تعدد الأحزاب والتيارات المختلفة ستكون سياسته الخارجية استجابة للرغبات الشعبية وخاصة فيما يتعلق بقضايا المنطقة وحيث ستكون سياسة مصر الخارجية أكثر تأكيدًا لنفسها وبناء لعلاقات متوازنة مع كل القوى العالمية. وبالنسبة للولايات المتحدة، وايا كانت الإدارة التى ستحكمها، سوف تظل حريصة على علاقات جديدة وتعاونية مع مصر خاصة فى مجال التعاون الأمنى والاستخباراتى والتى كان العمود الفقرى للعلاقات على مدى العقود الماضية.

العدول عن تجميد الدرع الصاروخية في شرق أوروبا وتداعياتها

-١-

منذ حملته الانتخابية و"باراك أوباما" ينتقد السياسة الخارجية لإدارة "جورج بوش" الابن ومفاهيمها الإستراتيجية وأدائها فى المناطق الإقليمية والصراعات التى تنخرط فيها الولايات المتحدة. وقد تضمن هذا النقد وعدًا بتصحيح إن لم يكن العدول عن هذه السياسات. وهكذا عندما تولى "أوباما" الرئاسة تحدث عن "نهج جديد" فى السياسة الخارجية، جوهره هو العمل مع الآخرين والتعاون الدولى، والحوار والتفاوض حتى مع الخصوم. وحيث انتظر "جورج بوش" سنوات قبل أن يقترب من الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، بدا "أوباما" مصممًا على العمل فى هذه القضية وإحياء عملية السلام على أساس من مبادئ الدولة الفلسطينية وتجميد المستوطنات الإسرائيلية.

وقد كانت العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وروسيا مما خلفه "جورج بوش" لأوباما، وكان من بين عوامل التوتر المشروع التى تبنته إدارة "بوش" من بناء درع صاروخية فى شرق أوروبا تشمل نظامًا للرادار فى جمهورية التشيك، ونظام للصواريخ الاعتراضية فى بولندا، الأمر الذى أثار غضب واحتجاج روسيا، وبينما بررت إدارة "بوش" هذا النظام بأنه مصمم لمواجهة التهديد والصواريخ الإيرانية، اعتبره الزعماء الروس أنه موجه إلى الأمن الروسى وأنه يستهدف فى النهاية ضرب الأهداف الروسية.

ومنذ بداية إدارة "أوباما"، وضمن التوجه الذى جاءت به من إعادة تقييم والنظر فى مشروعات وسياسات إدارة "بوش"، كان واضحًا أن مشروع الدرع الصاروخية يُخضع لإعادة دراسة وتقييم، وهو ما انتهى بالفعل إلى الإعلان عن الرجوع عن هذا المشروع واستبداله بمشروع آخر أكثر جدوى اقتصاديًا وفنيًا.

وقد فسرت الإدارة الرجوع عن مشروع شرق أوروبا بأنه كان نتيجة إعادة تقييم للخطر والقدرات الإيرانية وأن الصواريخ الإيرانية لا تمثل تهديدًا مباشرًا لأراضى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الإدارة أنكرت أن يكون هذا الإلغاء لإرضاء روسيا أو استجابة لاعتراضاتها إلا أن الرجوع عن هذا المشروع قد قوبل بالترحيب من الزعماء الروس ووصفوا هذا العمل بالمسئول والشجاع، وأنه "يدعو إلى إجراءات أخرى"، وقد أوضحت موسكو هذه "الإجراءات الأخرى"، ينتظرون خطوات إيجابية أخرى من الإدارة الأمريكية مثل رفع القيود التى كانت مفروضة منذ العهد السوفيتى على التجارة الخارجية والتكنولوجيا. أما رد الفعل الروسى الآخر فكان حول المشروع الروسى لإقامة صواريخ إسكندر فى غرب روسيا فى الجيب الواقع بين ليتوانيا وبولندا، فعلى الرغم مما أُعْلن عن أن روسيا مقابل القرار الأمريكى سوف تقلع عن هذا المشروع، الآن العسكريين الروس عادوا فأعلنوا أن قرارًا لم يتخذ بعد فى هذا الشأن، ويبدو أن هذا التطور جاء بعد تصريحات أمريكية حول احتمال نشر الدرع الصاروخية بنسختها الجديدة فى منطقة جنوب القوقاز وقال مسئول عسكرى بارز: "إن روسيا تعارض أى شبكة دفاعية لا تشارك فى تأسيسها"، وكان مسئولون أمريكيون تحدثوا عن منطقة جنوب القوقاز على أساس أن نشر الدرع فيها سيكون أكثر فعالية فى مواجهة خطر الصواريخ الإيرانية، مما اعتبره إشارة مباشرة إلى أن الخطة الجديدة التى أعلن عنها "أوباما" تتضمن توجهًا لنشر منظومة دفاعية فى أذربيجان وجورجيا.

على الرغم من هذا فإن المراقبون قد توقعوا تأثيرًا إيجابيًا على المحادثات الجارية بين موسكو وواشنطن لتجديد معاهدة الأسلحة الإستراتيجية التى ينتهى أجلها نهاية هذا العام.

والسؤال الذى أثاره القرار الأمريكى هو ما إذا كان نتيجة لصفقة تقدم روسيا

بمقتضاها تنازلات حول الملف الإيرانى بتأييد فرض عقوبات قاسية على إيران ووقف بيع أسلحة متقدمة مثل طائرات IS300 إليها. غير أن الرئيس الروسى "ميدفيديف" نفى ذلك قائلا: إن روسيا لن تدفع أخطاء الإدارة السابقة.

أما التأثيرات الأخرى فكان لتأثير القرار الأمريكى على علاقات واشنطن بدول شرق أوروبا فقد اعتبر القرار أن شرق أوروبا لم تعد فى أولويات الإدارة الأمريكيه الجديدة، وأن العلاقات الحميمة التى نشأت خلال عهد "بوش" لن تعود كما كانت.

العدول عن تجميد الدرع الصاروخية
فى شرق أوروبا وتداعياتها

-٢-

عرضنا فى المقال السابق للقرار الإستراتيجى لإدارة أوباما بالعدول عن مشروع الدرع الصاروخية فى شرق أوروبا، وكيف اعتبر امتدادًا لنهج جديد لإدارة أوباما فى تصحيح وربما إلغاء سياسات إدارة "بوش" الخارجية، كما استعرضنا رد الفعل الروسى باعتبار أن روسيا كانت من أكثر المعارضين لهذا الدرع. فى هذا المقال نعرض لردود فعل وآثار القرار فى ثلاث مجالات: الأول السياسة الداخلية الأمريكية، والثانى، لدى حلف الناتو ولمستقبل العلاقات مع روسيا، أما المجال الثالث فهو كيف استقبل القرار فى إسرائيل ومدى خدمته لمصالحها. فداخليًا هاجم الجمهوريون قرار أوباما واعتبروه تقليلًا من خطر التهديدات الإيرانية وتعريضا للأمن القومى الأمريكى وهو ما رد عليه أوباما بأن القرار كان نتيجة لتقديرات المؤسسات العسكرية والاستخبارية الأمريكية والخطط البديلة له لن تدافع عن أمريكا فقط بل عن حلفائها كذلك.

وقال وزير الدفاع "روبرت جيتس": إن المنظومة الجديدة تتيح لنا نشر قدرات مضادة للصواريخ بسرعة كبيرة فى مواجهة تطور القدرات الصاروخية الإيرانية بسرعة تفوق تقديراتنا السابقة فى حين أن الدرع الصاروخية لن توفر أى حماية قبل عشر سنوات قادمة"، غير أن أوسع ردود الفعل فقد جاءت من حلف الأطلنطى وعلى لسان

سكرتيرها العام الجديد "راموسي"، ومن خلال أول خطاب رئيسى له وهو الخطاب الذى أُلقى بالتنسيق مع "واشنطن" ـ فى هذا الخطاب دعا سكرتير عام الحلف الجديد إلى تعاون جديد بين الحلف وروسيا حول التهديدات المشتركة وحول إمكانية ربط نظم الصواريخ الدفاعية الروسية والأمريكية والأطلنطية فى الوقت المناسب وإن كان المراقبون يلاحظون أن المعانى العملية لدعوة "راموسين" ليست واضحة فالحلف وروسيا تتعاون بالفعل فى نظم الصواريخ القصيرة المدى.

ونفى "راموسين" فى تعقيباته أن يكون مشروع الدرع الصاروخية قد ألغى "فالخطط الجديدة سوف تجعل القدرات جاهزة أقرب من المشروع السابق وسوف تزودنا بغطاء أوسع، وسوف يجعل من الممكن ضم كل الحلفاء وحماية كل الحلفاء، ولهذا ليس ثمة خوف من أن هذا سوف يضعف دفاع أى حليف. كذلك فضل "راموسين" مقترحات أخرى بما فيها تقييمًا مشتركًا للتهديدات الموجهة لأعضاء الناتو وروسيا وتعاونًا أوثق فى إجراءات مكافحة الإرهاب، كذلك قال"راموسين": إنه يريد أن يعيد تنشيط مجلس روسيا ـ الناتو. وقد جاء التعقيب الروسى على خطاب سكرتير عام الحلف بأنه "إيجابى جدًا وبناء جدًا".

ويجيء تكريس سكرتير عام الحلف خطابه الأول للعلاقات مع روسيا لكى ينقل رسالة مفادها أن الحلف يأخذ روسيا بشكل جاد كشريك عالمى. فى سياق هذا العرض الجديد لحلف الأطلنطى لبناء علاقات جديدة مع روسيا، يجب أن تذكر أن هذا العرض جاء بعد تدهور العلاقات بين الجانبين على أثر العمل العسكرى الروسى فى جورجيا فى أغسطس ٢٠٠٨، وبعد التوتر الناتج عن مقاومة روسيا لتشجيع الحلف كلا من جورجيا وأوكرانيا للانضمام للحلف. وعلى الرغم من أن "راموسي"ن لم يتطرق فى خطابه إلى جورجيا وأوكرانيا إلا أنه قال لاحقًا إنه ليس هناك عودة إلى الخلف فيما يتعلق بقرار الحلف ضم جورجيا وأوكرانيا لاحقًا، ووعيًا بمعنى هذا بالنسبة لروسيا قال: إنه من الأفضل أن يركز الجانبين على ما يجمعهما أكثر مما يفرقهما. أما رد الفعل الإسرائيلى على القرار الأمريكى فقد أعتبر بمثابة."كنز" لإسرائيل لأن البديل الذى اختاره "أوباما" وهو

استخدام الصواريخ المتنقلة فى البحر الأبيض المتوسط وهو ما يوفر لإسرائيل حماية غير محسوبة، وقد تحدث أستاذ أمريكى عن الفارق بين مشروع "بوش" ومشروع "أوباما" هو أن شبكة الصواريخ فى أوروبا كانت تستهدف الدفاع عن الأراضى الأمريكية من صواريخ إيرانية بعيدة المدى وبينما هدف الصواريخ المتنقلة حماية حلفاء أمريكا فى أوروبا والشرق الأوسط وخصوصًا تركيا وإسرائيل.

من سولت (١) إلى ستارت (٢)

وقع الرئيس الأمريكى باراك "أوباما"، والرئيس الروسى "فلاديمير ميدفيدف" فى "براج" فى ٨ إبريل الجارى اتفاقية للحد من أستخدام الأسلحة النووية والإستيراتيجية والتى ستعرف بـ ستارت ٢ وتقضى بخفض أسلحتها النووية بمقدار الثلث على مدى سبع سنوات.

وبداءة يستوقف النظر اختيار مدينة "براج" مقرًا لتوقيع الاتفاقية، فمنذ عام أطلق باراك "أوباما" منها دعوته لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، وكانت التشيك هى البلد التى دار حوله خلاف رئيسى بين "موسكو" و"واشنطن" حول المشروع الأمريكى لإقامة نظام مضاد للصواريخ حتى عدلت عنه إدارة أوباما واستبدلته بنظام آخر تقول: إنه سيكون أكثر كفاءة وأقل نفقات.

أما الاتفاقية الجديدة فإن فهمها لن يكتمل إلا فى السياق التاريخى للجهود التى بذلتها القوتان منذ العهد السوفيتى للحد من ترسانتهما النووية، وقد بدأت هذه الجهود بعد أزمة الصواريخ الكوبية ٢٢-٢٨ ديسمبر ١٩٦٢ وهى الأزمة التى نقلت إمكانية المواجهة النووية من التصور إلى مستوى الواقع.

وكان هذا الدرس هو الذى وجه القوتان إلى البدء فى خطوات احتواء هذا الخطر بالحد من ترسانتهما النووية والإستيراتيجية، وهى الخطوات التى أدت إلى التوصل عام ١٩٦٣ إلى اتفاقية "الحظر الجزئى للتجارب النووية" ثم معاهدة منع الانتشار النووى NPT عام ١٩٦٨ ومن ثم التصديق عليها عام ١٩٧١. والواقع أن الولايات المتحدة حتى بعد

رحيل "كيندى" هى التى اقترحت فى عهد "جوسون" البدء فى مفاوضات للحد من الأسلحة الإستراتيجية. إلا أن القادة السوفيت قرروا عدم الدخول فى هذه المفاوضات إلا بعد أن يتوصل الاتحاد السوفيتى إلى حالة التعادل Parity فى التسلح الإستراتيجى وهو ما حققوه بالتوصل إلى إطلاق الصواريخ العابرة للقارات. وعلى هذا بدأت المفاوضات فى العاصمة الفنلندية فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٩ وكان على هذه المحادثات أن تستمر لمدة عامين ونصف ولكى تنتهى إلى التوصل إلى اتفاقيتين يتم التوقيع عليهما فى موسكو فى ٢٦ مايو خلال مؤتمر القمة الأمريكى السوفيتى الأول، والذى سوف يدشن ما سيعرف بالوفاق الأمريكى السوفيتى، وهما اتفاقيتى:

أ ـ معاهدة حول تحديد نظم الصواريخ المضادة.

ب ـ الاتفاقية المؤقتة للحد من الأسلحة الهجومية، والتى ستعرف بـ SALT 1 وقد نصت الاتفاقية على أن مدة سريانها ستكون لمدة خمس سنوات، وأن من أهداف الطرفين متابعة إجراء مفاوضات نشطة بفرض التوصل إلى اتفاقية ثانية بأسرع وقت ممكن.

غير أن هذا الهدف ظل مراوغًا ولم يتحقق إلا فى عهد إدارة "كارتر" التى جاءت فى البداية بهدف إحياء عملية الوفاق التى كانت قد بدأت فى نهاية السبعينات، وتم التوصل إلى اتفاقية ثانية للحد من الأسلحة الإستراتيجية وتم توقيعها فى فيينا ١٩٧٩ فى اجتماع بين الرئيس الأمريكى "كارتر" والزعيم السوفيتى "برجينف".

غير أن الغزو السوفيتى لأفغانستان جاء لكى يحول التيار ويعصف بجهود إحياء عملية الوفاق ويعصف معها بمعاهدة SALT 2 حيث طلب الرئيس الأمريكى الذى وقعها، ضمن إجراءاته الأخرى للرد على التدخل السوفيتى فى أفغانستان من الكونجرس الأمريكى عدم التصديق على المعاهدة.

وفى ظل روح المصالحة التى جرت بعد مجىء الزعيم السوفيتى "جورباتشوف" والتى أدت إلى عدد من اللقاءات بينه وبين الرئيس الأمريكى "رونالد ريجان" كان من أهم ما حققته فى قمة جينيف ١٩-٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ هو الاستعداد للتفاوض لخفض أسلحتهما الهجومية بنسبة ٥٠٪ وكذلك تأكيد مبدأ التعادل ومبدأ الأمن المتبادل Equal Secretasry وهو ما كاد أن يتحقق فى قمة "ريكيا فيك" فى ديسمبر ١٩٨٦.

وقبل تفكك الاتحاد السوفيتى بشهور وقع الرئيس الأمريكى "بوش الأب" والزعيم السوفيتى "جورباتشوف" فى ٣١ يوليو ١٩٩١ اتفاقية ستارت Start الأولى وحلت محل معاهدتى Salt الموقعتين فى ١٩٧٢، ١٩٧٩ كما أشرنا سالفًا. وقد نصت Start الأولى على خفض عدد الرءوس النووية الأمريكية من ٩٩٨٦ إلى ٨٥٥٦ رأسًا وعدد الرءوس النووية من ١٠٢٣ إلى ٦٤٤٩ رأس ولمدة ٧ سنوات.

أما فى العهد الروسى فقد وقع الرئيسان الأمريكى "جورج بوش" الأب والرئيس "بوريس يلتسن" على معاهدة ستارت الثانية التى نصت على خفض الترسانتين النوويتين الإستراتيجية الأمريكية والروسية بنسبة الثلثين خلال السنوات السبع إلى دخول المعاهدة حيذ التنفيذ، غير أن الاتفاقية لم تدخل حيذ التنفيذ إذ اشترطت روسيا أن تبقى "واشنطن" على معاهدة الدرع لمصادرة الصواريخ المضادة الباليتينية IBM إلا أن الولايات المتحدة فى عهد "بوش الابن" انسحبت من المعاهدة عام ٢٠٠٢. وهكذا تحل الاتفاقية الجديدة محل اتفاقية ستارت الأولى الموقعة عام ١٩٩١ ولكى تصبح ستارت ٢ ومدتها ١٠ سنوات قابلة للتجديد خمس سنوات أخرى. وفى رد الفعل المباشر على التوصل إلى الاتفاقية الجديدة أعلن "أوباما" أنه "بهذا الاتفاق ترسل الولايات المتحدة وروسيا، أكبر قوتين نوويتين فى العالم، إشارة واضحة على أننا نعتزم تولى دور قيادى فى عملية الحد من انتشار الأسلحة النووية فى العالم.."، غير أن "أوباما" تعدى هذا النطاق لكى يربط بين هذه الاتفاقية وبين وعده بإعطاء "انطلاقة جديدة" للعلاقات بين البلدين اللذين يقوم بينهما تعاون وثيق على صعيدى أفغانستان والملف النووى الإيرانى" أما رد الفعل الروسى فقد اعتبر أن "المعاهدة الجديدة ترفع مستوى التعاون الروسى الأمريكى فى تطوير علاقات إستراتيجية جديدة".

ويبقى أن ننتظر كى نرى ما إذا كان التوصل إلى إتفاقية ستارت -٢- سوف يحقق ما تتوقعه الإدارة الأمريكية من أن تؤثر فى سلوك روسيا الدولى ونحو التعاون فى قضايا إستراتيجية، تمام مثلما توقع "هنرى كسينجر" عندما وقعت معاهدة سولت ١ عام ١٩٧٢ مع الاتحاد السوفيتى وحديثه عن علاقة الارتباط Linkage التى ستنشأ وتؤثر على السلوك الدولى للاتحاد السوفيتى وهو ما لم يتحقق بالشكل الذى توقعه "كسينجر" حيث

تعرضت علاقات القوتين بعد ذلك لعدد من التوترات ابتداء من حرب أكتوبر فى الشرق الأوسط.

ويبقى أن ننتظر تأثير اتفاقية ستارت -٢- على السلوك الروسى وإن كان ثمة مقدمات حول سلوك الروس أكثر تعاونًا فقد أعقب الاتفاقية اقتراب روسيا من قبول الجهود الأمريكية لاستصدار قرار من مجلس الأمن لفرض عقوبات إضافية على إيران، وكذلك مؤشرات التعاون والتنسيق بين البلدين فى الإعداد لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار، وكان من مظاهر هذا التنسيق الورقة الأمريكية الروسية التى قدمت للجانب العربى اتصالا بالمطلب العربى لتنفيذ قرار مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥ بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل، فقد ربطت الورقة الروسية الأمريكية بين ذلك وبين التوصل إلى سلام شامل فى الشرق الأوسط.

على النطاق الأطلنطى يبدو أن التوصل مع روسيا إلى اتفاقية ستارت -٢- بخفض الصواريخ النووية الإستراتيجية قد حفز حلف شمال الأطلنطى والولايات المتحدة إلى أن إحياء اتفاقية أساسية حول الأسلحة التقليدية فى أوروبا. وسوف يشكل الجهد الجديد جزءًا من ثلاث من أجزاء يهدف إلى تنشيط علاقة الناتو روسيا، كما تتضمن الخطة أيضًا دعوة روسيا للانضمام إلى الدرع الصاروخى البلاستيكى التى تخطط الولايات المتحدة والناتو لنشره عبر أوروبا، كما يتطلع الناتو إلى خفض بعض من أسلحته النووية التكتيكية، وكما عبر "راموسيين" سكرتير عام حلف الأطلنطى فإنه إذا ما استطعنا أن نحقق تقدمًا فيما يتعلق بنزع السلاح النووى، فإنه سوف يؤدى أيضًا إلى نزع السلاح أو خفض اعتماد التحالف على الدرع النووى وبوجه عام تحسين العلاقة بين الناتو وروسيا.

عـالم مستعـاد

استُعير عنوان هذا المقال من عنوان كتاب "هنرى كسينجر" World restoted والذى أستعاد فيه دبلوماسية ما بعد الحرب النابليونية وحيث صاغ دبلوماسيون عظام من أمثال "بسمارك" و"ميترنيخ" وكاسترله نظاما The concert of Europe ضمن لأوروبا قرابة مائة عام من السلام.

أما عالمى المستعاد فهو عملى فى بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى ١٩٦٣-١٩٧٤، وهى الخبرة التى بدأت فى برامج عاصمة تشيكوسلوفاكيا فى أوائل الستينات وكانت فى هذا الوقت من أكثر دول أوروبا الشرقية ولاء للاتحاد السوفيتى وتطبيقًا لأيدلوجيته ونظامه السياسى والاقتصادى. غير أنه رغم قبضة النظام فى تشيكوسلوفاكيا فى هذا الوقت إلا أن هذا لم يمنع من ظهور حركات احتجاجية ومعارضة قادها كتاب ومثقفون واستخدموا مجلاتهم ودورياتهم الثقافية منبرًا لأفكارهم.

وفى تتبعى لهذه الحركة كنت أشعر أن شيئًا ما يتبلور وهو ما جرى فى أوائل عام ١٩٦٨ عندما رضخ النظام لضغط هذه الحركة وتخلى رئيس الجمهورية وسكرتير أول الحزب عن مناصبهم وتولى شخصية جديدة هى "ألكسندر دوبتشيك" وجاء ببرنامج لخصه فى "اشتراكية ذات وجه إنسانى" غير أنه يبدو أن الاتحاد السوفيتى لم يرضَ عن هذا البرنامج وتطبيقاته التى بدأت واعتبرها تهديدًا للنظام الاشتراكى الأمر الذى دفعه هو وعدد من البلدان الاشتراكية إلى غزو تشيكوسلوفاكيا فى أغسطس عام ١٩٦٨.

وأذكر أنه عندما عدت للقاهرة كتبت دراسة عن ما أصبح يسمى "بالأزمة التشيكوسلوفاكية" ناقضت الأوضاع فى "تشيكوسلوفاكيا" منذ أن بدأت تتطور فى أوائل الستينات ودوافع السوفيت من الغزو وانعكاساته الدولية.

وقد فهمت أن هذه الدراسة وصلت إلى الرئيس عبد الناصر الذى عبر عن رضاه عنها رغم ما كانت تتضمنه من نقد لسياسات السوفيت فى التحكم فى بلدان أوروبا الشرقية.

تذكرت هذا كله وأنا أقف مؤخرًا وبعد ٤٥ عامًا تحت تمثال الأمير التشيكى "فاتسلاف" الذى يتوسط ميدانه وحيث حرق طالب الفلسفة التشيكى نفسه احتجاجًا على الغزو السوفيتى.

بعد مرور هذه الحقبة وجدت الطبيعة السخية الفاتنة ما زالت كما كانت منذ قرون وكذلك الآثار والرموز التاريخية مثل القلعة "The Castle" التى بدأ بناؤها فى القرن التاسع واستكملتها الأسرات التى توالت على البلاد و"كوبرى تشارلز" "Charles bridge" الذى بُنى فى القرن الثالث عشر وكان أول كوبرى فى أوروبا وعلى مقربة منه جامعة "تشارلز"، وبقيت "براج" كما كانت المدينة الذهبية The golden city باعتبار الآلاف من قبابها الذهبية، أما ما تغير فهو وجه الحياة فى كل تفاصيله بفعل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تعرضت لها "تشيكوسلوفاكيا" فى أواخر الثمانينات هى وبلدان شرق أوروبا على أثر سقوط النظم الاشتراكية فيها. الشىء الذى افتقدته خلال زيارتى "لبرج" هو الخدمات الثقافية الرخيصة التى كانت متاحة فى العهد الاشتراكى، والذى مكنتنى آنذاك من أن أكون مكتبة من مئات الأعمال الموسيقية لموسيقيين كبار مثل التشيكى "أنطون دفورجاك" و"فردريك سمتنا" والبولنديين "فرانزليست" و"شوبان" والمجرى "بيلا بارتوك" فضلًا عن الموسيقيين الروس العظام: "تشايكوفسكى" و"رحمانينون" و"ريمسكى كورسيكوف" وغيرهم.

وقد شملت زيارتى الأخيرة زيارة المجر، وكنت خلال سنوات عملى فى الستينات أتردد عليها وألمس آثار ووقع النظام الحاكم عليها وخاصة بعد الغزو السوفيتى عام ١٩٥٦ والإطاحة بالزعيم المجرى "جومولكا" الذى أراد أن يدخل إصلاحات على النظام الاقتصادى والاجتماعى. ومثل "براج" بدت الطبيعة فى "بودابست" كما كانت

وكذلك آثارها التاريخية من مئات الكاتدرائيات والكنائس والمتاحف وإن كانت يد التجديد قد امتدت إليها.

أما وجه الحياة وتفاصيله فقد تغير أيضًا بفضل التحولات الاقتصادية والاجتماعية وسيادة النمط الغربى وهو ما هيأ البلدان للدخول فى منظومة دول غرب أوروبا مثلما تطورت فى هياكلها ومؤسساتها منذ الخمسينات ووصلت قمتها فى الاتحاد الأوروبى والتى أصبحت "تشيكوسلوفاكيا" والمجر أعضاء فيه. وسوف يظل علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع يتدارسون الطريقة السلسلة والمنتظمة التى انتقلت بها بلدان مثل "تشيكوسلوفاكيا" والمجر من النظام السلطوى إلى النظام الديمقراطى فى نموذجه الغربى الكامل، ومن الاقتصاد المركزى المخطط إلى اقتصاديات السوق بأدواته وآلياته، وإلى أن تستوعب البلدان تطبيق معايير وقوانين وقواعد العمل والحياة فى دول الاتحاد الأوروبى فى كل تفاصيلها، وهى القواعد التى تضمنتها ٨٠.٠٠٠ صفحة فى ٤٣ مجلد!

خيارات الصين الإستراتيجية

لم يعد المؤرخون والمحللون للنظام الدولى ولعلاقات القوى يتحدثون عن "ما بعد الحرب الباردة" وإنما عن "ما بعد بعد الحرب الباردة"، فإذا كان انهيار الاتحاد السوفيتى قد بشر بظهور "ما بعد الحرب الباردة" فإن أحداثا مثل الحرب الروسية على جورجيا فى أغسطس ٢٠٠٨ والتى أظهرت عجز الولايات المتحدة والغرب، والأزمة المالية العالمية التى كشفت انتهاء القيادة الأمريكية للنظام المالى العالمى، وانتشار فيروس H1N1، كل هذا قد ينبئ عن عصر "ما بعد بعد الحرب الباردة".

فى مثل هذه الظروف فإن قوى عظمى مثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين وروسيا والهند، لا بد أنها تعيد التفكير فى صياغة خياراتها الإستراتيجية وماهية المبادئ التى ترتكز عليها فى التعامل مع هذه المتغيرات العالمية.

نركز فى هذا المقال على خيارات الصين الإستراتيجية كما تصورها محللون وخبراء صينيين على مدى العامين الماضيين وتظهر فى مجلاتهم ودورياتهم، وكذلك كما بدأ فى مؤتمرات الحزب الشيوعى الصينى وكان آخرها المؤتمر السابع عشر ولجنته التنفيذية والذى استخلص أن العالم يعيش "فترة من التطور والتغيير والتكيف العظيم"، ومؤتمرات السفراء الصينيين وخطب وبيانات القادة الصينيين فى الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، والتى أكدت التطور الجديد والأفكار الجديدة والملامح الجديدة لسياسة الصين الخارجية، ويشكل يتكيف مع التحولات الدولية.

وأول ما نبه إليه هذا الفكر الصينى أن الصين تحتاج على أن تواصل سياستها فى

الإصلاح والانفتاح لكى تحافظ على استقرارها الداخلى فى المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وفى نفس الوقت فإن الصين تحتاج إلى أن تواكب الزمن فى العلاقات الدولية فما دامت العولمة تربط الصين مع مصير العالم فإن الصين يجب أن تكون أكثر حساسية للتغيرات فى النظام العالمى وأن تستجيب ـ بإحساس بالعجلة ـ للتحولات الجارية.

وباعتبار أن معظم هؤلاء الباحثين الصينيين يحددون وضع الصين بأنه رباعى الأبعاد four in one فهى دولة نامية developing وسوف تظل كذلك لفترة طويلة، وهى دولة بازغة emerging وهى قوة عالمية world class power، وهى قوة إقليمية ذات نفوذ عالمى أكيد، وأخيرا فإن الصين تعامل باعتبارها "شبه قوة أعظم" quasi superpower. وفى ظل هذه الأبعاد فإن الصين تحتاج إلى التنوع فى دبلوماسيتها لكى تعكس هذه الهويات المتعددة. ورغم أن الصين ما زالت فقط فى مرحلتها الوسطى فى عملية تصنيفها، فإن الصين لا تستطيع أن تتفادى مسئوليتها كقوة عالمية. وباعتبار أن الصين فى المجال الاقتصادى قوة صاعدة فإنها تحتاج أن تعولم اقتصادها وتحدث modernize قواها العسكرية، كما تحتاج ليس فقط الإسراع فى الإصلاح وإعادة هيكلة نظامها المالى الداخلى، ولكن أيضا أن تلعب دورًا إيجابيًّا فى إعادة هيكلة النظام العالمى مع مجموعة G20 الوليدة.

وفى إعادة تكييف الصين لمفاهيم سياستها، فإن هذا الفكر الصينى يعتبر أن واشنطن ستبقى قوة أعظم وهى بهذا المعنى حاسمة بالنسبة لمصالح الصين الجوهرية، ومع مجىء إدارة أوباما فإن ثمة حاجة لإطار جديد للعلاقات الثنائية لإدارة عملية التعامل مع الأزمة المالية العالمية، والتغير المناخى. فى هذا السياق فإنه من المأمول أن تستطيع القوتان دعم استجابتهما للأزمات ودعم ثقتهما الإستراتيجية المتبادلة وتوسيع نطاقه حتى يمكن نزع فتيل صراعات محتملة فى المستقبل.

وعند هذا التفكير فإن العلاقات مع قوى كبرى مثل روسيا وأوروبا واليابان والهند لها أيضًا أهمية كبرى، فالصين ليس مقدرًا أن تكون حتمًا القوة الكبرى الثانية فى العالم، فمثل هذه الدول لديها إمكانات يمكن أن تتجاوز الصين، وعلى هذا فإنه يمكن للصين أن تكيف إلى أكبر حد ممكن علاقاتها مع هذه الدول على أساس من هذا الواقع وأن تصفى

معها أى عداء ممكن. ولا يغفل الفكر الصينى فى رؤيته لخيارات الصين الإستراتيجية التشديد على وجوب أن تجاهد الصين من أجل دعم علاقاتها مع الدول النامية الأخرى، ذلك أن دولًا مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا تحاول أن تمسك بالدور القيادى فى تمثيل العالم النامى.

وهكذا ينبه الفكر الصينى إلى التحديات التى تواجه الصين فى صعودها: فالولايات المتحدة - رغم القيود التى بدأت ترد على قوتها - تظل هى القوة الأعظم، ورغم مستويات النمو الصينى ومع ما يتوقعه لها البعض أن تصبح القوة الثانية اقتصاديًا فى العالم، إلا أن ثمة قوة أخرى مثل أوروبا، والهند، وروسيا يمكن أن تنافسها وتتجاوزها، وفى إطار العالم النامى، فإن بلدانًا مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا تعمل على انتزاع قيادة هذا العالم.

في حالة ومستقبل العلاقات الأمريكية الصينية

فى الولايات المتحدة كما فى الصين أصبحت العلاقات الأمريكية الصينية توصف بأنها أكثر العلاقات الثنائية أهمية فى العالم باعتبار أن كلا البلدين هما أوسع الأسواق فى العالم، وإنه فى السنوات الأخيرة فإن البلدين معًا ساهما بأكثر من ٥٠٪ من النمو الاقتصادى فى العالم، وباعتبار ما أظهرته الأزمة الاقتصادية العالمية من أهمية التعاون الأمريكى الصينى فى أوقات الأزمات، وما يبدو واضحًا من أن هناك العديد من القضايا العالمية مثل التغيير المناخى والبيئة، وكوريا الشمالية تحتاج فيها الولايات المتحدة لتعاون الصين لذلك ليس غريبًا أن تكون حالة ومستقبل العلاقات بين القوتين موضع اهتمام وفحص ومناقشة دائمة وتحليل للقضايا التى تجمعهما وتلك التى تفرقهما.

وقد كان آخر المساهمات الصينية هى الدراسة التى كتبها باحثان صينيان فى دورية "Foreign affairs journal" عدد صيف ٢٠٠٩ تحت عنوان: Sino- us cooperation; historical, opportunities, challenges and responsibilities.

وبدا الباحثان بالتأكيد على الأهمية التى أصبحت عليها علاقات البلدين إلى الحد الذى دعا له البعض إلى تأسيس g2، ويعتبرون أن هذه المجموعة تمثل فى الواقع قلب مجموعة العشرين g20 بما يعنى أن التفاعل بين الصين والولايات المتحدة أصبح يحدد مستقبل النظام المالى العالمى، كذلك يذهب البعض أن الصين سوف تأخذ مكان الولايات المتحدة باعتبارها القوى الأعظم فى القرن الواحد والعشرين. أما أصحاب الدراسة فهما يستخلصان أن التعاون الصينى الأمريكى يشكل فرصة تاريخية فى الوقت الذى يحتوى على تحديات كاملة.

وفى نظر الكاتبين فإن حساسية العلاقات الثنائية بين البلدين تكمن أولًا فى حتمية استمرار التصادمات حول عدة مصالح قومية أساسية والمصالح الأساسية الصينية يمكن أن تتلخص فى سيادتها، وأمنها وتنميتها، فيما تعتبر الولايات المتحدة الأمن، والديمقراطية، والرخاء هى مصالحها الأساسية، وتتضمن مصالح السيادة الصينية مسألة تايوان وقضايا متعلقة بالتبت، والتى تمثل الولايات المتحدة أكثر العوامل الخارجية أهمية فى حلها.

وثانيًا فإن كلا البلدين لا تتفقان كلية حول قضايا القيم. فالتدخل من الولايات المتحدة يعكر استقرار الصين الداخلى وتفاعلها الطبيعى مع العالم الخارجى.

ولا تقتصر أهمية علاقة التعاون الصينى الأمريكى على الاقتصاد العالمى ولكنها تؤثر بشكل متزايد على الجيوبوليتيكا العالمية، فإذا استطاعت الولايات المتحدة والصين أن يحققها علاقة استقرار دائم فى المنطقة المتبادلة و"الكسب للجميع" من خلال الحوار وكذلك المنافسة ستكون حقيقة لا جدال فيها للعالم كله.

وفى رأى الدراسة أن هذا ممكن لعدة أسباب: أولها أنه رغم التراجع النسبى لقوة الولايات المتحدة، فإنها ما زالت تمتلك قدرة قوة لكى تستفيد وإنها سوف تظل القوة الأولى فى العالم لسنوات قادمة، أما السبب الثانى فهو أن الصين ليس لديها النية لكى تتحدى وضع الولايات المتحدة نظرًا ليس فقط للفجوة بين قوة الصين مقارنة بالولايات المتحدة ولكن أيضًا لهدفها الإستراتيجى والذى يسعى للمساعدة فى سيادة عالم متناغم harmonious وتأسيس تعاون متساوى ومتبادل مقارنة مع كل الأقطار الأخرى لتحقيق الرخاء مشترك.

وثالثًا فإن كلا من الشعبين الصينى والأمريكى لديها أمال قوية للتعاون وقادتها لديهم الحكمة الإستراتيجية والشجاعة للتعامل مع المشكلات المختلفة فى علاقاتها.

وفى دراسة أخرى فى نفس الدورية ناقش باحث آخر هو weng yushen عددًا من المفاهيم الأمريكية حول مستقبل العلاقة الصينية الأمريكية، من هذه المفاهيم ما يصدر عن الاقتصاد الأمريكى Niall ferguson والذى دعا إلى مفاهيم جديدة أسماه chimevica تقوم على أساس أن أمريكا والصين قد دخل مرحلة علاقة تعايشية،

فالولايات المتحدة هى أكبر مستهلك والصين أكبر مدخر. أما المفهوم الثانى فهو الذى صدر عن "زبجنيو برجنسكى" فى يناير ٢٠٠٩ والذى دعا إلى تشكيل g2 غير رسمية وأن علاقة أمريكا مع الصين يجب أن تكون مشاركة شاملة تتوازى مع علاقتهما مع أوروبا واليابان.

ويستخلص الباحث من هذه المفاهيم عددًا من العوامل المشتركة التى تجمعها أولها أنه فى عالم متغير فإن هذه المفاهيم تعترف أو تقبل حقيقة صعود الصين السريع ونفوذ الصين العالمى الجوهرى والفرص أكثر من التحديات التى تحققها مفاهيم الصين الدبلوماسية فى "بناء عالم متناسق" وتعاون متبادل win win coperation.

أما العامل المشترك الثالث فى هذه المفاهيم فهو أنها جميعًا تعتقد أنه فى التعاون على مستوى عالٍ بين الصين والولايات المتحدة سوف تصدر تفيد الأخيرة وخاصة فى التعامل مع الأزمة العالمية.

غير أن الباحث أبدى تحفظات على هذه المفاهيم ويعتبر أنه سيكون من السذاجة الضرر التصرف على أساس chimerica, china- US Duet أو G2 بين الصين والولايات المتحدة أو البحث عن حكم مشترك للعالم، وذلك لعدة أسباب أولها أنها لا يتفق مع اعتبار الصين قوة نامية اشتراكية رئيسية، كما أن قوة الصين تقصر عن هذا الهدف، كما أن الولايات المتحدة التى تسمح لأن تلعب الصين الدويتو على أساس متساوٍ، ورابعًا إذا ما أطلق مفهوم الدويتو الصينى الأمريكى فإن كل الدول النامية سوف تعارضه وكذلك الاتحاد الأوروبى وروسيا وكندا واليابان وبهذا الشكل تصبح الصين فى عزلة كاملة.

وهكذا تعكس هذه الدراسات التقييم والفهم الصحيح لقوة الصين كقوة نامية لا تسعى للهيمنة ولا تقدر عليها، كما لا تنكر أنه رغم الأزمات التى تمر بها الولايات المتحدة إلا أنها ستظل لسنوات قادمة القوة الأعظم الأولى فى العالم وتبدو دقة وواقعية هذه الرؤية الصينية للعلاقات الأمريكية الصينية لمفاهيم أمريكية تنادى بثنائية أمريكية صينية أو تتحدث عن تطابق مطلق بين القوتين مثل chimerical ويدرك أن مثل هذه المفاهيم سوف يرفضها العالم وتنتهى بعزلة الصين.

في الحوار الإستراتيجي الصيني الأمريكي

على الرغم من أن إدارة "جورج بوش الابن" وبعد أن أدركت أهمية علاقات مستقرة وإيجابية بين الولايات المتحدة والصين هي التي أطلقت الحوار الإستراتيجي الاقتصادي والسياسي بين البلدين، فإن إدارة أوباما كانت مبكرة في استمرار هذا الحوار وتنميته، ففي الأسبوع الأخير من يوليو ٢٠٠٩ انعقدت جولة هذا الحوار الذي رأسه من الجانب الصيني نائب رئيس الوزراء الصيني للشئون الاقتصادية Wang Qishen ومن الجانب الأمريكي وزير الخزانة Geithmer، ووزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون".

وللتأكيد على أهمية الحوار استقبل الرئيس الأمريكي أوباما الوفد الصيني. في هذا اللقاء قال "أوباما" إن الروابط بين الولايات المتحدة والصين هي روابط مهمة مثل أي روابط ثنائية في العالم واعتبر أن الولايات المتحدة والصين تشتركان في مصالح مشتركة، فإذا ما دفعنا بهذه المصالح من خلال التعاون فإن شعوبنا سوف تكون أفضل لأن قدرتنا على أن نكون شركاء هي مطالب أولى للتقدم حول معظم التحديات الضاغطة العالمية.

وعدد أوباما القضايا التي على كلٍّ من البلدين أن تناقشاها في السياسة الاقتصادية، والتغير المناخي، والتكنولوجيا النظيفة، وعدم الانتشار النووي والتهديدات الأخرى والتعامل مع المشكلات الإنسانية مثل دارفور، حول هذه القضايا اعتبر "أوباما" أن أي أمة واحدة لا تستطيع أن تواجه تحديات القرن الواحد والعشرين بمفردها، وهذه هي الحقيقة الأساسية التي تفرض علينا التعاون.

وفي الوقت الذي أكد فيه "أوباما" على المصالح المشتركة، والأهداف المشتركة، إلا أنه

دعا "بكين" أن تحترم حقوق الأقليات العرقية والدينية، وقد فعل هذا بلغة ولهجة دبلوماسية، فإشارته للاختلاف حول حقوق الإنسان قال إن ـ مثلما فعل فى خطابه فى القاهرة ـ فإن دين وثقافة كل الشعوب يجب أن تحترم وأن كل الشعوب يجب أن تكون حرة فى أن تعبر عن نفسها وهذا يتضمن الأقليات العرقية والدينية فى الصين. وفى رأى أوباما فإن هذه الاختلافات يجب أن تضيق من خلال نطاق واسع من التبادلات بين حكوماتها والروابط المتزايدة بين الأفراد.

ولإدراكه لحساسية مثل هذه القضية بالنسبة للصينيين، فإن أوباما قد صاغ حديثه عنها بعناية وبكلمات تظهر الاحترام والتفهم للتقاليد والإنجازات الصينية معبرًا أن الولايات المتحدة تحترم التقدم الذى حققته الصين بإخراج ملايين من الشعب الصينى من الفقر مثلما تحترم حضارة الصين القديمة والإنجازات الرائعة "إلا أننا نعتقد أيضًا وبقوة أن كل الشعوب يجب أن تكون حرة فى التعبير عن نفسها" ـ ولم يُبْدِ أوباما أى إشارة خاصة للصدمات الأخيرة فى غرب الصين والتى مات فيها العشرات. وأردف ذلك بقوله: إن الولايات المتحدة تثريها روابطها مع الصين ومجتمعها الذى وصفه بأنه عريق وديناميكى. وقد أثار أوباما الجدل الداخلى الدائر فى الولايات المتحدة والصين حول طبيعة العلاقات بين البلدين فقال: دعونا نكون أمناء والبعض فى الصين يعتقد أن أمريكا سوف تحاول احتواء طموحات الصين، والبعض فى أمريكا يتصور أن هناك شيئًا تخافه من صعود الصين. وقد اختلف أوباما مع الرأيين قائلاً كما فعل مع روسيا ـ إنه يريد أن يرى الصين قوية ومزدهرة وعضوًا ناجحًا فى رابطة الأمم.

وفى الوقت الذى سوف تحوم فيه القضايا الإيرانية بشكل واسع فى الحوار مثل كوريا الشمالية، فإن معظم النقاش سوف يدور حول الروابط الاقتصادية بين البلدين بما فيها قضايا العملة وثمة إشارات حول استعادة اقتصاد البلدين لصحتهما حيث عبر نائب رئيس الوزراء الصينى أنه واثق أن الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت تتحسن، وفى هذا الشأن ركز أوباما على الحاجة أن يدخر الأمريكيين بشكل أكثر. وأن ينفق المستهلكون الصينيون بشكل أكثر ووضع النمو على قاعدة أكثر استدامة، وفى لقائه مع الوفد الصينى اتخذ أوباما خطاً صارمًا تجاه كوريا الشمالية وإيران قائلًا: إن كوريا الشمالية يجب أن تحث

على هجر برنامجها النووى وأن تمنع إيران من أن تمتلك قنبلة، فلا الولايات المتحدة ولا الصين لهما مصلحة فى أن يمتلك الإرهابيين قنبلة، أو أن يتفجر سباق تسلح فى شرق آسيا. أما الجانب الصينى فإنه شأن "أوباما" ألمح إلى الخلافات بين الولايات المتحدة والصين قائلا: "إن الولايات المتحدة لن تكون أبدًا الصين ولن تصبح الصين أبدًا الولايات المتحدة" ولكنه لاحظ أن الغليان العالمى، مثل الأزمة الاقتصادية الحالية توحد البلدين، "فنحن فعليًا فى نفس القارب الذى ضربته رياح عاتية وأمواج ضخمة".

وهكذا يكشف لنا هذا الحوار وقضاياه الواقع الذى سيظل يميز علاقات البلدين، وهو واقع مثلما يتضمن الاختلافات، وأن لكل قيمها وخصائصها الخاصة، إلا أنهما فى نفس الوقت يجمعهما مصالح مشتركة تفرض عليهما الحوار والتعاون حول قضايا إستراتيجية وعالمية لا تستطيع أيا منهما مواجهتها بمفردها.

الصين وأمريكا .... منافس أم شريك؟

ضمن زيارته الآسيوية فى نهاية نوفمبر، زار الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" الصين، ويقف وراء هذه الزيارة تاريخ طويل من العلاقات المعقدة التى شملت الخصومة والعداء ومحاولات الاحتواء من جانب أمريكا، كما شملت عملية الانفتاح التى بدأتها إدارة الرئيس الأمريكى "نيكسون" ومستشاره للأمن القومى "كيسنجر" عام ١٩٧٢، وحيث بدا "نيكسون" مصممًا على ألا يضيع فرصة لتحسين العلاقات مع الصين معتبرًا أن هذا عمل حيوى من زاوية المدى البعيد لسياسته، وقد شجع "نيكسون" على هذا الاتجاه أنه مع هذا الوقت كان قد أصبح واضحًا أن العداء الأمريكى للصين الذى ساد منذ عام ١٩٥٣ لم يكن لديه ما يبرره أو أنه كان مفيدًا للأهداف الأمريكية العريضة بل إنه لم يكن طبيعيًا، فبغض النظر عن خلافاتهم حول تايوان فلم يكن هناك مسائل حياة أو موت بينهم أو أى مشكلات تتضمن صدامات فى المصالح المادية، وكان العداء الأمريكى للصين الشيوعية نتاج غير مباشر لسياسة الاحتواء الأمريكية والعالمية، وليست نتيجة مباشرة لصدام أساسى فى مصالحهم الوطنية. بالإضافة على هذه الاعتبارات التاريخية كان ثمة عملية أخرى تتعلق ببدء إدراك الولايات المتحدة أن مقدرتها على منع الصين من أن تأخذ مكانها فى الأمم المتحدة آخذة فى الضعف وأن سياسة سلبية تمامًا تجاه الصين إنما تواجه الهزيمة، كما أنه بالإضافة إلى النزاع السوفيتى الصينى أصبح واضحًا أنه لم يعد من الممكن تلافيه كما بدأ أنه من الحماقة الاستمرار فى سياسة العداء المستحكم تجاه بلد كان تعداده وقتئذ ٨٠٠ مليون نسمة وله مثل هذه الإمكانات الاقتصادية والعسكرية.

ومنذ أن استكملت إدارة كارتر إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع "بكين" تدور فى

الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الفكرى والسياسى جدلًا ونقاشًا حول ما إذا كانت الصين سوف تبرز كقوة أعظم وتلعب دورًا مشابهًا للدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة أم أنها ستتبع نموذج اليابان فى الاكتفاء بمكان العملاق الاقتصادى.

فى الإجابة عن هذا السؤال الرئيسى ظهرت مدرستان فى التفكير الأمريكى تتجادلان وتختلفان حول أسلوب التعامل مع الصين: هل تواصل الولايات المتحدة دعم الانفتاح معها وبناء "مشاركة" حول القضايا المختلفة، أم تتبع سياسة الاحتواء "containmemt" شبيهة بتلك التى اتبعتها مع الاتحاد السوفيتى عندما برز كقوة منافسة بعد الحرب الثانية؟

فى هذا الجدل الواسع اعتمدت المدرسة التى دعت إلى الحذر من الصين والعمل على احتوائها على تنبؤها بصعود الصين كقوة "محاربة" belligerent مما سيؤدى حتمًا إلى عدم الاستقرار فى آسيا وبصورة تتحدى المصالح الحيوية الأمريكية، كما توقعت هذه المدرسة أن الصين القوية ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الإقليمية، الأمر الذى يلزم أن تواجهه الولايات بحسم ودعم حلفائها على الحدود وزيادة انتشار القوة الأمريكية فى آسيا.

أما المدرسية الثانية التى تبنت الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين ومواصلة الانفتاح عليها، فهى تبدأ من مقدمة أن الولايات المتحدة لا تواجه اليوم علاقة أكثر تحديًا بأكثر مما تواجه مع الصين، وأنه مع مطلع قرن جديد فإن علاقاتها مع الصين ستحدد مدى وجودها فى آسيا، أسرع مناطق العالم نموًا، وهو ما يبرر أن تكون الولايات المتحدة قادرة على أن ترتبط بشكل خلاق مع أكثر دول العالم سكانًا. كما تنطلق هذه المدرسة من افتراض أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوى إلا أن نياتها فى حالة سيولة بحيث إن استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين سيحقق نبوءة لم تتحقق بعد. من هنا تدعو هذه المدرسة على توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية حول قضايا الأمن وحقوق الإنسان والقضايا العالمية المشتركة.

ونتصور أن القادة الصينيين إزاء هذا الجدل يسعون لدعم وجهة نظر المدرسة الثانية حيث يؤكدون على "الصعود السلمى" والسعى إلى "عالم متجانس" بل وينبهون أن

بلادهم ما زالت تواجهها مشكلات وتحديات داخلية بما يعنى أن الصين تحتاج إلى بيئة إقليمية ودولية وتعاونًا دوليًّا يساعدها على مواجهة هذه التحديات.

وواضح أن مجيء إدارة أوباما وسياستها التى تعتمد على الحوار تتجه إلى بناء علاقات مستقرة بين البلدين، ففى أول زيارة لها كوزيرة للخارجية زارت "هيلارى كلينتون" ضمن عدد من الدول الآسيوية الصين وقبل توجهها إلى بكين قالت إن الإدارة الأمريكية لن تتح للقضايا الخلافية مع الصين مثل حقوق الإنسان والتبت وتايوان أن تتداخل مع القضايا الأوسع مثل التغير المناخى والأزمة المالية والتهديدات الأمنية وأن علينا أن نجرى حوارًا يقود إلى تفاهمًا وتعاونًا حول كل من هذه القضايا.

وعشية قمة العشرين قرر الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" ونظيره الصينى هو "جينتاو" إقامة حوار إستراتيجى واقتصادى بين بلديهما واتفقا على العمل معًا لبناء علاقات إيجابية وشاملة للقرن الحادى والعشرين، وقال البيان الذى صدر عن الاجتماع أن الجانبين اتفقا على مواصلة الاتصالات الوثيقة بينهما والتعاون والعمل معًا لتسوية الأزمات والتخفيف من أجواء التوتر التى تساهم فى نشر الاضطرابات وعدم الاستقرار على الساحتين الإقليمية والدولية، ومن بينها إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية والملف النووى الإيرانى، والقضايا الإنسانية فى السودان، والوضع فى جنوب آسيا، وشدد "أوباما" و"جينتاو" على أن استمرار التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة والصين يمثل مسألة حاسمة فى هذا الوقت للحفاظ على صحة الاقتصاد العالمى وإقرار بأن بلديهما وانطلاقًا من موقعهما كأكبر اقتصادين فى العالم يحتاجان إلى العمل معًا، وإلى جانب الدول الأخرى لضمان عمل النظام المالى والنمو الثابت للاقتصاد العالمى، كما تضمن البيان الدعوة التى وجهها الرئيس الصينى "جينتاو" إلى نظيره "أوباما" لزيارة الصين فى النصف الثانى من السنة الحالية والتى قبلها أوباما.

غير أنه مع مؤشرات هذا التقارب فإنه لا ينفى احتمال خلافات بين القوتين فثمة قلق صينى من أن تتعرض الصين لضغوط من إدارة أوباما حول قضايا مالية، والتجارة، وحقوق الإنسان والبيئة والتغيير المناخى، وإن كان هذا من وجهة نظر صينية لن يوقف تحرك العلاقات الأمريكية الصينية إلى الأمام خطوة خطوة.

الصين ومصر والقوة الناعمة

كان عالم السياسة الأمريكى "جوزيف ناى" Joseph Nye هو الذى صاغ مفهوم "القوة الناعمة" Soft Power، مقابل مفهوم القوة الصلبة Hard Power؟، وكان يقصد بمفهوم القوة الناعمة، القدرة على أن تجعل الغير يفعل ما يريد بفعل ما تملكه من قوة ناعمة تتمثل فى النموذج الثقافى والحضارى والقدرة التكنولوجية والعلمية ونظام الحياة الجاذب. وقد روج "جوزيف ناى" لهذا المفهوم تحت تأثير ما رآه من اعتماد الإدارة الأمريكية الحالية بوجه خاص على مفهوم "القوة الصلبة" باستخدامها المفرط للقوة العسكرية وتجاهلها لما تمتلكه الولايات المتحدة من عناصر ومقومات قوة أخرى لا تقل تأثيرًا وهى القوة الناعمة.

غير أنه فى زيارة أخيرة إلى الصين ضمن وفد للمجلس المصرى للشئون الخارجية برئاسة السفير عبد الرءوف الريدى، وجدت أن الأدبيات الصينية تناقش مفهوم "القوة الناعمة" ولكن من منظور صينى، (راجع: On China soft power, pang zhongying, Internationa Review, Spring 2006) وتناقش كيف يمكن دعم القوة الناعمة الصينية واعتبارها أن التركيز على هذه القوة وتطويرها يجب أن يكون أحد الإستراتيجيات الرئيسية للصين فى عصر العولمة. غير أن ما يلفت النظر فى هذه المعالجة وفى سؤالها عن كيفية تنمية القوة الناعمة الصينية قولها: إن نقطة البداية فى هذا يجب أن تبدأ من حيث فشلت الولايات المتحدة فى استخدام قوتها الناعمة من حيث استخدامها فى بناء "الإمبراطورية الأمريكية" فى العالم، وعلى العكس من هذا فإن الصين يجب ألا تتبع الولايات المتحدة فى التعامل مع النظام العالمى، وبدلًا من هذا يجب أن تنظر إلى "التعددية

الديمقراطية والفعالة" باعتبارها الهدف الذى تنشده، وفى هذا فإن على الصين أن تعارض مفهوم "سياسات القوة" Power Politics القديم، وأن تؤسس "لسياسة دولية جديدة". وانطلاقًا من دفاعها فى السنوات الأخيرة عن "ديمقراطية العلاقات الدولية"، فإن الصين يجب أن تواصل هذا الطريق لكى يكون مصدر قوة الصين الناعمة وأن تتوازن مع ذلك اسراع الصين عملية إصلاحها الشامل والداخلى بما فى ذلك إصلاح نظامها السياسى وتنمية سياساتها الديمقراطية ولكى تصبح أكبر بلد ديمقراطى بسمات اشتراكية. ولأن السياسات الديمقراطية هى أفضل إدارة لتطوير القوة الناعمة فإن أكبر مصدر لقوة الصين الناعمة هى مصادرها البشرية الفنية، ولكن الصين تحتاج إلى حكم الشعب والنظام الديمقراطى لتحويل المصادر البشرية إلى قوة ناعمة.

وفى مناقشة تطوير مصادر القوة الناعمة تعتبر هذه الأدبيات أنه من الضرورى تحويل فى أقرب وقت ممكن عدم التوازن بين الاقتصاد والمجتمع، والتأكيد على التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية حتى يمكن دعم الحيوية الاجتماعية والتماسك وتحييد عدد من الاتجاهات الخطرة التى ظهرت نتيجة للتحول الاجتماعى فى الصين مثل أزمة الشيخوخة، وأزمة الإجرام، وأزمة المناطق الريفية، والأزمة الأخلاقية، فالتنمية الاقتصادية بدون تنمية اجتماعية قد تدعم "القوة الصلبة" فى بعض جوانبها، ولكنها لا يمكن أن تنتج فى التحليل الأخير أن قوة قومية ناعمة. فى هذا السياق توصى هذه المناقشات بأهمية توجيه أكبر اهتمام للتعليم، فإذا لم يكن لبلد ما دعم ثقافى من جامعات من الدرجة الأولى، وأن توقفت عن تقديم أفكار جديدة، ومعرفة ومعلومات وشعب موهوب، فإن مثل هذا البلد لن يكون إلا على مستوى متوسط أو منخفض فى النظام الدولى لتقسيم العمل، فالجامعات يجب أن تكون هى مكان ميلاد القوة الناعمة والمعرفة والأفكار الجديدة والأساليب الجديدة التى لا تنعكس فقط فى الاقتصاد ولكن بشكل أكبر فى السياسة والقوانين والثقافة.

ويستخلص هذا النقاش أنه إذا أرادت الصين أن تطور "قوة ناعمة" تستند على الثقافة التقليدية، فإن عليها أن تنكر بشكل حازم لا أن تقوى الجانب السلبى الضخم لثقافتها التقليدية، فالقول بأن تبقى على مسافة مع "كونفوشيوش" هو اتجاه صحيح تمامًا.

واسترشادًا بروح الانفتاح واستيعاب كل الثقافات الرفيعة، والإنجازات الثقافية والأيديولوجية، وتأسيسًا على الطبيعة الممتازة للثقافة الصينية وممتزجة بالجانب التقدمى لثقافة العالم، فإن الصين سوف تخلق حضارتها الجديدة ذات خصائص من "الخليط المتناسق من العناصر الصينية والغربية" ومثل هذه الحضارة الصينية الجديدة فقط يمكن أن تتحول إلى "قوة ناعمة".

وإذا كنا قد تحدثنا عن "القوة الناعمة" الأمريكية والصينية، فهل تستطيع أن تتحدث عن "قوة ناعمة" مصرية. والواقع أنه فى العصر الحديث استمدت مصر مكانتها فى العالم العربى من خلال ما يمكن أن يكون المكونات الأساسية للقوة الناعمة التى تمثلت فى: علمائها ومفكريها ومثقفيها وفنونها من أغانى وأفلام ومسرح، ومن جامعاتها التى تخرجت منها أجيال من المتعلمين العرب ومن فقهائها الذين وضعوا الدساتير والنظم الإدارية للمجتمعات العربية، وهكذا كانت هذه العناصر قوة إشعاع وجذب لمصر فى منطقتها، وعلى الرغم مما يقال: إن هذه العناصر قد ضعفت إما لتراجع المستويات المصرية أو لظهور منافسين لها، إلا أن الحقيقة ما زالت أن الثقافة المصرية بكل مقوماتها ما زالت من أهم أرصدتها، وما زالت مكوناتها حاضرة ومؤثرة فى المحيط العربى، والثقافة العربية، غير أن المحافظة عليها ودعمها يحتاج إلى جهد كبير.

ماذا ستختار الصين؟

أثار مؤتمر القمة الصينى الأمريكى الذى انعقد فى "واشنطن" ١٨-٢١ يناير ٢٠١١ الجدل من جديد حول الصعود الذى حققته الصين على مدى ٣٠ عامًا منذ الثورة الثانية التى أطلقها الزعيم التاريخى "دينج شاو بينج" وأطلق معها طاقات الصين ولكى تصل بها اليوم إلى مرتبة القوة الاقتصادية الثانية فى العالم وأكبر دائنة للقوة الأعظم الوحيدة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد هذا السجل يتجادل المؤرخون والمحللون حول كيف ستتصرف الصين عندما تتأكد مكانتها الجديدة فى النظام الدولى: هل ستتكيف وتتعامل مع النظام الدولى القائم وقواعدة وقواه وأن تكون جزءًا مسئولًا ومتعاونًا معه، أم أنها سوف تتمرد عليه وتصبح قوة غاضبة ومهددة تنتقم مما تعتبره إهانات الماضى وتجبر القوى الأخرى على أن تنحنى لإرادتها. هذا الخيار هو الذى جعل دبلوماسيًا أمريكا هو jean steam berg نائب وزير الخارجية الأمريكى أن يقول: إن هذا الخيار هو السؤال الأكبر لعالمنا وإن السلام والاستقرار فى العالم يعتمد على أى طريق ستختاره الصين (راجع الإيكونومست ٤-١٠ ديسمبر ٢٠١٠).

فى هذا السياق تتجادل مدرستان تعتبر الأولى أن الصين مندمجة إلى حد كبير فى العولمة بشكل ليس فى صالحها أن تشل اقتصاد العالم من خلال حرب أو أعمال قهرية وخلال هذا أدركت الصين أن التجارة قد حققت لها الرخاء وأصبحت الصين تشترى موادها الأولية ومكوناتها من الخارج وتبيع منتجاتها فى الأسواق الأجنبية وتحتفظ بـ ٢.٦ تريليون دولار من الاحتياطيات الأجنبية، فلماذا تسقط النظام الذى خدمها إلى هذا الحد.

أما المدرسة الثانية فهى تجادل بأن أوروبا قد اشتعلت بالنيران عام ١٩١٧ رغم أن ألمانيا كانت السوق العالمية الأوسع لصادرات بريطانيا، أما اليابان فقد اغتنت وتعاونت مع القوى الأوروبية قبل أن تبدأ عهدها الاستعمارى الوحشى فى أسيا بل إن البعض فى هذه المدرسة يجادل بأن الصين وأمريكا محكوم عليهم أن يكونوا أعداء. وتستخلص هذه المدرسة أنه مع زيادة القوة الاقتصادية والعسكرية للصين فسوف يزداد إحساسها بمكانتها وطموحها وفى النهاية سوف ينتهى صبر أمريكا ولن تكون مستعدة لكى تسلم القيادة.

غير أن مؤرخين آخرين يرون أن هناك أسبابًا للتفاؤل، وإن الأمر ليس بالقتامة التى تتصورها المدرسة الثانية فحقيقة أن الصين تتمسك بمطالبها حول تايوان وبحر الصين الجنوبى وعدد من الجزر ومع الهند ورغم هذا فإنها على عكس القوى العظمى قبل عام ١٩٤٥ فإن الصين لا تتطلع لمستعمرات جديدة وعلى عكس الاتحاد السوفيتى فإن الصين ليس لديها أيديولوجية لكى تصدرها. ويستخدم هذا الاتجاه سجل الحقبة الأخيرة من العلاقات الأمريكية الصينية لكى يلاحظوا أنه قبل عام ٢٠٠١ .

وتوترت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول تايوان وحول القصف الأمريكى للسفارة الصينية فى بلجراد والصدام المميت وسط الجو بين طائرة التجسس الأمريكية AB3 ومقاتلة صينية وتصور عدد من المعلقين فى هذا الوقت أن كلا من أمريكا والصين يتجهان إلى طريق الصدام إلا أن القادة الأمريكيين والصينيين لم يتبعوا هذا الطريق ومنذ هذا الوقت وأمريكا مشغولة بالحرب على الإرهاب وسعت إلى تعامل واضح مع الصين .

وتتمتع الشركات الأمريكية بتسهيلات فى الأسواق الصينية كما تقرض الصين الحكومة الأمريكية بمبالغ ضخمة من المال، مثل هذا الوضع يلائم الصين الذى استخلصت منذ فترة طويلة أن أفضل طريق لبناء قوتها الوطنية الشاملة هو من خلال النمو الاقتصادى وفقًا لمحلليها وعدد من الأوراق والبيانات منذ نهاية التسعينات وأوائل الألفية الجديدة تحرص الصين على تأكيد أنها تحتاج إلى "مفهوم أمنى جديد" فالنمو

يتطلب الاستقرار والذى بدوره يتطلب أن لا يشعر جيران الصين أنهم مهددون ولكى تشعرهم الصين بذلك بدأت تنضم إلى المنظمات الدولية، وقادت الصين محادثات سداسية الأطراف التى تستهدف كبح البرنامج النووى لكوريا الشمالية، ووقعت الصين معاهدة المنع الشامل للتجارب وأرسلت قوات فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى الرغم من هذه النظرة فإن سلوك آخر للصين يلقى بعض الظلال على توقع سلوكها السلمى ففى الشهور الأخيرة اختلفت الصين مع اليابان حول حقوق الصيد والمياه الإقليمية وقضية الجزر المتنازع عليها كذلك فشلت الصين لكى تؤيد كوريا الجنوبية عندما أغرقت كوريا الشمالية باخرة لها والتى ضاع ضحيتها ٤٦ من طاقمها كذلك عندما قذفت كوريا الشمالية جزيرة لكوريا الجنوبية فى الشهر الماضى كانت الصين مترددة لإدانة هذا التصرف وفى العام الماضى هاجمت افتتاحية جريدة الشعب الصينية رئيس الوزراء الهندى لزيارته لمنطقة متنازعة عليها قرب "تايه" كذلك عومل "باراك أوباما" بشكل غير لائق خلال زيارته لبكين ثم فى مؤتمر كوبنهاجن ولقد دفع هذا السلوك الخبراء فى الشئون الصينية لكى يسجلوا تحولًا ويعتبروا أن "دبلوماسية الابتسامة" قد انتهت كما عبر "ريتشارد أرميتاج" نائب وزير الخارجية الأمريكى السابق مستخلصًا أن تطلعات الصين للقوة واضحة جدًا، وأن يلاحظوا أن على الرغم أن الصلات اليومية بين الحكومتين الأمريكية والصينية تتدفق بسلاسة فإن عدم الثقة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة يستمر فى التعمق.

غير أن قمة "واشنطن" الأخيرة بين الرئيسين هو "جينتاو" و"باراك أوباما" قد أوحت للمراقبين أن الخطاب الصينى خلالها كان يميل إلى التصالح والاستعداد لإبداء بعض التنازلات حول عدد من القضايا التى تشغل الولايات المتحدة، فقد عبر الرئيس الصينى عن قلقه من برنامج كوريا الشمالية لتخصيب اليورانيوم دعمه الحوار بين الكوريتين واتفاقه مع "واشنطن" حول البرنامج النووى الإيرانى وقبوله بتعاون أمريكى صينى لضمان الأمن فى آسيا.

وتفسير ذلك خشية الصين من أن خطابها المتشدد فى العام الماضى قد باعد بينها وبين

الولايات المتحدة فى وقت تواجه الصين مشكلات ضخمة فى الداخل وهى تستفيد من الأسواق الأجنبية والعلاقات الطيبة مع جيرانها وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد أن قادة الحزب الشيوعى الصينى، وأى رئيس أمريكى من أى اتجاه، لديهم الكثير لضمان أن تتسم العلاقات بالتعاون أكثر من التنافس، وكما عبر "هنرى كيسنجر" فإنه لتجاوز الخلافات ذلك قادة البلدين ليس لديهم هدف أهم من تطبيق الحقائق التى تقول: إن أى من البلدين لن يستطيع أن يسيطر على الآخر وأن الصراع بينهم سوف يرهق مجتمعاتهم ويقوض آمال السلام العالمى.

الصين ووجوهها المتعددة

أى متتبع للأدبيات السياسة الدولية سوف يستوقفه سيطرة فحص ومناقشة العلاقات الأمريكية الصينية وينبع هذا من ما عبر عنه الباحثون بل والساسة على الجانبين من محورية العلاقات الأمريكية الصينية فى تقرير شكل ومصير القرن الواحد والعشرين، فعلى المستوى الأمريكى نجد خبيرًا إستيراتيجيًا مثل فريد زكريا يقول: إن القرن ٢١ سوف يتحدد بشكل وحالة العلاقات الأمريكية الصينية، ونجد الرئيس الأمريكى أوباما يركز على الاعتماد المتبادل بين القوتين ويقول: إنه بسبب تعاوننا فإن الولايات المتحدة والصين هم أكثر رخاء وأكثر أمنًا. ولمحورية هذه العلاقات فإن النقاش لا يتوقف حول إمكاناتها والأسئلة التى تثيرها، وهل البلدان حقًا مستعدان للتعاون والمسئولية المشتركة، وما الظواهر التى توحى بأن الصين مستعدة لأن تشارك فى حل المشكلات العالمية، وما النتائج إذا ما فشلت الولايات المتحدة والصين للتنسيق حول مسائل ذات اهتمام مشترك.

حول هذه التساؤلات تظهر على المستوى الأمريكى مدرستان، المدرسة الأولى والغالبة والتى تنعكس فى تقييمات إدارة أوباما وتحدد رؤيتها تجاه الصين، تعتبر أن الصين قد تحولت من بلد متمرد Renegade تفصل نفسها عن النظام الدولى إلى بلد مشارك وبقوة فى المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية، ورغم إيجابية هذه الصورة فإن الإدارة الأمريكية تعتبر أن الصين ما زال لديها ما تفعله لتحسين نوعية هذه المشاركة وهو ما انعكس فى الخطاب

الأمريكي خلال زيارة الرئيس الصيني هو "جينتاو" لواشنطن فى ١/ ٢٠٠١. أما المدرسة الثانية، وهى الأقلية، فهى التى تتهم أوباما بالسذاجة لاعتقاده أن الصين مستعدة حقًا للتعاون، وأن إظهار الاحترام للصين سوف يشجع القادة الصينيين على الاستفادة من المزايا الدولية التى تقدمها الولايات المتحدة، كما تهاجم هذه المدرسة الرئيس الأمريكي بأنه يضحى بالتفوق الأمريكي باعتباره المبدأ المنظم للسياسة الخارجية الأمريكية.

ويتدخل خبراء صينيين فى العلاقات الأمريكية الصينية (راجع Yuan Peng) مدير مركز الدراسات الأمريكية بمعهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة فى بكين فى هذا النقاش فى محاولة لشرح طبيعة ومحددات السياسة الصينية فهو ينبه إلى أن الصين ليس لها وجه واحد وإنما خمسة وجوه تقدم بها الصين نفسها للعالم وتتصرف وفقًا لها جميعًا وتنعكس على سلوكها الدولى: الوجه الأول هو أن الصين ما زالت دولة نامية Developing كما يبدو فى نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى، وعدم التوازن فى التنمية الإقليمية والاجتماعية فى الصين، ومؤشرات مستويات الحياة، وعلى الرغم من أن الزعيم "ونج شاوينج" قد تنبأ بأن الصين سوف تلحق بصفوف الدولة متوسطة الدخل عام ٢٠٥٠، وأن هذا التنبؤ يبدو محافظًا فإن هوية الصين كدولة نامية سوف يصعب تغييره فى الحقبة أو الحقبتين القادمتين.

أما الهوية أو الوجه الثانى فهى الصين كقوة صاعدة Rising power وهى المكانة التى تشارك بها الصين مع دول الـ BRICS (البرازيل، والهند وروسيا) والتى ترمز إلى التحول الجارى للقوة من الغرب إلى الشرق. مثل هذا الوجه يعترف به بسهولة فى العالم، والوجه الثالث هو القوة العالمية World Power وهو يجمع بين حقائق حجم الصين، والسكان، والقوة الاقتصادية، والعضوية الدائمة فى مجلس الأمن، والوجه الرابع فهو مكانة القوة شبه الأعظم Quesi Superpower وهو يتصل بشكل وثيق باللحظة الانتقالية الحالية والتى تتصف بالغموض والتناقض، مثل هذا الوجه فى سبيله للظهور أكثر من أن يكون مقبولًا بشكل واسع فى الصين ولكن الفكرة تكتسب بروزًا باعتبار أن الكثيرين حول العالم بدوا ينظرون للصين على هذا الوجه وخاصة من مفهوم E2 (الولايات المتحدة والصين) أصبح أكثر شعبية، وبصراحة فإن الصين لديها إمكانات أن تصبح قوة أعظم

لكن ثمة اعتراف واسع من الشعب الصينى بصعوبة تحقيق هذه المكانة ومن التردد فى السعى إليها.

أما الوجه الآخر فهو الصين كبلد اشتراكى وفى بعض الأحيان يبالغ الغربيون خصائص الصين الاشتراكية ويصفونها بالشيوعية بينما فى أوقات أخرى يتجاهلون الطبيعة الاشتراكية ويتعاملون وكأنها رأسمالية خالصة. ولا يستطيع أيًا من الوصفيين أن تستوعب الطبيعة المعقدة للاقتصاد الصينى نموذج التنمية أو السياسات الاجتماعية وبعبارة أخرى فإن الصين دولة اشتراكية بخصائص صينية.

يعنى هذا التعدد فى وجوه الصين أنها حين تتخذ قراراتها فإنها يجب أن تضع فى اعتبارها هذه الوجوه، ومن هنا ما يبدو معه تعقد سلوك الصين وتعدده ففى بعض الأحيان يبدو وكأنه يعنى أن الصين ما زالت قوة نامية تواجهها مشكلات هيكلية يجب أن تكون فى أولوياتها ومن ثم سلوكًا دوليًا متعاونًا، وفى أحيان أخرى قوة تريد أن تؤكد نفسها كقوة عظمى فى إقليمها والعالم وهو ما يفسر ما يطفو من اختلافات بينها وبين قوة فى إقليمها مثل اليابان، وكذلك مع الولايات المتحدة.

الصين فى عالم متغير

فى أكتوبر ٢٠٠٩ احتفلت جمهورية الصين الشعبية بمرور ستون عامًا على تأسيسها، وعقد الحزب الشيوعى الصينى مؤتمره السابع عشر، وكذلك لجنته المركزية، وكانت هذه مناسبة لكى يعبر القادة الصينيون فى بياناتهم أمام المؤتمر ولجنته المركزية، وكذلك الباحثون والمحللون الصينيون فى مجلاتهم ودورياتهم عن الخطوط الموجهة للسياسة الخارجية الصينية وهى تواجه التغيرات فى العلاقات الدولية والأزمات المالية والمناخية، ولكى توضح كيف تعاملت الصين مع هذا الواقع المتغير وكيف كيفت سياستها مع القوى الدولية والإقليمية، وكان من نماذج هذا ما عبرت عنه دورية Contemporary International Relations فى الدراسة التى نشرتها تحت عنوان دال: China's foreign strategy: constantly deepening and broadening نستطيع أن نستخلص كيف تعاملت الصين مع ما أسمته بيانات الحزب "التطورات السريعة والعميقة".

١- فقد عمقت الصين فهمها للتطورات والتغيرات العظمى فى العالم، حيث فهمت بشكل عميق التأثير التاريخى للأزمة المالية العالمية ولمستقبل متعدد الأطراف الذى أصبح أكيدًا بشكل كبير، وأن هناك بعض الملامح لاتجاهات جديدة تستحق درجة عالية من الانتباه، كما أصبح التنافس على القوة القومية الشاملة أكثر حدة وتعقدًا فى ظل الظروف الجديدة. كما ظهرت اتجاهات جديدة فى توازنات القوى الدولية، وقد اتخذت المواجهة العالمية للأفكار والملامح الثقافية أبعادًا جديدة وأصبحت القوى النامية تطالب بشكل أكبر بالمشاركة المتساوية فى الشئون الدولية والدعوات العالمية لدعم الديمقراطية فى العلاقات الدولية.

٢- وقد اعترفت الصين بأن التغيرات المهمة فى الوضع العالمى قد قدمت للصين فرصًا وتحديات جديدة، وحيث أصبحت الصين فى لحظة حاسمة فى تناول الأزمة المالية العالمية والاحتفاظ بنمو اقتصادى سريع ومستقر نسبيًا. ومثلما عبر رئيس وزراء الصين أن الأزمة قد أتت إلى الصين بصعوبات وتحديات غير مسبوقة كما جاءت فى لحظة حرجة فى نمو الصين وإعادة بنائها الاقتصادى.

ومن ناحية أخرى فلقد أدركت الصين أن من واجبها أن ترى فى هذه الظروف فرصًا أكثر مما ترى من التحديات، وأنه "إذا تعاملنا مع التغيرات بشكل مناسب فإن النمو السريع فى السنوات القادمة سوف يضع أساسًا تاريخيًا متينًا لإحياء عظيم للأمة الصينية".

٣- كذلك أصبحت الصين واعية بشكل واضح بأنها ما زالت أكبر دولة نامية فى العالم وأن المشكلات التى ستواجه عملية التنمية ستكون نادرة على كل من المستوى والتعقد. وعندما التقى مع الرئيس الأمريكى باراك أوباما، قال رئيس الوزراء الصينى: إنه "لا يؤيد ما يسمى بمجموعة الاثنين G2 حيث إن الصين ما زالت بلدًا ناميًا فى المدى البعيد وأننا لن نتحالف مع أى بلد لتحكم العالم، فإنه من الصعب على الصين أن تتحمل مسئولية أكبر من مستوى نموها".

ومثلما أكد الرئيس الصينى هو جين تاو أن مستقبل الصين ومصيرها إنما يرتبط بشكل كبير بمستقبل ومصير العالم، وفى خلفية تعميق العولمة العالمية فإن نمو كل بلد يرتبط بشكل وثيق بالآخرين، وهكذا فإن نمو الصين لا ينفصل عن التنمية العالمية. وأن نمو العالم لا ينفصل عن نمو الصين وكلما تطورت الصين كلما عظمت مساهمتها فى العالم مقدمة له فرصًا أعظم، كذلك ركز أن أمن الدول والبلدان لم يكن أكثر اتصالًا بشكل وثيق كما هو اليوم، فالأمن ليس أمرًا منفصلًا وليس قضية صفرية مطلقة Zero sum فبدون السلام والاستقرار الإقليمى فإنه ليس هناك أمن أو استقرار لأى بلد، وهذا يظهر أن الصين قد ربطت عضويًا أمنها القومى بالأمن العالمى.

وفى هذا الإطار فقد طورت الصين علاقاتها مع القوى العالمية وفى مقدمتها الولايات

المتحدة الأمريكية وهو ما عكسته الزيارات المتبادلة بين الرئيسين الأمريكى والصينى وغيرهم من المسئولين، كذلك نَمَّتْ الصين بشكل نشط علاقات أكثر نضجًا واستقرارًا للمشاركة الإستراتيجية الصينية الروسية ودعمت التعاون الإستراتيجى والثقة المتبادلة، وفى عام ٢٠٠٩ بلغ حجم التجارة الثنائية ٤٠٠ بليون دولار أمريكى، كذلك اهتمت الصين بالتطور المستقر للعلاقات الصينية الشاملة والمشاركة الإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبى وتبادل المسئولون الكبار الزيارات المتعددة وتوصلوا إلى إجماع شامل على تنمية التعددية واستعادة الاقتصاد العالمى لصحته.

وينطبق ذلك على علاقات الصين مع اليابان وأستراليا واتجاهها اتجاها إيجابيًا، وخلقت الصين بشكل نشط ظروفًا للاتصال المباشر بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة ولدفع إقامة نظام يحافظ على السلام فى شبه الجزيرة الكورية. واحترمت الصين مبدأ نزع السلاح من شبه الجزيرة ودعت إلى التشاور والحوار للتحقيق الكامل لأهداف المحادثات السداسية. كذلك حققت الصين تقدمًا جديدًا فى التنسيق والتعاون مع البلدان النامية، وفى مواجهة الحاجة إلى إصلاح النظام المالى العالمى والتغير المناخى والمشكلات العالمية الأخرى، فالصين والهند والبرازيل وروسيا أسسوا بشكل تدريجى آلية للتنسيق بين رؤساء الدول ووزراء الخارجية والمالية على أساس من قاعدة BRICs.

كذلك عمقت الصين تعاونها الشامل مع أفريقيا على أساس من الثقة المتبادلة والتعاون الإستراتيجى، كذلك تعتبر الصين أن مصالحها وتأثيرها قد توسعت فى أمريكا اللاتينية وتم تبادل الزيارات على مستويات عالية وبشكل متكرر.

وهكذا يحدد الفكر الصينى الخطوط التى اهتدى بها وهو يتابع التغيرات السريعة والعميقة فى العلاقات والقوى الدولية، والأزمات التى تواجهها وفى مقدمتها الأزمة المالية العالمية، وهى التغيرات التى مثلما ترى فيها الصين تحديات ترى فيها فرصًا للمد والتقدم. وأبرز ما يبدو فى الفكر الصينى هو إدراكه للتداخل الوثيق بين مستقبل الصين ومستقبل العالم وربطها أمنها القومى بأمن العالم. وباستعراض ما حققته الصين من علاقات متقدمة مستقرة مع القوى العالمية فى أمريكا، والاتحاد الأوروبى، وروسيا

واليابان ومجموعة من الدول النامية الجديدة المعروفة بـ BRICs، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، إنما تؤكد العوامل الموجهة للسياسة الخارجية الصينية وهو أن الهدف الرئيسى للصين هو النمو والإبقاء على معدلاته إنما يعتمد على بيئة إقليمية وعالمية سليمة. كذلك يلفت النظر حرص الصين أن تتنكر من القول بأنها "سوف تحكم العالم" إذ إنها، مع الولايات المتحدة، أصبحت تشكل G2 وما يحمله هذا من معانى السيطرة العالمية.

دفعة جديدة للعلاقات الروسية الأمريكية

كان مما ورثه "باراك أوباما" عن سلفه "جورج بوش" علاقات متوترة مع روسيا الاتحادية جعلت المراقبين يتحدثون عن "حرب باردة جديدة" ووصلت قمتها فى التدخل الروسى بقوة فى جورجيا وفى أغسطس ٢٠٠٨ غير أن "باراك أوباما" "بنهجه الجديد" الذى جاء به فى إدارة علاقات أمريكا مع العالم، اتجه إلى "إطلاق" العلاقات الأمريكية الروسية، وفى هذا الاتجاه قدم أوباما "عربونا" إلى موسكو وذلك بإلغائه للمشروع الأمريكى الذى كانت إدارة "بوش" قد شرعت فيه بإقامة درع للصواريخ مضادة فى كل من بولندا وتشيكيا وهو ما قاومته روسيا واعتبرته تهديدًا لأمنها القومى، وقد جاءت خطوة "أوباما" لكى تفتح الطريق لتطورات إيجابية بين البلدين.

وفى البداية وعندما ناقش أوباما العلاقات مع روسيا حدد الأهداف الأمريكية من هذه العلاقة بقوله: "إذا أخذنا فى الاعتبار أولويات الأمن القومى للولايات المتحدة ومنع انتشار الأسلحة النووية ومسألة إيران وكوريا الشمالية والإرهاب وأفغانستان سنجنى الكثير من التعاون مع روسيا" ويبدو أن ما توقعه أوباما أصبح فى طريقة للتحقيق. ففى مارس ٢٠٠٨ وبعد مفاوضات شاقة لمدة عام لعب فيها الرئيس الأمريكى والروسى دورًا شخصيًا توصلت القوتان إلى معاهدة ستارت ٢ والتى نصت على خفض أسلحتها الإستراتيجية محورًا رئيسيًا فى توجيه العلاقات بين القوتين.

ولا يمكن لأى مراقب لتطور العلاقات بين أمريكا وروسيا إلا أن يربط بين التوصل إلى اتفاقية ستارت ٢، وقبله القرار الأمريكى بتعليق إنشاء نظام الصواريخ المضادة فى

بولندا وتشيكيا وبين التحول فى الموقف الروسى تجاه قضية جوهرية بالنسبة للولايات المتحدة والغرب وهى قضية البرنامج النووى الإيرانى وكانت روسيا تعارض فرض عقوبات على إيران، وتبدى استعدادها لتزويد إيران بصواريخ S300، إلا أن روسيا وافقت على قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ بفرض عقوبات على إيران، كما أعلنت وقفها تزويد إيران بصواريخ S300، وهو ما يحقق هدفًا أمريكيًا كانت تسعى إليه على مدى عام كامل لضمان تأييد كلٍّ من روسيا والصين قرار العقوبات.

وتجيء قمة "باراك" و"ميدفيدف" فى واشنطن فى ٢٤ يونيو ٢٠١٠ لكى تمثل اللقاء السابع بين الرئيسين، واللقاءات التى وصفها رسميون أمريكيون بأنها حققت علاقات قوية ووثيقة على المستوى الشخصى إلى حد استثنائى. غير أنه إذا كان "باراك أوباما" قد حصد ثمار هذه العلاقة من الرئيس الروسى، فإن هدف "ميدفيدف" من هذه الزيارة هو أن يحصد ثمارها بالنسبة إلى روسيا ليس فقط على مستوى السياسة، ولكن أساسًا على المستوى الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى.

وتجدر الإشارة على أن زيارة "ميدفيدف" لواشنطن قد بدأت بزيارة "سليكون فالى" عاصمة الصناعات التكنولوجية الواقعة فى ولاية كاليفورنيا وهو ما يرمز إلى تطلع "ميدفيدف" إلى مساهمة أمريكية فى التحديث التكنولوجى فى روسيا وأثر زيارة "ميدفيدف" لمقرهان أعلنت مجموعة تجهيزات الاتصالات "سيسكو" أنها تعتزم استثمار بليون دولار فى روسيا فى مجال تطوير التكنولوجيات الحديثة.

كما يلاحظ على المستوى التجارى زيارة "ميدفيدف"، بصحبة أوباما، مقر غرفة التجارة الأمريكية، حيث يتطلع "ميدفيدف" لدفع العلاقات التجارية بين البلدين، فعلى الرغم من أن حجم التجارة قد بلغ ٢٤ بليون دولار فى العام الماضى، وهو ضعف ما كان فى العامين الماضيين، ولكنه ما زال أقل مع حجم التجارة الأمريكى مع دول مثل البرازيل وتايوان وكوريا الجنوبية وجزء ضئيل من ٣٦٦ بليون وهو حجم التجارة مع الصين العام الماضى.

أما الاهتمام الروسى الثانى فى المجال الاقتصادى والتجارى، فهو الحصول على الدعم الأمريكى لانضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية وهو ما تسعى إليه روسيا على مدى العقدين الأخيرين ونتوقع أن تحصل عليه عام ٢٠١١.

ومن ناحيته أعلن أوباما أن روسيا ستشترى ٥ طائرات بوينج بأربعة ملايين دولار بما يوفر ٤٤ ألف وظيفة للأمريكيين فى إطار مجموعة واسعة من الاتفاقات التجارية والاستثمارية الكبيرة.

على أية حال فإنه إذا كانت التطورات الأخيرة تبدو مبشرة فى العلاقات الأمريكية الروسية إلا أنها لا تخلو من عناصر التعقيد، سياسيًا حول مناطق آسيا الوسطى وخاصة حدود جورجيا التى تعتبرها روسيا نطاقها المباشر أو يعتبر "ميدفيديف" هى zone of privilege interests وتحمل حساسية كبيرة تجاه أى تدخل أمريكى أو أوروبى فيه، وهو الوضع الذى وصفه مسئول أمريكى بأننا على خلاف جوهرى وخاصة جورجيا، أما على المستوى ما تطمح إليه روسيا من استثمارات أمريكية فإن الخبرات يتشككون فى مدى إقبال المستثمرين الأمريكيين للعمل فى روسيا باعتبار افتقار البيئة الروسية على حكم القانون، والتضييق على رجال الأعمال الروس الذى وصل إلى حد وضع عديًا وشخصيات بارزة فى السجون، وأن كان هذا تم فى عهد رئاسة "بوتين" ضمن سياسة قبضته القوية على الحياة السياسة والاقتصادية الروسية ومكافحته لرأسمالهم لواردات المال الروسى oligarchs على المؤسسات الإستراتيجية الاقتصادية الروسية، وهو ما جعل أحد كبار المستثمرين الأمريكيين فى روسيا بشن حملة تحذر فيها المستثمرين الأمريكيين قائلًا: إن ميدفيدف يقول كلامًا حسنًا ولكن الفارق بين الكلمات والأفعال كبيرًا وأن نصيحته للشركات التكنولوجية الأمريكية هى أن تبتعد عن روسيا؛ لأنه من غير العقل الذهاب هناك، فهم لا يخاطروا فقط بأموالهم ولكن أيضًا بحياة موظفيهم.

هذا الخلاف اعترف به أوباما أيضًا حين قال: "إن الجانبين ليسا متفقين فى كل شىء، وأن بلدينا مختلفين على عدد من القضايا من بينها جورجيا وقد ناقشنا هذه الخلافات بصراحة ولكننا أقمنا إطارًا سليمًا للتعاون الإستراتيجى".

هوامش على القمة الأمريكية الروسية

-١-

كان من أكثر التحديات التى واجهت الولايات المتحدة والغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة هو كيف يستوعبون ويدمجون وريثته ـ روسيا الاتحادية ـ فى النظام الدولى الجديد بقيادة الولايات المتحدة والغرب. فى السنوات الأولى التى أعقبت غياب الاتحاد السوفيتى، والتى حكم فيها "بوريس يلتسن"، بدا الزعيم الروسى الجديد متعاونًا بل وحريصًا على أن يثبت للولايات المتحدة على إنه حليف يمكن الاعتماد عليه، وهكذا بدت روسيا الاتحادية فى عهدها الجديد وفى ظل رئاسة "يلتسن" كدولة تابعة بشكل جعلها تفقد مكانتها ودورها الدولى، وضاعف من هذا تدهور الأوضاع الداخلية وتدنى الاقتصاد الروسى ومستويات المعيشة، وانتشار الفساد وتحكم رجال الأعمال فى الاقتصاد وضعفت الإدارة المركزية بل كادت روسيا ذاتها تتفكك إلى أقاليم مستقلة وانعكس كل هذا على القوة العسكرية الروسية والجيش الروسى الذى كان يمثل قوة عسكرية عالمية فى العهد السوفيتى.

وقد استمر هذا التراجع الداخلى والخارجى حتى نهاية التسعينات وحيث حركت الأوضاع المتدنية المشاعر القومية الروسية وبدا هذا فى إبعاد وزير الخارجية الروسى "كوزيروف" الذى كان يتبنى نهج التعاون المطلق مع الغرب، وكان يعتبر أن مخاصمة الغرب يعنى الوقوف ضد تيار التقدم البشرى وقد حاول "إيفجينى بريماكوف"، وهو من

شخصيات العهد السوفيتى، إعادة ترتيب الأوضاع عندما أصبح وزيرًا للخارجية ثم رئيسًا للوزراء، إلا أن تصحيح الأوضاع كان يتطلب قيادة وإدارة جديدة وهو ما تحقق بتولى رئيس شاب هو "فلاديمير بوتين" خلفا "لبوريس يلتسن"، وجاء "بوتين" مصممًا على تصحيح الأوضاع الداخلية وخاصة الاقتصاد الروسى، وتأكيد مركزية الدولة، ومقاومة أباطرة المال Oligarchies والفساد والتحكم فى المراكز والمصالح الاقتصادية الاستراتيجية مثل البترول والغاز، وساعده على إحياء الاقتصاد الروسى وتسديد روسيا لديونها الخارجية، كذلك ركز على المستويات والقدرات الإستراتيجية، وكان لا بد أن ينعكس هذا على سياسة روسيا الخارجية ودورها ومكانتها الدولية، وبدأ هذا فى اتباع "بوتين" لسياسات ومواقف خارجية مستقلة فى قضايا إقليمية ودولية بدت مناوئة للولايات المتحدة والغرب مثل استقلال كوسوفو، وتوسيع الناتو، وقضايا إقليمية مثل الشرق الأوسط، وإيران، وأهم من هذا المشروع الأمريكى لإقامة صواريخ مضادة فى شرق أوروبا وتأكيد دور روسيا فى نطاقها الجغرافى المباشر أو ما يعرف "بجوارها القريب" أو privileged interest الأمر الذى بلغ ذروته فى الحرب الروسية ضد جورجيا الحليف الإستراتيجى الأمريكى فى أغسطس ٢٠٠٨.

وهكذا شهدت نهاية إدارة "جورج بوش" الابن علاقات متوترة مع روسيا، وعلى مستوى آخر توافق هذا مع مجىء رئيس جديد هو "باراك أوباما" فى الولايات المتحدة و"فلاديمير ميدفيدف" فى روسيا.

وبالنسبة للرئيس الأمريكى فقد جاء بنهج جديد فى السياسة الخارجية الأمريكية تتضمن تصحيح علاقات أمريكا بالعالم والانفتاح والحوار وخاصة مع قوى دولية منها روسيا والصين، وفى لقائه مع الرئيس الروسى "ميدفيديف" فى لندن فى إبريل الماضى خلال اجتماع مجموعة العشرين وعده "أوباما" بأن واشنطن سوف تساعد روسيا على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وضمان تصديق واشنطن على المعاهدة الشاملة للتجارب النووية، وإحياء اتفاقية التعاون الأمريكى الروسى حول التعاون النووى المدنى، وينطلق

موقف إدارة "أوباما" مما صرح به "ويليام بيرنز" وكيل وزارة الخارجية الأمريكية بأن ما يجمع الولايات المتحدة وروسيا أكثر مما يفرقهما وكذلك إدراك واشنطن أن هناك قضايا عديدة تحتاج فيها إلى تعاون روسيا مثل الأمن النووى وأمن الطاقة، والتغير المناخى والاتجار فى البشر وغسيل الأموال والاتجار فى المخدرات والأسلحة الصغيرة، هذا فضلًا عن قضية أفغانستان، التى أبدت فيها موسكو تعاونها بالفعل بالسماح بمرور الإمدادات الأمريكية إلى أفغانستان، وواضح أن دوافع القادة الروس فى هذا أنهم لا يودون أن يروا جهود أمريكا والغرب لاستقرار إفغانستان قد فشلت، إذ إن معنى هذا تعريض حدود روسيا الجنوبية لتهديد أفغانستان ممزقة أو فى قبضة طالبان، غير أنه كما يعبر خبراء أمريكيون فى الشئون الروسية الأمريكية فإن الأولوية الأولى فى العلاقات المقبلة بين موسكو وواشنطن هى التوصل إلى اتفاقية بديلة عن اتفاقية ستارت ١ لعام ١٩٩١ والتى تنقضى فى ديسمبر هذا العام.

ولقد بدأت بالفعل فى جنيف المحادثات بين الخبراء الأمريكيين والروس الذين توحى تصريحاتهم أن العمل يتقدم بشكل إيجابى، غير أن الأمر فى هذا لا يخلو من إشكاليات، ففى الوقت الذى تعبر فيه تصريحات الرئيس الروسى عن تحسن المناخ المحيط بالحوار الأمريكى الروسى للتوصل إلى اتفاق أكثر طموحًا لضبط التسلح الإستراتيجى إلا أنه قد ربط هذا بالمشروع الأمريكى لإقامة نظام صواريخ فى شرق أوروبا، كما قاوم بشدة جهود إدارة "أوباما" لربط خطط الولايات المتحدة لنشر الصواريخ فى شرق أوروبا بتقدم قضية البرنامج النووى الإيرانى.

ونتصور أنه ثمة تماثلًا بين جهود إعادة ترتيب العلاقات بين القوتين اليوم، وبين ما كان عليه الحال فى أوائل السبعينات عندما اتجهت القوتان إلى إعادة ترتيب علاقاتهما ودخول عصر الوفاق، ولهذا كان من أهم ما صدر عن مؤتمر القمة السوفيتية الأمريكية عام ١٩٧٢ هو اتفاقية خفض الأسلحة الإستراتيجية Start 1 واتفاقية منع الحرب النووية فى قمة واشنطن عام ١٩٧٣، ولهذا نجد أن ما يشغل كل من واشنطن وموسكو اليوم هو

الإعداد لاتفاقية بديلة لاتفاقية Start 1 التى ينقضى أجلها فى ديسمبر من هذا العام. فى سياق العلاقات الأمريكية السوفيتية أيضًا خلال السبعينات كان من أسباب تراجعها ما أصدره الكونجرس الأمريكى بما عرف بتعديل جاكسون ـ فينيك الذى حجب عن الاتحاد السوفيتى شرط الدولة الأولى بالرعاية most favoured nation، ولا شك أن إلغاء هذا التعديل الذى ما زال قائمًا سيكون من اللفتات المطلوبة من واشنطن من أجل طى صفحة جديدة فى العلاقات.

أمريكا وروسيا: سيناريوهات المستقبل

على الرغم من النشوة التى سادت الولايات المتحدة فى أعقاب انهيار الإتحاد السوفيتى وحيث بدت القوة الأعظم الوحيدة فى العالم إلا أن سؤالًا إستراتيجيًا حاسمًا ظل يراود الإدارات الأمريكية المتعاقبة ابتداء من إدارة "جورج بوش" الأب التى ورثت مسئولية إدارة العلاقات مع القوة التى ورثت الاتحاد السوفيتى وهى روسيا الاتحادية، ودار هذا السؤال حول ما إذا كان على الولايات المتحدة أن تعامل روسيا كشريك Partner أو خصم Adversary وقد خفف من وقع هذا السؤال تولى "فلاديمير يلتسن" رئاسة روسيا الاتحادية وحيث بدا للولايات المتحدة أنه يطبق السياسات التى تتبناها وتدعو إليها أمريكا سواء فى الاقتصاد والسوق الحر أو فى السياسة الخارجية التى حاول يلتسن أن يثبت أنه شريك يعتمد عليه لأمريكا والغرب. غير أنه مع نهاية التسعينات ثار الشعور القومى فى روسيا ضد ما بدأ من تراجع مكانة ونفوذ روسيا الدولى، وأخرج "يلتسن" وزير خارجيته "ديمترى كوزيروف" الذى كان يعتقد أن مخاصمة أمريكا والغرب هو العمل ضد مجرى التقدم الإنسانى، وفى نهاية التسعينيات أيضًا جاء "إيفجينى بريماكوف" بتاريخه فى العهد السوفيتى لكى يحاول إعادة التوازن لسياسة روسيا الخارجية وذهب إلى الدعوة إلى إقامة محور بين روسيا والصين والهند.

غير أن التطور الحقيقى جاء مع تولى شخصية روسية شابة هو "فلاديمير بوتين" الذى جاء بتصميم على استعادة قوة ومكانة روسيا الدولية ولكى يبشر بإنهاء عهد المهانة الروسية، فضلًا عن سياسته الداخلية فى استعادة سلطة الكرملين ومحاربة الفساد وأباطرة المال والسيطرة على مراكز القوة الروسية وخاصة فى مجال الغاز والبترول. وفى قضايا

إقليمية ودولية مثل إيران والشرق الأوسط مارس "بوتين" سياسات مناوئة للولايات المتحدة، وصدرت عنه تصريحات تنتقد بشدة سياسة القطب الواحد والهيمنة الأمريكية. وقد جاءت الحرب الروسية على جورجيا فى أغسطس ٢٠٠٨ لكى تعبر عن غضب روسيا من السياسات الأمريكية ابتداء من استقلال كوسوفو إلى توسيع الناتو ليصل إلى حدود روسيا وبناء نظام الدفاع الصاروخى فى بولندا وتشيكيا والذى اعتبره "بوتين" موجهًا إلى روسيا.

وهكذا ورث الرئيس الأمريكى الجديد أوباما، من بين ما ورث، علاقات متوترة مع روسيا وأصبح السؤال حول كيفية إدارة العلاقات معها أكثر إلحاحًا. فى هذا السياق ناقش بعض الخبراء الأمريكيين عدد من السيناريوهات المتوقعة لمستقبل العلاقة مع روسيا وقدموا فى هذا توقعين، السيناريو الأول هو سيناريو التعاون وخاصة فى وقت الانهيار المالى وهو ما عبر عنه "هنرى كيسنجر" خلال رحلته إلى موسكو حين اعتبر الأزمة المالية العالمية قد تؤدى إلى عصر المصالح المتقاربة بين البلدين، أو كما عبر خبير ألمانى من "أننا جميعا أصبحنا ضعفاء فقد أصبحنا جميعًا فقراء"، فى إطار هذا السيناريو فإن واشنطن قد تبطئ برنامجها الزمنى حول توسيع الناتو والدفاع الصاروخى فى الوقت الذى تؤجل فيه روسيا حلمها فى استعادة ما تسميه "منطقة النفوذ المتميزة" The Privileged Sphere of Intluence والذى تمتع به الاتحاد السوفيتى. فى إطار هذا السيناريو أيضًا فإن معركة الأفكار داخل الكرملين قد تتحول بعيدا عن العزلة وما يسميه الخبراء "الغرائز الإمبريالية" وكما عبر أحد مستشارى "ميدفيدف" أنه "إذا ما تعاملنا مع الأزمة بعزل أنفسنا وإذا لم نتعلم من دروس ما تم فعلًا فإن مستقبل روسيا يمكن أن يكون تكرارًا لمصير الاتحاد السوفيتى، ولا أظن أننا أغبياء إلى هذا الحد". أما السيناريو الآخر الذى يراه البعض اختيار التحصن Retrenchment والقومية، فالمصادر المحدودة قد تعنى سلوكًا أكثر أنانية" خاصة وأن الكثير من الروس يرون الحرب فى أغسطس الماضى أنها قد استعادت مكان روسيا المستحق فى العالم، وأن روسيا قد عادت وهذا لن يتغير.

فأى سيناريو أكثر احتمالًا؟ بداءة فإن "بوتين" و"ميدفيدف" مستعدون لأن يدافعوا عن قوتهم السياسية وإن كانوا يبدون فى حالة من العصبية وخاصة بعد تراجع مصادر

البترول الأمر الذى يدفعهم إلى سياسة خارجية أكثر خفوتًا، وقد يدعم هذا الاتجاه مجيء أوباما والإشارات المشجعة التى تصدر سواء حول مجمل سياسته الخارجية أو تجاه روسيا، وربما كان هذا هو الذى دفع روسيا إلى الإعلان عن تعليق نشر صواريخ إسكندر فى كالينجراد. وقد يكون لدى الولايات المتحدة الكثير لتكسبه من تعاون مع روسيا فهى تريد مساعدتها حول البرنامج النووى الإيرانى، كما قد تحتاج وكذا حلف الأطلنطى لمزيد من طرق الإمدادات إلى أفغانستان وخاصة بعد الأخطار التى تتعرض لها هذه الإمدادات من باكستان. وهو ما أعلنت عنه روسيا مؤخرًا عن استعدادها لنقل الإمدادات غير العسكرية الأمريكية إلى أفغانستان عبر روسيا. ومع وصول "بارك أوباما" إلى البيت الأبيض فإن ثمة إمكانية للحول الوسط حول أمرين لهما أهمية حقيقة بالنسبة لروسيا: الامتداد المحتمل للناتو فى أوكرانيا وجورجيا، وخطط الولايات المتحدة لإقامة تسهيلات للصواريخ الدفاعية فى بولندا وجمهورية التشيك، هاتين القضيتين هما ما يجعل خبراء أمريكيين يعبرون عن أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تنال تأييد روسيا حول قضاياها الحيوية فإن هذا سيتطلب نوعًا من تبادل المصالح حول قضايا تعتبرها روسيا حيوية بالنسبة لها، وعلى هذا فإن على إدارة أوباما أن تقرر ما أولوياتها فى العلاقة الأمريكية الروسية، فإذا كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن التزاماتها ومعاهداتها مع شرق أوروبا أو التضحية باستقلال أوكرانيا وجورجيا، إلا أن فى استطاعتها تقديم العديد من الحوافز لروسيا مثل تأييد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ووضع الضوابط على منشآت الدفاع الصاروخى البلاستيكية فى أوروبا وإبطاء مدى توسيع الناتو.

تحديث روسيا بين مدرستين

منذ عصر القيصر بيتر الأعظم وروسيا ونخبها فى جدال حول هويتها الحضارية: هل تنتمى إلى الغرب، وإن لم تكن كذلك فإلى أين تنتمى؟ يتوازى مع هذا الجدل ويتفرع عنه الجدل حول تحديث روسيا Modernisation، وهو الجدل الذى تجدد مع عهد "بوتين" و"ميدفيدف"، وحيث عقدت مئات الندوات والمؤتمرات حول قضية التحديث. فى هذا الجدل لم يكن الخلاف حول ضرورة الحاجة إلى التحديث وإنما حول النهج الذى يأخذه. (راجع: والتر لاكير، فورين آفيرز. نوفمبر ـ ديسمبر ٢٠١٠). فى هذا الشأن ظهرت مدرستان. ترجح المدرسة الأولى ضرورة أن يجرى التحديث من أعلى إلى أسفل وإن الدولة يجب أن تكون هى الفاعل الرئيسى فى العملية مع الحد الأدنى من التغيير السياسى، وهو النهج السلطوى فى التحديث الذى يسميه أيضًا بوتين "التدخل الراسى للدولة" Vertical State intervention، ويقر أيضًا هذه المدرسة أن روسيا تحتاج بالتأكيد التكنولوجيا النووية ولكن بدون دمقرطة Democratization ذلك أن تقاليد روسيا ليست هى تقاليد الغرب، وفى حالة الدولة الروسية، فإن المزيد من الديمقراطية سيكون ضارًا بل ويمكن أن يكون قاضيًا. وهم يجادلون أنه حتى فى العديد من الدول الغربية فإن الدولة تلعب دورًا مركزيًا فى عملية التحديث وهم ما عبر عنه "سيركوف" نائب "بوتين". ولا يعارض هذا المعسكر نقل التكنولوجيا من الغرب، فهم فى الحقيقة يدافعون عن ذلك ولكنهم يجادلون أن التكنولوجيا الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات المتقدمة يجب أن تدخل أولًا فى الجيش والذى يعتقدون أنه مهيأ لاستيعابها أكثر من القطاع الخاص أو شبه الخاص. أما فيما يتعلق بالاستثمار الغربى فإن "بوتين" ومدرسته يعتقدون

أن هذا سيحدث أخذًا فى الاعتبار الحالة الحرجة للاقتصاديات الغربية وبحثهم الشغوف عن مشروعات مربحة، وفى كل الحالات فإن الاستثمار الغربى يحتاج إلى استقرار سياسى فوق كل شىء والذى تقدمه روسيا من خلال نظام سلطوى أكثر من فوضى ديمقراطية. إضافة إلى ذلك فإن المدرسه التى تركز على دور الدولة تجادل أن التحديث رغم أنه جوهرى إلا أنه من الأفضل أن يتقدم بشكل بطىء وهو ما جعل "بوتين" يقول: "إننا لا نحتاج إلى قفزات" ومعلوم إنه من الضحايا المحتملين للتحديث هم بيروقراطى الدولة والمشروعات غير الكفؤ والكثيرون الذين يزدهرون فى ظلها والاحتكارات الاقتصادية المتعددة والجزء الأكبر من المجتمع الروسى الذين لديهم مقاومة غريزته للتجديد هذا فضلًا عن النخبة الروسية السياسية، الذين لديهم مصلحة خاصة فى الإبقاء على الوضع الراهن. وبطبيعة الحال فإن الوضع كان سيختلف إن لم تكن روسيا غنية بمصادر الغاز والبترول لتصديرها، ولكن مع الدخل الثابت لسنوات طويلة مؤكدة وبدون الدخول فى تجربة التحديث، فإنه ليس هناك ضرورة عاجلة للإصلاح.

أما المدرسة الثانية الأكثر طموحًا وجرأة التى تفضل تحديثًا عميقًا، وهى المدرسة التى تتكون من خبراء الإدارة والليبراليين الاقتصاديين الروس، فهى ابتداء لا تتصور ديمقراطية سياسية على نفس خطوط النموذج الأوروبى ولكنهم يريدون بعض الخطوات فى هذا الاتجاه وهم يجادلون أن التحديث فى السنوات الأخيرة لم يتحقق جزئيًا؛ لأنه كان محدودًا ببعض القطاعات أو فروع الاقتصاد وطُبق بدون منافسة. وعندهم أن التكنولوجيا المتقدمة يمكن أن تشترى أو تقترض أو حتى تسرق، إلا أن الصناعات الروسية لم تكن قادرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة وتجعلها تعمل. كما أن بيروقراطية الدولة ليست قادرة على توجيه الموارد نحو التجديد، ولا أسواق رأس المال الروسية قد ظهرت اهتمامًا كبيرًا فى الاستثمار تكنولوجيا إبداعية. كذلك يجادل هذا المعسكر أن الحجم الكبير من المستثمرين الأجانب، لن تأتى إلى روسيا حتى يتحققوا بشكل معقول من الأمان وأنهم محميون بالقانون ولذلك فإن المحاكم الروسية يجب أن تكون مستقلة سياسيًا، والأجهزة الأمنية عليها أن تقلل من تدخلها فى الأنشطة التجارية وزيادة على ذلك وبشكل أوسع فإن مناخ أعمال مربح سوف يتطلب غياب توتر كبير بين روسيا والعالم الخارجى أى نوع من الوفاق.

على أية حال، وأيًا كان المعسكر الذى سيسود، التيار الأكثر محافظة الذى يمثله "بوتين" أو التيار الأكثر ميلًا للإصلاح الذى يرأسه "ميدفييدف"، فإن عملية التحديث فى روسيا لا مهرب منها على المدى الطويل، أما على المدى القصير فإن احتمالاتها ضئيلة، فالحاجة إلى تغير فى العقلية مطلوب من كل من الحكام والمحكومين، ومثل هذا التغيير المجتمعى الأساسى يحدث ولكنه يحدث غالبًا كنتيجة لحاجة عاجلة وبخطر واضح وحال وعاجل وأيًا منهما ليس قائمًا فى روسيا الآن.

إن التأمل فى هذا الجدل الذى يدور بين النخب الروسية حول التحديث يوحى بأنه ليس غريبًا عن الجدل فى مصر حول قضايا أوسع: الحداثة أم الأصالة، غياب الدولة أم تدخلها، ديمقراطية كاملة أم تدريجية. وكما هو الحال فى روسيا، ورغم اختلاف الظروف، فإن هذا الجدل سيظل قائمًا حتى يتحقق هذا "التغيير فى عقلية المجتمع" وهذا التوافق المجتمعى حول هذه القضايا، وكلما حدث هذا فى المدى القصير كلما كان هذا أدعى إلى توفير ضمانات التقدم الحقيقى الذى طال انتظاره.

روسيا والناتو: تعاون أم اختلاف

يثير انعقاد قمة الناتو القادمة العديد من الأسئلة والملاحظات حول مستقبل حلف الأطلنطى ودوره العالمى وعلاقاته بالقوى الدولية، ولعل من أبرز هذه القوى التى تتضمن إشكالية فى العلاقة معها هى روسيا الاتحادية. ومن المعروف أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى كان الانشغال الأساسى للولايات المتحدة والغرب هو كيف يمكن إدخال روسيا الاتحادية التى ورثت الاتحاد السوفيتى ضمن النظام السياسى والأمنى الأوروبى. وفى الحقبة التى شغل فيها الرئيس الروسى "بوريس يلتسن" كانت سياسته قائمة على التعاون شبه الكامل مع الولايات المتحدة والغرب وتقديم روسيا كحليف يعتمد عليه. غير أن الغيوم بدأت تظهر مع تولى "فلاديمير بوتين" الرئاسة واتجاهه إلى التأكيد على روسيا كقوة عالمية وعلى دروها ومساهمتها فى القضايا العالمية.

وفى إطار هذا المفهوم ظهرت توترات فى العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وكان من عناصر هذا التوتر اعتراض روسيا على اتجاه حلف الناتو إلى التوسع شرقًا وفى مناطق كانت ضمن الاتحاد السوفيتى السابق ويشكل اعتبر تهديدًا للأمن القومى الروسى غير أن هذا لم يمنع من محاولات تكيف العلاقة بين روسيا والناتو وكان من نتيجة هذه المحاولات إنشاء ما سُمى بـ "مجلس الناتو ـ روسيا" Nato-Russia council. ويستوقف النظر فيما يتعلق برؤية حلف الناتو بمستقبل العلاقة مع روسيا هو ما ذكره مؤخرًا Andres Fogh Rasmussen السكرتير العام لحلف الناتو والذى بدأ عمله وخطابه كسكرتير عام للناتو منذ عام مضى تركيزه على العلاقة بين الناتو وروسيا واعتقاده أنها تمثل أمرًا حاسمًا ليس فقط للأمن الأوروبى بل والعالمى. وفى هذا الوقت

اعتبر أن ثمة حاجة عاجلة أن العلاقة تحتاج إلى إصلاح وأن الناتو وروسيا يجب أن يبدأ فى "علاقة جديدة".

وبعد هذا العام يعود Rasmussen إلى تعريف هذه العلاقة الجديدة والأسس التى تستند عليها ونطاق ومجالات التعاون العملى بينهما. ومن أهم هذه المجالات هو محاربة الإرهاب باعتبار أنه لعنة تؤثر فى كل الأمم وأنه يمكن فقط هزيمته إذا ما عملنا سويًا، وينبه السكرتير العام أن بلدان الناتو وروسيا قد اتفقوا على تقييم مشترك للتهديدات الإرهابية وأنهم يحدثون خطة عملهم حول الإرهاب، وأن تقدمًا ملحوظًا قد تم حول عدد من المشروعات المشتركة مثل مواجهة التهديد والهجمات على البنية التحتية المتعلقة بالنقل الجماعى وعلى أماكن التجمعات العامة.

أما المجال الثانى للتعاون فهو منع الانتشار النووى باعتبار أن انتشار القدرات النووية والصواريخ البلاستيكية هو قلق كبير بالنسبة للمجتمع الدولى ككل وتهديد خطير ونامى لأراضى وسكان بلدان الناتو والاتحاد الأوروبى. وفى هذا الإطار فإن الخبراء من الناتو وروسيا قد التقوا عدة مرات لمناقشة كيف يمكن لبلدانهم مواجهة هذا التهديد معًا.

أما النطاق الثالث للتعاون وفقًا لـ Rasmussen فهو الاستقرار فى أفغانستان واعتباره أن فى هذا مصلحة لروسيا ومصلحة لحلفاء الناتو أيضًا. ومن مجالات التعاون فى هذا قوة المساعدة الأمنية التى قادها الناتو ISAF من خلال الأراضى الروسية، الأمر الذى فتح خطًا إضافيًا مهمًا للاتصالات، ومشروع الناتو - روسيا لتقديم تدريب حول مقاومة المخدرات وهو المشروع الذى أنتج ١٨٠٠ متخرج.

ويضيف السكرتير العام للناتو "أننا لم نزد فقط من تعاوننا الأمنى ولكن أيضًا أحيينا مجلس الناتو - روسيا والذى يمثل المنبر الرئيسى لنقاشاتنا السياسية وعبر العام الماضى استطاع الجانبان أن يعمقا ويوسعا حوارهما وحيث أُجْرِىَ نقاش مفتوح وصريح وبناء حول نطاق عريض من اهتمامات روسيا والحلفاء الأمنية وكذا حول الاقتراحات البناءة للتعامل مع هذه المشاغل.

وعلى الرغم من أن هذه النقاشات لم تؤد إلى تطابق وجهات النظر بين الناتو وروسيا

حول كل القضايا إلا أنها بالتأكيد قد ساعدت على بناء درجة عالية من الثقة المتبادلة بين الجانبين والتى ستفيد بالتأكيد تعاونهما فى المستقبل.

كذلك يشير السكرتير العام Rasmussen إلى ما جرى من صياغة واستعراض مشترك للتحديات المشتركة للقرن ٢١ وهو ما ساعد على تهيئة المناخ لتعاون أوثق وعملى بينهما.

ويعتبر السكرتير العام أن علاقة الناتو وروسيا قد شهدت تقدمًا فى مجالات أخرى؛ فقد كان الناتو شفافًا مع روسيا حول تطور المفهوم الإستراتيجى الجديد للحلف وهو ما يأمل أن يشجع هذا لشفافية مماثلة من الشركاء الروس وهم يطورون وثائقهم الإستراتيجية ومشيرًا إلى أن الناتو قد قام بالتغلب على تأزم معاهدة القوات التقليدية فى أوروبا.

وعلى الرغم من مجالات التعاون هذه إلا أن Rasmussen يعتبر أنها لا تخفى الصعاب التى ما زالت قائمة؛ فالحلفاء فى الناتو ما زال لديهم اهتمامات ومشاغل حول جورجيا وحيث تقوم خلافات مبدئية فى هذه القضية، كذلك تستمر روسيا أن يكون لديها أوجه قلقها وخاصة حول سياسة الباب المفتوح للحلف. غير أنه يعتبر أنه باستخدام مجلس الناتو ـ روسيا بشكل بناء بأنه يمكن التعامل مع أوجه القلق هذه بشكل مشترك فى اتجاه حلها.

ويتعرض Rasmussen إلى مجال مهم فى علاقة روسيا بحلف الأطلنطى وهو مجال الدفاع الصاروخى Missile Defense ويعتبر أنه يمثل إمكانية لدعم التعاون، وفى هذا السياق يشير إلى رؤيته حول ما أسماه "بالسقف الأمنى المشترك" الذى يمتد من "فانكوفر" إلى فلاديفوستوك والذى سوف يشهد مجتمعنا الأورومتوسطى يشارك فى أمن حقيقى ضد التهديدات الحقيقية مستخدمًا تكنولوجيا حقيقية.

ونتصور أن السكرتير العام للناتو يقدم رؤية متفائلة بعلاقات الحلف بروسيا الاتحادية فليس ثمة شك فى المجالات التى عددها السكرتير العام للتعاون بين الجانبين ولكن هناك من جانب آخر الشكوك العميقة لدى روسيا حول توجه الحلف وامتداداته فى مناطق تعتبرها روسيا مناطق نفوذها المباشر. ونتصور أن التدخل العسكرى الروسى فى جورجيا

فى أغسطس ٢٠٠٨ رغم أنه مر بدون أى تحد حقيقى من دول الناتو إلا أنه أنشأ أيضًا شكوك عميقة بين دول الناتو تجاه نوايا روسيا الاتحادية فى هذه المنطقة والتى تصر دول الناتو على بناء علاقات تعاون مباشر معها. كذلك نتصور أنه رغم أن سكرتير عام الحلف قد استخدم قضية الصواريخ الدفاعية باعتبارها مجالًا لدعم التعاون، إلا أن هذا لا ينفى أن هذه القضية كانت موضوع خلاف عميق بين روسيا والولايات المتحدة ورغم أن إدارة أوباما قد غيرت من مشروع بناء الصواريخ فى كل من بولندا والتشيك إلا أن الرؤية ما زالت مختلفة حول مستقبل ذلك المشروع.

الدور الأوروبى فى عملية سلام الشرق الأوسط

أثار الاقتراح الذى قدمته السويد، باعتبارها رئيسة الاتحاد الأوروبى خلال الشهور الستة الماضية، وهو الاقتراح الذى تضمن الاعتراف بالقدس الشرقية للدولة الفلسطينية، ثم ما تعرض له هذا الاقتراح للتعديل من جانب مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى والذى جعل القدس عاصمة للدولتين، أثار هذا مجددًا النظر فى الدور الأوروبى فى عملية سلام الشرق الأوسط.

والواقع أن الأمر يستحق تتبع هذا الدور الذى نعتبر أن نقطة الانطلاق منه هو منذ خلال وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى أنتجت المقاطعة العربية للبترول، أدركت أوروبا الاعتماد المتبادل بين الأمن والسلام فى الشرق الأوسط وبين الأمن الأوروبى. وقد انعكس هذا الإدراك على وثيقة البندقية عام ١٩٨٠ والتى أكدت فيها الدول الأوروبية هذا الارتباط واعترفت للمرة الأولى بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. غير أنه فى الثمانينات والتسعينات ظل الموقف الأوروبى من الصراع العربى الإسرائيلى يتحدد بثلاث عوامل:

- الأول أن أوروبا اعتبرت أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الدولية العظمى، وباعتبار علاقتها بإسرائيل هى المؤهلة للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع.
- وثانيًا أن إسرائيل لم تكن تسمح أو تشجع بدور أوروبى فى دبلوماسية الشرق الأوسط وتعتبر أن أوروبا غير حساسة للأمن الإسرائيلى، بل هى منحازة للعرب.

- أما العامل الثالث فهو أن الولايات المتحدة أيضًا لم تكن تشجع دورًا أوروبيًا وتنظر فقط لأوروبا باعتبارها مانح مادى اقتصادى.

ومع بداية ٢٠٠٠ وبدأ إدراك أن الاحتكار الأمريكى لعملية السلام لم يثمر، كانت محاولة توسيع القاعدة الدولية لإدارة عملية السلام ومن هنا تم فى عام ٢٠٠٢ تكوين الرباعية التى ساهم فيها الاتحاد الأوروبى إلى جانب روسيا والأمم المتحدة غير أنه فى نظر الكثير من المراقبين فإن الرباعية واجتماعاتها لم تكن فعالة بل واشتكى بعض المساهمين فيها أن الولايات تستخدم الرباعية كمظلة لسياساتها بل إنها هى التى تضيع بياناتها.

والآن يواجه الاتحاد الأوروبى بيئة دولية وإقليمية جديدة، فدوليًا جاءت إدارةه جديدة للولايات المتحدة صممت منذ أيامها الأولى على إحياء عملية السلام على أساس مبدئى حل الدولتين، وتجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية.

أما إقليميًا فكان مجىء حكومة من تحالف اليمين الإسرائيلى برئاسة "نتنياهو" المعروف جيدًا بمواقفه المناهضة لمتطلبات سلام حقيقى، أما على المستوى الفلسطينى فقد تطور الانقسام الفلسطينى الذى زاد من تعقيد الموقف بل ومنح إسرائيل حجة أنه ليس لديها مفاوض فلسطينى موحد.

ماذا يعنى هذا بالنسبة لدور الاتحاد، يعنى أن الإدارة الأمريكية الجديدة تحتاج إلى دعم دولى وخاصة من حلفائها الأوروبيين وهو ما يفسر ذهاب المبعوث الأمريكى الخاص بالشرق الأوسط "روبرت ميتشل" بعد زياراته للمنطقة إلى الدول الأوروبية الأساسية وخاصة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لإحاطتهم بنتائج اتصالاته بأطراف النزاع والتنسيق معهم. أما بالنسبة للبيئة الإقليمية، فإنه يعنى سياسة متماسكة تجاه إسرائيل، وفلسطينيًا دعم جهود مصر للمصالحة الفلسطينية لتحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية فضلًا عن دعم السلطة الفلسطينية.

ومن الأمور المشجعة التى صدرت عن الاتحاد الأوروبى، هو موقفه من رفض المطلب الإسرائيلى لترفيع العلاقات مع الاتحاد، ففى مجلس رابطة العلاقات الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبى EU organization council فى ١٥ يونيو ٢٠٠٩ أبلغ الاتحاد الأوروبى

إسرائيل أن علاقات أعمق ما زالت على المائدة ولكن على الحكومة الإسرائيلية أن تلتزم شكلًا كاملًا لعملية السلام لكى يتم التوصل إلى اتفاق.

أما التطور المهم الآخر فكان القرارات التى صدرت عن المجلس الأوروبى فى ١٥ يونيو ٢٠٠٩ خلال اجتماعه فى "لوكسمبرج" حيث تبنت مبادئ أوباما ورحبت التزام الولايات المتحدة بالمتابعة القوية لحل الدولتين. كذلك عبر الاتحاد الأوروبى عن استعداده للمساهمة فى حل قضايا ما بعد الصراع. كذلك عبر المجلس عن قلقه العميق من النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، وهدم المنازل، وحثت الحكومة الإسرائيلية لكى تنهى فورًا النشاطات الاستيطانية بما فيها القدس الشرقية.

وكما ذكرنا فقد قدمت السويد اقتراحًا إلى مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى اجتماعه فى ٨ ديسمبر يقضى بأن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، غير أن وزراء خارجية الاتحاد فى البيان الذى أصدره يوم ١٠ ديسمبر قد غيروا من هذه الصيغة وجعلوا القدس عاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية. غير أنه بخلاف هذا التعديل، فقد أعرب البيان أن الاتحاد الأوروبى لن يعترف بأى تغيير لحدود ما قبل ١٩٦٧ فيما يتعلق بالقدس، غير تلك التى يتفق عليها الأطراف الآخرين.

وأكد من جديد أن المستوطنات، والجدار الفاصل الذى بنى على الأراضى المحتلة، وهدم المنازل وعمليات الإخلاء ممارسات غير شرعية بموجب القانون الدولى، وتشكل عقبة أمام السلام وتجعل حل الدولتين مستحيلًا. ويحث المجلس حكومة إسرائيل إلى وضع حد فورى لجميع الأنشطة الاستيطانية فى القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، وبما فى ذلك النمو الطبيعى، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التى أقيمت منذ مارس ٢٠٠١.

وقد اعتبر عدد من المحللين أن البيان الأوروبى حتى فى صورته المعدلة يرفض التفسير الإسرائيلى باعتبار أراضى ١٩٦٧ أراضى محتلة وليست أرض متنازع عليها. وأن البيان بهذا المعنى يمكن البناء عليه والذهاب إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار بترسيم حدود الدولة، كما أنه يفتح الطريق أمام دور أكثر فاعلية فى عملية السلام وإنهاء دور اللاعب الأمريكى الواحد.

وفى الخلاصة يجب أن نقول: إنه لكى يكتسب هذا البيان فاعلية حقيقية وتأثير على إسرائيل، فإن على أوروبا أن تترجم هذا البيان على علاقاتها الثنائية مع إسرائيل وأن تستخدم فى ذلك ما تمتلكه من أدوات دبلوماسية واقتصادية وتكنولوجية، وبدون ذلك ستنظر إسرائيل إلى أوروبا، كما عقب محلل أوروبى، على أنها قوة "خفيفة الوزن" light weight، أو كما عقب مسئول إسرائيلى بعد صدور البيان الأوروبى "أن هذا قرار جديد سيوضع على الرف".

بعد عشرين عامًا من سقوط حائط برلين

-١-

إذا كان بناء حائط برلين عام ١٩٦١ كان يرمز إلى تقسيم ألمانيا، إلا أنه كذلك كان رمزًا على تقسيم أوروبا وترسخ الحرب الباردة التى بدأت تتطور على أثر الحرب العالمية الثانية. وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية الثمانينات، ومجىء الزعيم السوفيتى "ميخائيل جورباتشوف" وسياسته فى البيروسترويكا وإعادة ترتيب سياسات الاتحاد السوفيتى الداخلية والخارجية. وقد أدت هذه التفاعلات التى خلفتها هذه العملية إلى جملة من التطورات كان من أبرزها الانسحاب السوفيتى من أفغانستان، والتفاعلات الداخلية فى دول شرق أوروبا نحو تفكيك علاقة السيطرة التى ربطتها بالاتحاد السوفيتى، وكانت الشرارة التى انطلقت من المجر وفتح الأبواب أمام هجرة ذوى الأصول الألمانية، هى التى أطلقت عملية هدم جدار برلين فى نوفمبر ١٩٨٩، ومثلما كان إنشاء الجدار رمزًا على تقسم ألمانيا وتقسيم أوروبا، كان تحطيمه بالتالى جاء لكى يطلق تطورات على قمتها تحقيق الوحدة الألمانية، وانسلاخ دول شرق أوروبا من النطاق السوفيتى.

وقد جاء مرور عشرين عامًا على سقوط الحائط كى يثير رصد عدد من المؤرخين للآثار البعيدة المدى التى أحدثها عالميًا، وكان من أبرز هؤلاء "جوسكا فيشر" وزير خارجية ألمانيا السابق الذى اعتبر أنه بعد عشرين سنة، تكمن خلفنا العديد من النتائج الثورية لهذه الليلة. فلقد اختفى الاتحاد السوفيتى وإمبراطوريته، واختفى معه النظام الدولى للحرب الباردة. أعيد توحيد ألمانيا، حصلت أوروبا الشرقية والولايات الأخرى التابعة للاتحاد السوفيتى على الاستقلال، انهيار النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، انتهت

العديد من الحروب الأهلية فى آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية؛ اقترب الإسرائيليين والفلسطينيين إلى السلام أكثر من أى وقت مضى؛ وفى أفغانستان، استمرت الحرب ولكن تحت ظروف مختلفة، بتشعبات جادة للمنطقة وللعالم.

وقف الولايات المتحدة الأمريكية، الوريث المنتصر للنظام المنهار للحرب الباردة، بدون منازع، على قمة قوتها العالمية. ولكن بددت الولايات المتحدة الأمريكية تلك المكانة المميزة بعد عقدين من الزمان وذلك بعد الحرب على العراق والأزمة المالية والاقتصادية. فغرور السلطة وعدم رؤية الواقع والحقائق كانا السببان الأساسيان وراء انهيار القوة العظمى الوحيدة الباقية، وبينما يلقى أغلب اللوم على "جورج دبليو بوش"، إلا أنه كان هناك العديد من الاتجاهات السلبية التى سبقته. وهو فقط تطرف بتلك الاتجاهات إلى أقصى درجة.

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية فرصة عظمى ثانية لاستخدام قوتها الفريدة من أجل إعادة تنظيم العالم. فبعد هذه الجريمة البشعة كانت جميع الدول، بما فيها الدول العربية، على استعداد لاتخاذ خطوات بعيدة المدى. ففى ذلك الوقت كان تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ممكنًا، وبالتالى تحقيق بداية جديدة فى الشرق الأوسط.

أوروبا ـ ومن ضمنها ألمانيا ـ كانت من أكبر الرابحين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩. توحدت القارة ثانية فى إطار من الحرية: ألمانيا فى الثالث من أكتوبر ١٩٩٠؛ وأوروبا مع توسيع الاتحاد الأوروبى فى الأول من مايو ٢٠٠٤. طرح العملة الأوروبية الموحدة كان ناجحًا، أما التكامل السياسى عن طريق وضع معاهدة دستورية كان فاشلًا. ومنذ ذلك الحين، فإن الاتحاد الأوروبى قد أصابه الركود داخليًا وخارجيًا. فلم تقم أوروبا جيدًا باستغلال الفرص التى أتيحت لها منذ ١٩٨٩، وكان يمكن أن تفقد نفوذها بشكل كبير فى هيكل السلطة الناشئة فى القرن الحادى والعشرين.

فى ألمانيا، والتى تدين بالفضل فى إعادة توحيدها إلى جذورها الراسخة فى الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو، كان الضجر والتعب الأوروبى واضح جدًا. ويهتم الجيل الحاكم فى برلين اليوم بشكل متزايد بالمصطلحات الوطنية أكثر من تلك الأوروبية. أما روسيا، وهى الخاسر الأكبر من عام ١٩٨٩، فما زالت متورطة بعد عقدين من الزمان فى مزيج من

الكآبة الاجتماعية والاقتصادية، والانحدار السياسى والوهم. متوسط العمر المتوقع يستمر فى التدهور؛ الاستثمار فى البنية التحتية، الأبحاث والتعليم يعانون من التقزم؛ والاقتصاد يكاد يقدر على المنافسة الدولية؛ والفجوة الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء تزداد عمقًا.

ما زالت النخب فى روسيا تفكر بشكل كبير فى فئات السلطة التى كانت موجودة فى القرنين التاسع عشر والعشرين. وهو ما يمثل عنصر التردى الخيالى والوهمى فى السياسة الروسية الحالية. إن رغبة روسيا فى إعلان دورها كلاعب سياسى قوى لهو أمر مفهوم ومشروع. ولكن إذا تحولت نحو الماضى للبحث عن مستقبلها، إذا كانت تعتقد أنه بإمكانها التخلى عن الاستثمارات فى المستقبل من أجل إثراء ذاتى وشخصى، سوف تخسر مجددًا.

إن ٩ نوفمبر ١٩٨٩ لم يحد فقط نهاية حقبة الحرب الباردة، ولكنه كان بداية موجة جديدة من العولمة. والرابحون الحقيقيون من هذا النظام العالمى الجديد هم البلدان الجديدة الناشئة، أولًا وقبل كل شىء، الصين والهند، اللتان خطتا بشكل واسع خطى النمو الاقتصادى والسياسى.

تم إهمال ورفض مجموعة الثمانية من قبل التاريخ بوصفها النادى الذى يضم الدول الصناعية الغربية، وحلت محلها مجموعة العشرين، مما يخفى الصيغة الأساسية لتوزيع السلطة داخل النظام العالمى الجديد: مجموعة الاثنان (الصين والولايات المتحدة الأمريكية). كل هذه التغيرات تعكس النقل الكبير للقوة من الغرب إلى الشرق، من أوروبا وأمريكا إلى آسيا، والتى فى غضون العقدين المقبلين أنها ستنهى ٤٠٠ عامًا من التمركز الأوروبى.

إن السنوات التى تلت انهيار حائط برلين كانت مليئة بالتغيرات، ولكن التغير والاضطراب الحقيقى ما زال ينتظرنا. فظاهرة الاحتباس الحرارى هى فقط بداية الفيض الذى نتحرك نحوه، عن علم وبوعى تام. ما يهم الآن هو أن تتصرف الدول وعلى الصعيد العالمى فى انسجام تام. بعد عشرين عاما من برلين، كوبنهاجن ينادى.

فى كسب قلوب وعقول العرب والمسلمين

فى ١١ من سبتمبر من هذا العام تتجدد ذكريات حادث الاعتداء على برجى التجارة الأمريكيين وغيره من رموز المؤسسات السياسية والفكرية الأمريكية مثل "سيتاجون"، وهو الحدث الذى قيل معه إنه سيمثل فاصلًا بين عهدين وعصرين وإنه سوف يحكم ويوجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لعصور قادمة. وأذكر أنى كنت ضمن وفد المجلس المصرى للشئون الخارجية الذى زار الولايات المتحدة الأمريكية فى أكتوبر ٢٠٠١ حيث أجرى الوفد لقاءات مع ممثلى عدد من المؤسسات الأمريكية مثل الكونجرس، ومراكز البحث والإعلام. ومع تعدد القضايا التى نوقشت خلال هذه اللقاءات، كان الخط الرئيسى الذى سيطر على تفكير هذه المؤسسات والسؤال المشترك الذى طرحوه هو:

كيف تكسب الولايات المتحدة عقول وقلوب العالم العربى والإسلامى؟

فى تأكيدهم على ردود الفعل بين العرب والمسلمين حول الحادث كان هناك من انتقدوا بشده ردود الفعل هذه وعدم إدانتها الكاملة للحادث ومرتكبيه، وذهبت إحدى المباحثات فى أحد مراكز الفكر إلى أن تضرب المنضدة بيدها وتتسأل بعنف: أين مصر؟. فى هذا الوقت أيضًا كان الجدل يتزايد حول ما يجرى من إعداد وتخطيط للحرب على العراق. وكانت الأصوات العاقلة وذوى الخبرة بالعالم العربى الذين التقى بهم وفد المجلس مثل "زبنجو بزيجينسكى" يحذرون من شن مثل هذه الحرب وخاصة فى ظل عدم تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية التى تسيطر على مشاعر العرب والمسلمين. وعلى الرغم من هذه

التحذيرات التى صدرت عن حلفاء للولايات المتحدة فى العالم وحكومات صديقة لها فى العالم العربى، بل وكذلك عن مسئولين أمريكيين مثل "ريتشارد هاس" الذى كان يشغل منصبًا كبيرًا فى وزارة الخارجية الأمريكية كمدير للتخطيط السياسى حيث أبدى فى مناسبات واجتماعات عديدة تحفظاته واعتراضاته على اللجوء للحرب فى وقت تملك فيه الولايات المتحدة بدائل أخرى، وهو ما كشف عنه فى مذكراته التى صدرت مؤخرًا" WAR of Necessity, WAR of cholce.

وكشف فيه أيضًا عن تحفظات وزير الخارجية آنذاك "كولن باول" وغير أنه على الرغم من كل هذه التحذيرات الخارجية والداخلية، صمم الرئيس الأمريكى على خيار الحرب بشكل غير مفهوم مما جعل "ريتشارد هاس" يقول: إنه سوف يذهب إلى قبره قبل أن نفهم سبب وسر هذا الإصرار.

وتدلل السنوات التى تلت الحرب على العراق صدق التحذيرات التى سبقتها حول النتائج الكارثية التى سوف تسببها ابتداء من تدمير دولة ومجتمع مثل العراق إلى تقويض الاستقرار فى المنطقة، وبما لا يقل أهمية عن ذلك تغذية الإرهاب والتطرف من ناحية وإذكاء الغضب ضد الولايات المتحدة فى العالمين العربى والإسلامى.

وواضح أن إدارة "بوش" لم تكتف بالحرب على العراق فى هزيمة ما كان يمثل هدفًا أمريكيًّا بعد حادث ١١ سبتمبر من "كسب عقول وقلوب" العالم الإسلامى، بل ذهبت فى دعم الغضب الإسلامى بسياسة التأييد المطلق لإسرائيل وتبنى اختياراتها وإهمال أى جهد جاد فى عملية التسوية السلمية، وهكذا بدلًا من كسب عقول وقلوب العرب والمسلمين وحلت صورة الولايات المتحدة لدى العرب والمسلمين إلى أدنى مستوياتها، وكانت هذا هو الميراث الذى خلقته إدارة "بوش" إلى الإدارة القادمة وكانت من الأدوات إلى استخدمها المرشح الديمقراطى "باراك أوباما" فى التدليل على فساد سياسات إدارة "بوش" وما فعلته ضد المصالح الأمريكية، وهكذا كان طبيعيًّا بعد انتخاب "أوباما" أن تكون من أهم مهامه وسياساته هو تصحيح صورة الولايات المتحدة فى العالم الإسلامى وهو ما أكد منذ اليوم الأول لانتخابه وفى عدد من المبادرات مثل زيارته لتركيا وأهم من ذلك خطابه فى القاهرة ورسالته التى وجهها للعالم العربى

والإسلامى وخلاصتها علاقة مع الولايات المتحدة تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة.

ولا بد أن أوباما كان يدرك أنه يؤيد هذه المبادئ بالسياسات وهو ما تبلور فى الموقف من أكثر القضايا التى تعكر علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامى وهى القضية الفلسطينية، وقد كان حريصًا فى خطابه فى القاهرة أن يعلن فهمه وتعاطفه مع معاناة الفلسطينيين وحقهم فى دولة مستقلة وبالتأكيد رفضه لسياسات الاستيطان الإسرائيلى.

وواضح أن خطاب "أوباما" فى القاهرة قد مثل نقلة فى علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامى غير أن ثبات وتحقق هذه النقلة ودوامها سوف يعتمد فى نهاية الأمر على مدى تمسك إدارة أوباما بالمفاهيم والمبادئ التى تضمنها خطابه فى القاهرة وتحولها إلى سياسات عملية وصمودها أمام ألاعيب "نتنياهو" بل وتحرياته، واستعدادها إذا ما استمر هذا التحدى وخاصة حول قضية المستوطنات ومن ممارسة ما تملكه من أدوات ضغط دبلوماسية، وتكنولوجية، واستخباراتيه، وإستراتيجية وعلى غرار ما فعلته إدارة "بوش" الأب على حكومة "شامير" من وقف القروض الموجهة لبناء المستوطنات.

قيم آسيوية أم باسيفيكية؟

فى سلسلة مقالاته تحت عنوان "الأوهام والحقائق فى علاقاتنا المأزومة بالغرب" والتى ناقش فيها الدكتور سليمان عبد المنعم العلاقة بين الغرب والشرق، انتهى فى مقالته الأخيرة (المصري اليوم ١٧/٦/٢٠١٠) إلى مناقشة القلق الغربى من النهوض الاقتصادى الأسيوى وإنه شأن أى صعود لقوة ما فإن النهوض الاقتصادى سوف يكون له نموذجه الثقافى الذى يروج له وذراعه العسكرى الذى يدافع عنه، وركز على دور القيم الثقافية الآسيوية فى عملية الصعود مثل النظام والانضباط والعمل والترابط الأسرى والجماعية والتواضع وذلك فى مواجهة التفسخ الاجتماعى الغربى وقيمه المتمثلة فى الفردية والانغماس فى المادية.

غير أنه فى المقابلة بين القيم الثقافية الآسيوية والقيم الغربية، فإن دبلوماسيًا وباحثًا آسيويًا هو كيشور محبوبانى Kishor Mahbobanie له رأى آخر. ففى إطار نقده لنظرية صدام الحضارات بوجه عام والحضارتين الغربية والآسيوية بوجه خاص (راجع مقاله فى الـ Foreign Affairs يناير فبراير ١٩٩٥)، فإنه يبنى رفضه لفكرة صدام الحضارات على أساس تجربة تجرى فى الواقع وتشير لا إلى تصادم الحضارات وإنما ليس فقط إلى تعاونها أو تلاقيها وإنما إلى تجانسها Fusion وامتزاجها. وتتمثل هذه التجربة فيما يجرى فى منطقة شرق آسيا ووصولها إلى المسرح العالمى كقوة رئيسية وهو التطور الذى يعتبره المفكر السنغافورى أنه سيكون من أهم ما يميز القرن الواحد والعشرين، الأمر الذى يجد المفكرين الغربيين صعوبة فى فهمة نتيجة لعدم تصورهم - أو ارتياحهم - لبزوغ قوة غير أوروبية. ومن ثم فإن رد فعلهم الطبيعي يتجه إلى افتراضين الأول هو أن مجتمعات هذه

المنطقة سوف تتبنى بشكل مطلق النموذج الغربى فى الاقتصاد والسياسة وستكون صورة مكررة من هذا النموذج، وهو ما تصوره "فوكاياما" فى نظريته حول نهاية التاريخ، أما الافتراض الآخر فهو الذى توقع صداما بين الحضارتين الغربية والآسيوية كما فعل "صامويل هنتجتون". ويذهب المثقف الآسيوى إلى أن وراء عدم دقة تفسير ما يحدث فى شرق آسيا هو عدم إدراك أصحاب هذه النظريات أن هذه المنطقة تشهد ظاهرة تاريخية غير مسبوقة ألا وهى امتزاج أو تجانس الثقافات الآسيوية والغربية فى منطقة شرق آسيا، باسيفيك، ومثل هذا التجانس هو الذى يفسر انفجار النمو فى الباسيفيك وتقدم إمكانات السلام والازدهار المستمر فى المنطقة. ويعرض ماحبوبانى مظاهر هذا التجانس فيما يشعر به من يعيشون ويتنقلون فى منطقة آسيا باسيفيك من أنهم يتحركون نحو عصر جديد من الازدهار الاقتصادى، وإنهم يطيرون من "هونج كونج" إلى "فانكوفر"، ومن "سيول" إلى "لوس أنجلوس"، ومن "طوكيو" إلى "هايتى" أو من "كوالالمبور" إلى "سيدنى"، ومع هذا لا يشعرون أنهم عبروا حواجز ثقافية تفرق بينهم، فهم يشعرون أنهم فى بيتهم فى معظم أركان الباسيفيك، وأن ثمة إحساس يبزغ بالجماعة التى تربطها مصالح مشتركة ونظامًا مشتركا فى الحياة، غير أن ثمة طريقًا طويلًا يجب أن يقطع حتى يمكن لمثل هذا الإحساس بالجماعة أن يتحقق بشكل كامل، ذلك أن شيئًا على مثاله لم يحدث من قبل، وحيث ستكون مجموعة "الباسيفيك" خلقًا جديدًا تمامًا، فهى لن تكون مجموعة آسيوية كما لن تكون مجموعة أمريكية. وفى مناطق "ماحبوبانى" أنه إذا كانت منطقة الباسيفيك قد بزغت كأكثر المناطق ديناميكية فى العالم، فذلك لأنها قد جذبت أفضل الممارسات والقيم من العديد من الحضارات الغنية الآسيوية والغربية، فإذا ما استمر هذا الامتزاج فسوف تشهد انفجارًا خلاقًا لم نشهده من قبل بل أن بعض هذه الانفجارات الخلاقة قد تحققت بالفعل متمثلة فى النموذج اليابانى، فثقافيًا، قد بقيت اليابان يابانية فى جوهرها، ولكن فى إدارتها المدنية، وتجارتها وعلمها وتكنولوجيتها، أصبحت من الأفضل بعد أن مرت بعملية التحديث وانفصلت عن ميراثها الإقطاعى، ولكن اليابانيين ظلوا يابانيين، منازلهم يابانية وأرواحهم يابانية، رغم أن الكثير من الشبان اليابانيين يشبهون أقرانهم الأوروبيين والأمريكيين، إلا أن نظامهم القيمى، رغم تغييره، ظل يابانيًا فى جوهره، فهم ينحنون بعمق ويظهرون الإجلال للكبير، والخلاصة أن الرابطة التى تربط المجتمعات

والعائلات الآسيوية لم تضعفها عملية التحديث. ويتصور المثقف ورجل الدولة السنغافورى أنه وإن كان الكثيرون يرون فيما يجرى فى شرق آسيا معجزة اقتصادية وصناعية، إلا أن الواقع أن هذا النجاح لا يرجع إلى ثقافة يابانية أو على الأساليب الغربية إنه نتاج الجمع بينهما، وعلى المدى الطويل فإن المجتمع الأمريكى سوف يفعل مثلما فعلت اليابان حين سيمر بعملية تجانس مشابهة مستوعبًا أفضل ما فى الثقافة الآسيوية.

وفى كتاب حديث له The New Asian Hemisphere, The Irresistible Shift of Power to the East اعتبر "محبوبانى" أن المجتمعات الآسيوية لا تنجح الآن؛ لأنها أعادت اكتشاف بعض الجوانب الخفية للحضارات الأسيوية ولكنها تنجح؛ لأنها اكتشفت أخيرًا أعمدة الحكمة الغربية التى قام عليها التقدم الغربى ومكنت الغرب أن يتعدى أداء المجتمعات الآسيوية خلال المائتى عام الماضية، ويحدد "محبوبانى" هذه الأعمدة فى: الأخذ بنموذج السوق الحرة واقتصاديات السوق، والعلم والتكنولوجيا، والجدارة Meritocracy والبرجماتية وحكم القانون والتعليم.

على أية حال، وأيًا كانت التحفظات التى يثيرها مدى ما ذهب إليه المفكر السنغافورى من "تجانس" بين الثقافات الآسيوية والأمريكية، فإن خطه الفكرى الأساسى يبدو إيجابيًا وصحيًا من حيث افتراض اتجاه الثقافات والحضارات المتمايزة إلى التلاقى والتعاون والعمل معًا نحو الخير المشترك بدلًا من الصدام.

عام ١٩٧٩ : ثلاثة أحداث غيرت العالم

شهد عام ١٩٧٩ ثلاثة أحداث تضعه فى مصاف السنوات التى غيرت العالم مثل عام ١٩١٤ الذى انطلقت فيه شرارة الحرب العالمية الأولى وأدت إلى اختفاء إمبراطوريات: ألمانيا، النمسا، المجر، وتركيا. وعام ١٩١٧ الذى شهد الثورة الروسية، وعام ١٩٣٩ الذى شهد بداية الحرب العالمية الثانية والتى انتهت بهزيمة ألمانيا النازية واليابان، وبزوغ القوتين العظيمتين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى واللذان سوف يتنافسان على المكانة والنفوذ فى العالم حتى اختفاء إحداهما فى بداية التسعينات من القرن العشرين.

أما عام ١٩٧٩ فقد شهدت ثلاثة أحداث أدت إلى تحولات كبرى إقليمية وعالمية. كان الحدث الأول هو الغزو السوفيتى لأفغانستان فى ديسمبر عام ١٩٧٩ وهو الغزو الذى مثل انقطاعًا فى العلاقات السوفيتية الأمريكية، وتوقفًا لعلاقات الوفاق التى بدأها فى أوائل السبعينات، وكان هذا الحدث وآثاره فى الولايات المتحدة هو الذى ساهم فى مجىء رئيس أمريكى محافظ هو "رونالد ريجان" ١٩٨٠-١٩٨٨، سيصمم على الدخول فى مواجهة عسكرية، وسياسية وأيديولوجية مع الاتحاد السوفيتى، ويدعم حركة المجاهدين الأفغان المقاومة للوجود السوفيتى، الأمر الذى انتهى على إقناع القيادة السوفيتية الجديدة بزعامة "ميخائيل جورباتشوف" إلى الانسحاب من أفغانستان ضمن سياسته فى إعادة النظر فى أركان ومقومات السياسة الخارجية والداخلية للاتحاد السوفيتى، وهذا التطور الذى انتهى بأن أصبحت أفغانستان بالنسبة "لجورباتشوف" هى فيتنام وأسوأ وأن يخسر ١٥ ألفًا من الجنود السوفيت، وهو الواقع الذى دفع "بميخائيل جورباتشوف" أن يحث

على الانسحاب من أفغانستان، وهو الانسحاب الذى كان عملية مخيبة طويلة ومهينة، وكانت بالفعل نهاية الإمبراطورية السوفيتية فى أوروبا حيث حركت ثورات شرق أوروبا عام ١٩٨٩ والاتحاد السوفيتى نفسه بعد عامين.

أما الحدث الثانى فهو ما يعتبر الثورة الصينية الثانية التى جاء بها الزعيم الصينى "دنج تشاو ينج"، والتى شهد عام ١٩٧٩ بداية تنفيذها وأدخل بها إصلاحات اقتصادية وأيديولوجية على النظام الصينى القائم على التطبيق الماركسى اللينينى، كما طبقه "ماوتسى تونج" وكان من علاماته نظام الكلوميونات فى المجال الزراعى، والقفزة الكبرى إلى الأمام، والثورة الثقافية.

وقد جاءت إصلاحات وانفتاح "دنج" لكى يحقق تقدمًا فى النمو وصف بأنه غير مسبوق فى التاريخ البشرى، والأسرع من أمريكا واليابان، والأكثر سرعة من اليابان وكوريا الجنوبية، ومن المعجزات الآسيوية الأخرى، وتدور توقعات الاقتصاديين على أن الاقتصاد الصينى سوف يتجاوز نظيره الأمريكى عام ٢٠٢٧، وأن الهاجس الأمريكى قد أصبح هو أن الصين ستكون القوة التى سوف تنافس الولايات المتحدة على المكانة والنفوذ فى العالم، أو كما عبر المؤرخ البريطانى "مارتن جاكز Martin Jacaues" بأن الحزب الشيوعى الصينى وهو يشرف منذ حقبة "دنج" وما بعدها على تحويل الصينى فإن هذه العملية سيكون لها تأثير عميق على الحداثة الصينية وكذلك على العالم الواسع.

أما الحدث الثالث لعام ١٩٧٩ فهو الثورة الإسلامية التى أطلقها الزعيم الإيرانى "آية الله خومينى" وأسس بها الجمهورية الإسلامية والتى أطاحت بنظام الشاه حليف للولايات المتحدة والغرب، ودخلت فى عداء مع الولايات المتحدة التى اعتبرت "الشيطان الأكبر" وأطلقت تيار الإسلام السياسى الذى سيشكل جوهر ما سيعتبره بعض المؤرخين بـ"صدام الحضارات الإسلامية والغربية"، وفى ظل الزعيم الإيرانى "أحمدى نجاد" ستقف إيران بتصميمها على بناء برنامجها النووى على هوة الصدام مع أمريكا والغرب وإسرائيل، وسيعتبرها البعض فى إقليمها مصدر تهديد، وتجىء انتخابات عام ٢٠٠٩ الرئاسية لكى تترك الأفق مفتوحًا عن ما كشفت عنه وبلورته من صراع بين تيارى التجديد والمحافظة، وعن العلاقة بين الدولة والمجتمع وعن طبيعة ومستقبل النظام فى إيران والشكل الذى يأخذه فى المستقبل.

عام جديد توقعات ومخاوف

قارب عام ٢٠٠٨ على الانتهاء بمزيج من التوقع والمخاوف، جاء التوقع من نهاية إدارة "بوش" فى الولايات المتحدة وما جلبته على العالم طوال ثمانية أعوام من أزمات وحروب ومجيء إدارة جديدة ورئيس جديد يبشر بالتغيير والتجديد ولعلاقات أمريكية مع العالم تعتمد على الدبلوماسية والانفتاح والتفاوض وليس على القوة والمواجهة. غير أنه للمفارقة أن يقترن هذا التطور بظهور أزمة مالية عالمية ظهرت أساسًا فى الولايات المتحدة وامتدت إلى أسواق واقتصاديات العالم، ولا يعرف حتى الآن إلى متى سوف تدوم وما التأثيرات التى ستحملها فى الآجال القريبة والبعيدة. هذا التلازم بين التفاؤل لمجيء إدارة ورئيس أمريكى جديد والتشاؤم والتخوف من آثار الأزمة المالية العالمية هو الذى جعل المراقبين والخبراء الذين كانوا قد انشغلوا فى تصور أولويات الرئيس الأمريكى الجديد جعلتهم يعيدون النظر فى ترتيب أولوياتهم، ويضعون التعامل مع الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأمريكى فى قمة أولويات ومشاغل الإدارة الجديدة والرئيس الجديد، وأنه التحدى الرئيسى الذى سيواجهه لإعادة الثقة فى الاقتصاد الأمريكى والنظام الرأسمالى الأمريكى الذى اهتز بفعل الأزمة، وجعل عددًا من المفكرين يعاودون النظر فى طبيعة النظام الرأسمالى الجديد وإلى الطبيعة المتوحشة التى تطور إليها واقترن ذلك بالعولمة وآثارها السلبية على الفوارق الاقتصادية بين المجتمعات وبين فئات المجتمع الواحد وهو ما أثار دعوات كانت قد ترددت فى منتصف التسعينات حول نهج أو فلسفة الطريق الثالث باعتباره طريقًا يجمع بين اقتصاديات السوق وبين الضرورات والمتطلبات الاجتماعية فى إدارة هذه الأسواق.

وإذا كانت هذه هى الصورة التى آلت إليها القوة الاقتصادية الأولى فى العالم مع نهاية عام ٢٠٠٨، فإن هذا العام قد شهد أيضًا ما كان الخبراء يتوقعونه من بروز قوى دولية صاعدة وفى مقدمتها الصين، وروسيا، وحول هذه القوة، روسيا الاتحادية، شهد نهاية عام ٢٠٠٨ توترات وتبادلات للاتهامات والتهديدات بينها وبين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وكان الحدث الذى فجر هذه التوتر هو الغزو الروسى لجمهورية جورجيا فى أغسطس عام ٢٠٠٨، والذى جاء كرد روسى على ما اعتبرته سلسلة من السلوك الأمريكى بلغة قمته فى ضم دول شرق أوروبا ودول البلطيق إلى حلف الأطلنطى ثم مشروع الدرع الصاروخى الأمريكى فى بولندا وتشيكيا. ما الذى ستؤول إليه هذه العلاقة فى عام ٢٠٠٩ ومع مجىء إدارة أوباما؟ هذا ما تناوله الخبراء الآن من التساؤل حول ما الذى ستتجه إليه العلاقات الروسية الأمريكية فى ظل الإدارة الجديدة وكيف سيتعامل أوباما مع روسيا الصاعدة التى تسعى لتأكيد مكانتها ودورها الدولى.

وإذا انتقلنا إلى ساحة الأزمات والحروب خلال إدارة "بوش" وهى منطقة الشرق الأوسط، فإن صراعاتها الرئيسية وهى: الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، والعراق، وإيران تظل عالقة وتنتظر حسمًا فى عام ٢٠٠٩ الأمر الذى يحيط به الشكوك، فليس واضحًا كيف سيوفق أوباما بين وعده الانتخابى فى الانسحاب من العراق فى غضون ١٦ شهرًا وبين الاتفاقية الأمنية التى وقعتها إدارة "بوش" مع الحكومة العراقية، كما ليس أكيد ماذا سيفعل أوباما فى أفغانستان التى اعتبر أنها ساحة المعركة الحقيقة ضد الإرهاب خاصة فى وجه تصاعد المقاومة الأفغانية وحركة طالبان، أما إيران فإننا أمام نفس التناقض بين استعداد أوباما للحوار والتفاوض بين تصميمه على عدم السماح لإيران بامتلاك قدرات نووية.

أما الصراع الفلسطينى الإسرائيلى فإنه أكثر القضايا التى تتطلب تعاملاً جادًا خلال عام ٢٠٠٩، وهو ما جعل خبراء أمريكيين بارزين مثل "سكوكروفت"، و"زبيجنو برجنسكى" يطالبون الإدارة الجديدة بأن تضع هذا الصراع فى أولوياتها غير أنه فى المقابل ينبه آخرون إلى أنه حتى لو رغبت الإدارة فى إعطاء هذا الاهتمام إلا أنها تقابل بأوضاع لا تشجعها على الاندراج فى عملية البحث عن السلام وفى مقدمة هذه الأوضاع،

الانقسامات الفلسطينية الفلسطينية من ناحية، وعدم اليقين حول مستقبل الوضع السياسى الداخلى فى إسرائيل فى ظل الانتخابات القادمة وما قد تجىء به من تيارات سياسية مثل الليكود.

واتصالًا بالقضية الفلسطينية تنتهى أيام عام ٢٠٠٨ بأحداث غزة والمذبحة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين الأمر الذى يقدم أبعادًا جيدة للصراع. وإذا انتقلنا إلى منطقة توتر أخرى وهى منطقة جنوب آسيا حيث الصراع الكامن بين الهند وباكستان وهو الصراع الذى تكمن خطورته فى اعتبار الدولتين قوتين نوويتين وقد نبه إلى هذه الخطورة وتجددها الأحداث الإرهابية التى تعرضت لها الهند مؤخرًا واتهامها باكستان بأنها تؤوى العناصر الإرهابية التى قامت بها.

وهكذا ينقضى عام ٢٠٠٨ وهو يلخص ـ أمريكا ـ حقبة من السياسات العاصفة وخاصة فى الساحة الشرق أوسطية، وينبىء بعام جديد وربما حقبة جديدة من الصعب رغم الوعود والتوقعات تحديد معالمها أو اليقين حول مستقبل القضايا العالقة منذ الحقبة الماضية.

هل ينتقل الاتحاد الأوروبى من البيانات إلى الأفعال

فى زيارتها للقاهرة يوم ١٥ مارس مستهلة بذلك جولة فى عدد من الدول العربية وإسرائيل ألقت البارونة "كاثرين أشتون" الممثلة العليا للاتحاد الأوروبى للشئون الخارجية والسياسية الأمنية خطابًا فى الجامعة العربية. وقد جاء الخطاب فى جملته مشجعًا وإيجابيا:

فقد أشارت للتاريخ المشترك والمصير المشترك بين أوروبا والعرب وبصمات الثقافة العربية عبر أوروبا فى الأدب، والعلوم، والكلمات، والموسيقى والتى كانت غذاء لأوروبا.

إن المنطقة لا تحتاج إلى مزيد من الصراعات، فهى تحتاج إلى سلام قائم على القانون الدولى، وهذا السلام يجب أن يكون الآن؛ لأن أى تأخر سوف يجعل من الأصعب الوصول إليه.

إن حل الصراع العربى الإسرائيلى سوف يطلق عهدًا جديدًا للشرق الأوسط ويضع إمكانات للتكامل الإقليمى والتعاون الدولى.

إن معايير تسوية الصراع معروفة جيدًا حل قائم على دولتين حيث تعيش إسرائيل والفلسطينيين فى أمن وسلام.

إن هدفنا هو دولة فلسطينية صالحة للحياة فى الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة على أساس من خطوط ١٩٦٧.

إذا كان هناك سلامًا حقيقيًّا فإن طريقًا يجب أن يصل إلى حل لوضع القدس باعتبارها العاصمة المستقبلة لإسرائيل وفلسطين كما نريد حلًا عادلًا لمشكلة اللاجئين.

يجب أن نكون واضحين فإن المحادثات يجب أن لا تكون من أجل المحادثات فنحن نريد نتائج والتزامًا حقيقيًا وليس إعادة تقرير مواقف معروفة جيدًا، نحن نريد عُملية Process تؤدى إلى نتائج.

إن قرارات إسرائيل الحديثة لبناء وحدات سكنية جديدة والقدس الشرقية قد عُرضت للخطر وقوضت الاتفاق المؤقت لبدء المحادثات عن قرب.

إن موقف الاتحاد الأوروبى من المستوطنات واضح والمستوطنات غير قانونية وتشكل عقبة للسلام وتهدد حل الدولتين مستحيلا.

كما أن قرار جعل مواقع ثقافية ودينية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة كمواقع إسرائيلية هى قرارات تؤدى على نتائج عكسية.

إن الحصار على غزة هو أمر غير مقبول، وقد خلق معاناة إنسانية ضخمة ويضر بكل كبير إمكانية التحرك إلى الأمام.

وهكذا لا يملك من استمع إلى خطاب البارونة "أشتون" إلا أن يلاحظ أن ما تحدثت به عن الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وعن أسس أى حل عادل ودائم هو حديث إيجابى وربما نذهب إلى أنه يتوافق مع التصور الفلسطينى والعربى والدولى لتحديات هذا الصراع وغير أن من الممكن القول: إنه رغم إيجابيته وتفصيله ونقاط تركيزه وخاصة فيما يتعلق بالمستوطنات هو امتداد لبيانات وقرارات أوروبية سابقة ومن أبرزها قرار المجلس الأوروبى المنعقد فى "لوكسمبورج" فى ١٥ يونيو ٢٠٠٩ والذى تبنى حل الدولتين، ورفض وأدان بناء المستوطنات الإسرائيلية، وهدم المنازل والمطالبة برفع القيود على الحركة إلى آخر المواقف الإيجابية التى تبناها القرار، وهى المواقف التى تبناها اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى نوفمبر ٢٠٠٩.

وقد تحدثت السيدة "أشتون" عن مسئولية أطراف الصراع عن ما وصفته "بعدم الثقة والشك السائد" ومن الموضوعية أن يحدد الاتحاد الأوروبى عن من المسئول بسلوكه على الأرض عن عدم الثقة والشك، وحقيقية فقد أشارت البيانات الأوروبية بوضوح إلى عدم قبول بناء المستوطنات وعدم قبول الحصار على غزة. ويبقى السؤال عن ماذا فعل الاتحاد الأوروبى منذ قرار المجلس الأوروبى فى ١٥ يونيو الماضى، وماذا سيفعل فى المستقبل إذا

ما استمرت إسرائيل فى تحديها لكل ما أكدت عليه البيانات الأوروبية حتى الآن من متطلبات أى تسوية عادلة وحقيقية؟

إن الخبرة تؤكد أن القرارات والبيانات الأوروبية لم تقنع قادة إسرائيل، واستمرارًا فى ممارسة سياساتهم التى أدانتها البيانات الأوروبية واعتبروها "قرارات جديدة سوف توضع على الرف" قبل بدء رحلتها المحت البارونة "أشتون" احتمال استخدام الاتحاد الأوروبى ـ الذى يمثل أكبر شريك تجارى لإسرائيل ـ علاقاته الاقتصادية والتجارية معها للضغط على إسرائيل وفى هذا الصدد ينبه عدد من المراقبين الأوروبيين أن على الاتحاد الأوروبى أن يتأكد أن صادرات إسرائيل من منتجات المستوطنات لا تستفيد من الدخول التفضيلى لأسواق الاتحاد الأوروبى كذلك التأكد من أن مبالغ المفوضية الأوروبية الخاصة بالبحوث لا تذهب إلى المستوطنين فى الضفة الغربية.

ونود فى النهاية أن نذكر فيما يتعلق بالوضع المأساوى فى قطاع غزة إلى تصريح "مايكل مارتن" Micheal Martin وزير خارجية أيرلندا الأخير لقطاع غزة وحيث شاهد شخصيًّا الآثار المدمرة للحصار الذى يعيش فى ظله الشعب الفلسطينى فى غزة على مدى عامين ونصف وقال: إنه سيحمل رسالة إلى رئيس المفوضية الأوروبية للشئون الخارجية ولزملائه وزراء خارجية الاتحاد أن الكثير يجب أن يفعل لوقف هذا الحصار وفتح المعابر أمام الحركة الاقتصادية والبشرية.

كل هذا يجعلنا ننتظر لكى نرى ما الذى سيفعله الاتحاد الأوروبى لكى يترجم قراراته وبياناته إلى أفعال. واتصالًا بزيارة "أشتون"، وخلالها عقدت اللجنة الرباعية الدولية (الذى يضم مجلس الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة، وروسيا والأمم المتحدة) فى موسكو يوم ١٨ الجارى صدر عن الاجتماع بيانًا حضَّ حكومة إسرائيل على تجميد كل الأنشطة الاستيطانية بما فى ذلك النمو الطبيعى وتفكك المواقع الاستيطانية التى أقيمت منذ مارس عام ٢٠٠١ والكف عن أعمال الإزالة والإجلاء فى القدس الشرقية، ورأت قرار الحكومة الإسرائيلية المضى قدمًا فى التخطيط لبناء وحدات سكنية جديدة فى القدس الشرقية، كما دعا إلى مفاوضات فى غضون ٢٤ شهرًا لإنهاء الاحتلال الذى بدأ عام ١٩٦٧ وتسفر عن ظهور دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة.

ومع إيجابية بيان الرباعية من ناحية اللهجة والمضمون إلا أن المتابع لمواقف رباعية وبياناتها أن هذا البيان الأخير هو تكرار لبيانات سابقة بل ولخارطة الطريق التى أطلقتها الرباعية ودعت إلى قيام دولة فلسطينية عام ٢٠٠٥.

ومثلما هو الحال فى بيانات الاتحاد الأوروبى وقراراته، فإن الأمر ينطبق أيضًا على الرباعية وأهمية أن تنتقل بياناتها من مستوى القول إلى مستوى الفعل إذا ما استمرت إسرائيل فى تجاهل مطالبات المجموعة، ونتصور أن أول ما يجب أن تفعله الرباعية هو إنشاء آلية لمراقبة بناء المستوطنات وهو ما وعدت به فى بيانها الأخير بمراقبة التطورات فى القدس عن كثب وأن تضع فى الاعتبار الخطوات الإضافية التى قد تكون مطلوبة للتعامل مع الوضع الراهن على الأرض".

٢٠٠٩ نهاية عقد

لا تنبئ نهاية ٢٠٠٩ عن نهاية عام فحسب بل ونهاية عقد بدأ به قرن جديد وألفية جديدة. وتفرض هذه اللحظة التاريخية أن نستدعى ما جرى فى هذا العقد والحالة الإستراتيجية للعالم كما بدت فى أوضاع القوى الكبرى وعلاقاتها ومن ثم حالة النظام الدولى ومستقبله. وقد بدأ القرن الجديد وقد ثبت أن الولايات المتحدة تمتلك مقومات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مجتمعة أكثر مما تمتلكه أى قوة دولية أخرى.

غير أنه، وبفعل سياسات غير رشيدة وغير محسوبة للإدارة التى تولت الرئاسة مع بداية عام ٢٠٠٠، تآكلت مقومات القوة الأمريكية وأصابها الإرهاق عسكريًا واقتصاديًا، فى الوقت الذى بدأت أمريكا القرن وهى تمتلك أضخم فائض اقتصادى ولا تبدو منخرطة فى أى حروب كبيرة، ولا تخشى تهديدات أو تحديات قوى كبرى، فإنها قد أنهت العقد واقتصادها يعانى أضخم دين، وأكبر عجز فى ميزانها التجارى، وتنخرط فى حربين لا تجد مخرجًا منهما، مما أصاب مصداقيتها وصورتها فى العالم، وكان ما أصاب المكانة الأمريكية وراء مجىء رئيس أمريكى وعد بتصحيح هذه الصورة لا من خلال القوة وحدها بل من خلال العمل والتعاون مع الآخرين، واستخدام أدوات الدبلوماسية والحوار حتى مع الخصوم والأعداء. ورغم من هذه المفاهيم التى بدأ بها أوباما رئاسته، فإن العام الذى انقضى على توليه يظهر أن التحديات التى يواجهها أعقد من وعوده والآمال التى انعقدت عليه.

غير أن الحالة الإستراتيجية للعالم لن تكتمل إلا باستعراض حالة قوى كبرى مثل

أوروبا، والصين، والهند وقوى إقليمية بازغة مثل البرازيل، وجنوب إفريقيا، وتركيا. وقد انتهى العقد وقد صدقت أوروبا على معاهدة برشلونة التى اعتبرت تطور فى مُسيرة وحدتها واستكملت بنائها المؤسسى، وأصبحت أوروبا مهيأة أن تتحدث بصوت واحد فى وقت أصبح الاتحاد الأوروبى أكبر كتلة من الدول المستقلة والأكثر تكاملًا بين الكتل السياسة والاقتصادية مع تمتعه بناتج محلى إجمالى يصل إلى نحو ١٢٠٠٠ مليار يورو، ويعتبر الاتحاد الأوروبى أكبر مصدر للسلع والخدمات فى العالم محققًا ثلث الناتج الاقتصادى الكلى للعالم.

أما الصين وبعد مسيرتها فى الانفتاح والإصلاح الاقتصادى التى بدأتها منذ عام ١٩٧٩، فإن العقد ينتهى والمؤسسات الاقتصادية التى ترصد التطور الاقتصادى لقوى العالم، تتنبأ بأن الصين سوف تصل مع عام ٢٠٢٧ كالقوة الاقتصادية الكبرى فى العالم متجاوزة الولايات المتحدة، ويبدأ الخبراء مثل الباحث الإيرانى البريطانى Martin Jacaues، يكتبون ويتساءلون عن كيف ستتصرف الصين "حين تحكم العالم".

أما اليابان فإن الخبراء يتوقعون أنها سوف تتجاوز الأزمة الاقتصادية التى مرت بها خلال الأعوام السابقة وأنها سوف تبدأ مناقشة علاقتها مع الولايات المتحدة والتى ظلت تأخذ شكل التبعية.

وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أثرت على الاقتصاد الروسى، وتراجعت صورة القوة التى بدت بها روسيا خلال عهد "بوتين"، إلا أن الزعماء الروس مصممين على استعادة مكانة روسيا كقوة دولية تعامل باحترام وتشارك فى قضايا الحرب والسلام فى العالم.

أما الهند فقد كانت شأنها شأن الصين، ارتباط صعودها الإقليمى والدولى بصعودها الاقتصادى حيث أصبح الاقتصاد الهندى أحد النجوم فى الاقتصاديات العالمية فى السنوات الأخيرة، حيث نما بنسبة ٩.٢٪ فى عام ٢٠٠٧، ٩.٦٪ فى عام ٢٠٠٦. وقد تدعم هذا النمو بالتدفقات الضخمة لـ F.D.I، والاحتياطات الأجنبية المتصاعدة، وازدهار فى قطاعات تكنولوجيا المعلومات والإسكان وسوق رأس مالى مزدهر.

غير أننا لا نستطيع أن ننهى هذا الاستعراض الموجز للحالة الإستراتيجية فى العالم

دون أن نتعرض لمنطقة إستراتيجية فى العالم وهى الشرق الأوسط، وموجز ما انتهى إليه الخبراء فى هذه المنطقة أن ثمة صراعًا يجرى بين قوى فيها على الدور والمكانة فى هذه المنطقة، صراع بين قوى هى تحديدًا: إسرائيل، وتركيا، وإيران، فضلًا عن القوة الأصيلة فى المنطقة وهى القوة أو المحور العربى. ولعل أدق ما قيل فى وصف وضع هذا المحور العربى وسط هذا الصراع الإقليمى على المنطقة هو ما ذكره عالم السياسة الدكتور على الدين هلال فى المؤتمر السنوى للمجلس المصرى للشئون الخارجية حول "الصراع الإقليمى على الشرق الأوسط" أن العرب قد أصبحوا موضوعًا للصراع أكثر مما هم طرفًا فيه.

هذه الصورة الإستراتيجية للعالم تقول: إنه رغم حالة السيولة وعدم اليقين وعدم التحديد الذى يمر بها النظام الدولى، إلا أن المستقبل ينبئ بنظام دولى متعدد الأقطاب والمراكز، وبالنسبة لدول صغيرة أو متوسطة، مثل مصر، فإن مكانها فى هذا النظام يعتمد أساسًا على تماسك بنائها الداخلى وقدراتها الذاتية، ودبلوماسيًا على قدرتها على الإبحار بمهارة وسط هذا النظام المعقد وبناء توازنات دقيقة بين قواه الرئيسية.

لماذا انتهت الحرب الباردة وكيف؟

مر الآن قرابة حقبتين على انتهاء الحرب الباردة، والتى انتهت عمليًّا بسقوط حائط برلين فى نوفمبر ١٩٩٨ وحيث كان يمثل الرمز على تقسيم أوروبا ومن ثم على الحرب الباردة، وانتهت رسميًّا فى ديسمبر ١٩٩١ بإعلان تفكك الاتحاد السوفيتى الذى ظل ينافس الولايات المتحدة على التفرد والمكانة فى العالم.

ويدفع انتهاء الحرب الباردة المؤرخين والمحللين لاستعادة هذه الفترة التى ظلت لأكثر من ٤ عقود تسيطر وتوجه النظام الدولى والعلاقات الدولية، ويجعلهم يتساءلون عن كيف نشأت وكيف انتهت هذه الحرب ولكى تبدأ مرحلة جديدة أصبح يطلق عليها ما بعد الحرب الباردة. ومن بين الأسئلة التى يناقشها المؤرخون اليوم هى لماذا انتهت الحرب الباردة وكيف انتهت؟ وكان من بين الباحثين الذين ساهموا فى هذا النقاش "ريتشارد هاس" الرئيس الحالى للمجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية، فحول متى وكيف انتهت الحرب الباردة يستدعى "هاس" مدرستين تجادلان حول هذه الأسئلة، فثمة مدرسة تعتبر أن الحرب الباردة جاءت نتيجة لعقود من الضغط الأمريكى والغربى الدائم على الاتحاد السوفيتى وحلفائه، وقد اتخذ مثل هذا الضغط صورة برامج نووية أمريكية وبريطانية وفرنسية، واستعداد الناتو لمواجهة حلف وارسو وما ينشره من قوات تقليدية ونووية وكذلك قرار الدفاع عن كوريا الجنوبية فى مواجهة عدوان الشمال، وتسلح المجاهدين فى أفغانستان بشكل أدمى القوات السوفيتية، وقرار بناء نظام صواريخ دفاعى يهدف إلى نفى الاستثمار العسكرى السوفيتى وإفلاس حكومته.

أما المدرسة الثانية فهى التى تركز بشكل أقل على ما فعله الغرب وبشكل أكثر عما كان عليه الاتحاد السوفيتى، ووفقًا لهذا التصور فإن الحرب الباردة لم تكسب بقدر كبير بسبب أمريكا والغرب وإنما خسرت كنتيجة حتمية للضعف الاقتصادى والتحلل السياسى السوفيتى.

ورغم هذا فثمة منظور آخر يؤكد على الاستعداد الغربى للتعاون مع الاتحاد السوفيتى أكثر من مواجهته وهو ما لعب دورًا مهمًا فى كيف تحول التاريخ. وقد لعب الوفاق على إبقاء المنافسة من أن تتحول إلى صراع كما أنها عرضت العالم الشيوعى للأفكار الغربية والرأسمالية ومزاياها، وحيث وجد الاتحاد السوفيتى والنظم الشيوعية أنفسهم يخسرون معركة الأفكار وكنتيجة لهذا تأييد مواطنيهم.

كل هذه العوامل لعبت دورًا وقد كان للإنكار الغربى للنجاح السوفيتى جزءًا مهمًّا من الإستراتيجية، ولكن هذا وحده لم يكن يكفى، فالواقع أن الحرب الباردة كانت سوف تتحول إلى حرب ساخنة إذا ما تحولت الإستراتيجية الغربية إلى منافسة عسكرية ومواجهة فقد كان مهمًا تخفيف المنافسة من أجل السماح للضغط أن يبنى من داخل الكتلة السوفيتية كما كان مهمًّا تعريض المجتمعات تحت السيطرة السوفيتية لكى يدركوا أوجه قصورهم ومزايا الأفكار الخارجية.

ولكن ماذا تعنى دروس الحرب الباردة والتعامل الاتحاد السوفيتى بالنسبة للقضايا والتحديات الراهنة، يستخلص "ريتشارد هاس" أنه بطبيعة الحال ليس هناك تهديدٌ عالمى على نطاق الاتحاد السوفيتى السابق، ولكن هناك تحديات خطيرة من بلدان مثل إيران، وكوريا الشمالية، وعلى هذا، وفى تقدير "هاس" أنه ما هو مطلوب هو إستيراتيجة من جانب المجتمع الدولى تمزج القوة العسكرية والاستعداد للتفاوض والتفاعل مع سياسة الجمع بين القوة الجماعية بالمرونة الجماعية، وتطلق حركة القوى التى تجىء بحكومات ومجتمعات مختلفة على المدى البعيد، ومثل هذا الأسلوب خدم العالم خلال الحرب الباردة ويمكنه أن يفعل نفس الشىء اليوم.

هل تتجمع السحب؟

تثير الاشتباكات التى وقعت مؤخرًا على الحدود اللبنانية الإسرائيلية النقاش الذى بدأ مع هذا العام عما إذا كان عام ٢٠١٠ سيكون عام حرب فى الشرق الأوسط. وكان Volker Perthes وقبل أن تشتعل هذه الاشتباكات، قد شارك فى هذا النقاش من خلال مقال له بعنوان" هل الحرب فى الشرق الأوسط حتمية: Is the Middle East war inevitable?، وتأتى أهمية مداخلة "بيرتيز" من أنه من أبرز الخبراء الألمان فى شئون الشرق الأوسط وصوته وخبرته مسموعة ومطلوبة فى دوائر صنع السياسة الخارجية الألمانية وهو رئيس ومدير المعهد الألمانى للشئون الأمنية والدولية، أما العامل الثانى فهو أن رؤيته تحلل الأوضاع الجارية فى المنطقة وتعقدها ومدى يشير إليه من احتمالات حرب فى الشرق الأوسط بل وربما حتميتها. وهو يبدأ من رصد ٤ عوامل قد لا يكون بعضها جديدة ولكن كلا منها تحمل عوامل عدم استقرار. هذه العوامل هى الافتقار إلى الأمل، والسياسات الحكومية الخطيرة، والغياب الإقليمى للقوة، وغياب وساطة خارجية نشطة فى هذا السياق قد يكون من المشجع أن معظم الفلسطينيين والإسرائيليين ما زالوا يفضلون دولة فلسطينية مستقلة، ولكن ما هو أقل تشجيعيًا أن معظم الإسرائيليين وأغلبية واسعة من الفلسطينيين قد فقدوا الأمل فى تحقيق مثل هذا الحل، يضاف إلى هذا فإنه مع شهر سبتمبر فإن الوقف الإسرائيلى للمستوطنات سوف ينقضى كما أنه ليس من المحتمل بدء مفاوضات مباشرة جادة بدون تجميد بناء المستوطنات والذى من غير المحتمل أن يعلنه "نتنياهو" خوفًا على ائتلافه الحكومى.

كما أن سوريا والتى كانت حتى عام ٢٠٠٨ مندرجة فى مفاوضات مع إسرائيل غير

وساطة تركيا لا تتوقع استئناف مثل هذه المفاوضات مع إسرائيل فى القريب بل إن بشار الأسد كان يصرح مؤخرًا فى مدريد أن الحرب احتمال مفتوح، بالإضافة على ذلك، هناك إسرائيليون وبعض من الناس القريبين من حزب الله فى لبنان يتحدثون عن "جولة أخرى" فى حين أن كثيرا من المثقفين فى الشرق الأوسط يؤمنون بأن حرب محدودة مع إسرائيل من الممكن أن تحرك هذا الوضع السياسى الراكد. ويعتمد هؤلاء المثقفون على مرجعية معينة وهى حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى ساعدت على تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل. ولكن الحرب اللاحقة والأخيرة فى المنطقة مثل حرب لبنان ٢٠٠٦ وحرب غزة فى ديسمبر ٢٠٠٨ يناير ٢٠٠٩ لم تؤيد هذه النظرية المتهورة. كما أن إيران التى تؤثر فى بلاد الشام استمرت فى تحدى فرض عقوبات جديدة من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة، فضلًا عن التصريحات المتكررة للرئيس الإيرانى حول اختفاء إسرائيل فى نهاية المطاف مما ترتبت عليه تصريحات ودعاوىً مماثلة فى إسرائيل تدعوا إلى إنهاء أزمة البرنامج النووى الإيرانى عسكريًّا. ويعتقد "بيرتيز" أن بعض اللاعبين الفاعلين فى منطقة الشرق الأوسط يزيدون من مخاطر المواجهة إما لأنهم فقدوا تأثيرهم فى بيئتهم الإقليمية والدولية وإما سعيًا لزيادة قواتهم السياسية من خلال الاستفزاز والدعاية "فنتنياهو" يعتبر قصير النظر من حيث تردده فى التخلى عن المستوطنات والأراضى المحتلة حيث ذلك يهدد مصلحة إسرائيل على المدى الطويل من أجل التوصل إلى تسوية عادلة مع الفلسطينيين.

وفى هجومها القاتل على أسطول الحرية فى مايو ٢٠١٠، أظهرت الحكومة الإسرائيلية برئاسة "نتنياهو" نوع من التوحد السياسى فى عدم قدرتها على إدراك أن حتى أقرب الحلفاء لإسرائيل لم يعودوا قادرين على تقبل الآثار الإنسانية المترتبة على حصار غزة. وفى تصور "بيرتيز" فإنه حاليًا لا يوجد فى العالم العربى أى قوة مهيمنة قادرة على خلق الاستقرار خارج حدودها الوطنية، بالعراق سوف تستغرق وقتًا طويلًا حتى تستعيد دورها الإقليمى مرة أخرى، والمملكة العربية السعودية مهتمة بأجندة إصلاحاتها الداخلية أما الركود السياسى فى مصر فهو الذى أدى إلى تراجع دورها الإقليمى وهكذا فإن القوة الإقليمية الوحيدة فى الشرق الأوسط هى إيران ولكنها ليست قوة مستقرة والدول العربية مدركة لهذا. ومما يزيد من تعقيد الوضع أنه كان هناك اهتمام كبير فيما يتعلق بالشرق الأوسط من إدارة "أوباما" ولكن بعد عام ونصف من تنصيب "باراك

أوباما" تحولت "اليد الممدودة إلى إيران" إلى قبضة والمحاولات الخاصة بتشجيع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أصبحت راكدة. ويستكمل "بيرتيز" تصوره للوضع الإقليمى والدولى بقوله: إنه بالنسبة للاتحاد الأوروبى فلم يوجد أى وزير خارجية من الدول الرئيسية فى الاتحاد الأوروبى سعى للتوسط بين اثنين من أكبر شركاء أوروبا من البحر المتوسط وهما إسرائيل وتركيا. وينبه "بيرتيز" أنه فى الأسابيع التى سبقت الغزو العراقى للكويت رأى العديد من المراقبين علامات على أزمة تتجمع ولكن اللاعبين العرب والغربيين استطاعوا بشكل ما أن يقنعوا أنفسهم أن الأمور لن تخرج من بين أيديهم. ويستخلص "بيرتيز" أن هذه الأزمة وغيرها تظهر أن التوترات فى الشرق الأوسط نادرا ما تحل نفسها بمرور الزمن، وفى بعض الأوقات فإنها تحل من خلال تدخل دبلوماسى إقليمى ودولى نشط، وفى بعض الأحيان فإنها تنطلق بعنف. ونتصور أن ما استخلصه "بيرتيز" هو الدرس الرئيسى الذى يجب أن نصغى إليه فى الظروف المعقدة والمهددة التى تمر بها المنطقة وأن أسلوب التحذير من خطورة الموقف وحده لن يكفى فى منع ما أسماه "بيرتيز" بحق إمكانية "الانطلاق بعنف" المطلوب هو عمل إقليمى ودولى فعال لوقف الاندفاع، وخاصة الإسرائيلى، نحو العنف.

المفهوم الإستراتيجى الجديد للناتو ٢٠٢٠

بناء على طلب من حلف شمال الأطلنطى عقد المجلس المصرى للشئون الخارجية مع الحلف ندوة مشتركة جرت فى القاهرة فى ٤ مارس ٢٠١٠. وكان هدف تلك الندوة هو مناقشة المفهوم الذى يجرى الإعداد له لبناء إستراتيجية جديدة للحلف عام ٢٠٢٠. وكان دافع المجلس المصرى للشئون من المشاركة فى هذه الندوة هو إطلاق ممثلى الحلف على الاهتمامات الأمنية لمصر خاصة فى منطقتها من العالم وحتى يمكن أن تراعى هذه الاهتمامات وتنعكس فى الإستراتيجية الجديدة التى يقوم الحلف بإعدادها.

وقد صدر فى ١٧ مايو ٢٠١٠ التقرير الذى أعدته اللجنة التى كلفها سكرتير عام الحلف برئاسة "مادلين أولبرايت" وزيرة خارجية أمريكا السابقة وضمت فريقًا من الخبراء وعقدت حلقات مكثفة للنقاشات مع علماء ومسئولين مدنيين وعسكريين داخل الحلف وخارجه، وسوف يستعين سكرتير عام الحلف بهذا التقرير فى صياغة المفهوم الإستراتيجى الجديد الذى سيتم عرضه على رؤساء حكومات الحلف فى نوفمبر ٢٠١٠ فى لشبونة.

وكان أبرز الأفكار والتوجهات التى تضمنها التقرير:

١- أنه فى الفترة الممتدة منذ الآن وحتى عام ٢٠٢٠ سيتم اختبار الحلف من خلال ظهور مشكلات جديدة، والمطالب المتعددة للعمليات المعقدة، كذلك التحدى المتمثل فى تنظيم الحلف لنفسه بكفاءة فى عصر يتطلب الاستجابة السريعة فى ظل ضيق الموارد. ومن ثم يحتاج الناتو إلى مفهوم إستراتيجى جديد ليواكب العالم الذى تغير بشكل

ملحوظ منذ تبني المفهوم الحالي عام ١٩٩٩، حيث تغير العالم بشكل كبير بعد أحداث ١١ سبتمبر والهجمات التالية لها التى أثبتت الاتصال بين التكنولوجيا والإرهاب، والذى أدى إلى إبعاد قوات الحلف بعيدًا عن الوطن كرد فعل على تلك الهجمات. علاوة على ذلك الضغوطات الكبيرة والمتزايدة التى يقع تحتها النظام العالمى لمنع انتشار الأسلحة النووية، وكذلك حوادث عدم الاستقرار الموجودة فى أطراف أوروبا والتى أحيت التوترات التاريخية القديمة.

٢- أنه فى التسعينات كان الهدف الأول والأساسى لحلف الناتو هو توحيد أوروبا وتحقيق حريتها، ولأول مرة اشترك الحلف فى عمليات عسكرية لوضع حد لعمليات التطهير العسكرى فى البلقان. كما أن نهاية الحرب الباردة مكنت الحلف من إقامة شراكات مع خصومه السابقين بما فيهم روسيا. كان المفهوم الإستراتيجى للحلف الذى اعتمد فى عام ١٩٩٩ يتفق مع الاحتياجات الأمنية التى نشأت خلال العقد الأول من مرحلة ما بعد الحرب الباردة. كما عرضت الوثيقة مسبقًا مجموعة من الأفكار التى تحققت اليوم وبالتالى يجب التأكيد عليها فى مفهوم عام ٢٠١٠ وهى كالآتى:

- الهدف الأساسى للحلف هو حماية أمن وحرية أعضائه سواء بالوسائل السياسة أو العسكرية.
- يجسد الحلف الرابط عبر الأطلنطى الذى يربط بشكل دائم بين أمن أمريكا الشمالية وأمن أوروبا.
- أمن وحماية الحلفاء غير قابل للتجزئة: فأى هجوم على دولة واحدة يعتبر هجوم على الحلف ككل.

٣- أن التزام الحلف الأساسى والمنصوص عليه فى المادة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسى لم يتغير، ولكن متطلبات تحقيق هذا الالتزام هى التى أخذت شكل مختلف، فلكى يحتفظ التعهد بحماية الدول الأعضاء من أى اعتداء عسكرى بمصداقيته يجب أن يتم دعمه ليس فقط بالقدرات العسكرية الأساسية ولكن أيضًا من خلال التخطيط للطوارئ، والقوات المركزة، واستعداد القوة.

٤- أن احتمال أى هجوم عسكرى مباشر على الناتو عبر حدوده هو احتمال طفيف جدًا، على الأقل فى المستقبل المنظور. ولكن بالرغم من ذلك فقد ثبت أن أقل التهديدات التقليدية للحلف يمكن أن تنشأ من بعيد، ومع ذلك تستطيع أن تؤثر على الأمن فى الداخل. هذه المخاطر تتضمن أسلحة الدمار الشامل، الهجمات الإرهابية، الجهود المبذولة من أجل إلحاق أضرار بالمجتمع من خلال الهجمات الإلكترونية، والقطع غير المشروع لخطوط الإمدادات الحيوية.

٥- وبما أن حلف الناتو هو الحل الوحيد لجميع المشكلات التى تؤثر على الأمن العالمى فيجب أن تتضمن إستراتيجيته مبادئ توجيهية لاتخاذ القرار تتعلق بكيفية ومكان استخدام موارد الحلف خارج حدوده. ونظرًا للطابع المتغير والمخاطر المتنوعة المتنامية التى باتت تهدد أمن الدول الأعضاء للحلف، فينبغى أن يقوم الحلفاء باستخدام المشاورات التقليدية وفقًا للمادة الرابعة، والتى تبرز وظيفة الحلف ودوره كمجتمع سياسى، هذه المشاورات سيكون لها أهمية كبرى فى منع وإدارة الأزمات.

٦- كما تتضمن المفهوم الإستراتيجى الجديد للحلف عصرًا جديدًا من الشراكات، فالناتو لن يعمل لوحده وبالتالى أعطى موضوع الشراكات مساحة كبيرة فى صياغة مفهومه الجديد، يجب أن يؤكد المفهوم الجديد للحلف كذلك على رغبته فى المساعدة على بناء نظام أمنى تعاونى أوروبى أطلسى يتضمن التعاون الأمنى مع روسيا، ومع أخذ هذا المبدأ فى الاعتبار يتعين على الحلف انتهاج سياسة تعاون مع روسيا فيما يطمئن الحلف جميع أعضائه وحلفائه بحماية أمنهم ومصالحهم. فالشراكة بين الناتو وروسيا كانت وسيلة لتعزيز الأمن فى المنطقة الأوروبية الأطلسية، وبالرغم من أن الحلف لا يشكل تهديدًا عسكريًّا لروسيا، ولا يعتبر الحلف أن روسيا تمثل تهديدًا عسكريًّا له، إلا أن الشكوك لا تزال قائمة فى كلا الجانبين حول نوايا وسياسات الجانب الآخر.

٧- ومن الأمور التى يجب أن يضمنها المفهوم الجديد هو فتح باب العضوية، فمنذ نهاية الحرب الباردة، اتسعت عضوية حلف الناتو من ١٦ عضوًا إلى ٢٨. كذلك تعامل المفهوم الإستراتيجى الجديد مع سياسة الأسلحة النووية وأكد المفهوم الجديد أنه ما

دامت الأسلحة النووية موجودة يجب على حلف الناتو مواصلة الحفاظ على قوات نووية آمنة وموثوق بها.

٨- بالمقارنة مع عقده الأول، من المرجح أن يكون حلف الناتو بعيدًا عن الصدارة فى الشئون العالمية، فى نفس الوقت سيكون على الحلف إبقاء عينه على المخاطر التى يمكن أن تنشأ بالقرب منه، مع الحفاظ على تركيز بعيد النظر لمواجهة المخاطر التى يمكن أن تنشأ فى أماكن بعيدة. كذلك أمن الأعضاء مسألة حتمية للناتو ٢٠٢٠ وكذلك المشاركة الحيوية خارج منطقة المعاهدة وذلك للعمل على تقليل التهديدات.

ويلاحظ المراقبون حرص مشروع المفهوم الإستراتيجى الجديد للحلف على توضيح أن الحلف بأى حال لن يكون مسئولًا عن أمن العالم بمعنى أنه لن يكون شرطى العالم، وأنه من ناحية أخرى فإن عمله فى المناطق الخارجة عن نطاق الحلف سوف يكون وفقًا لمبادئ الشرعية الدولية، رغم هذه التطمينات فإن الخبراء (راجع رغيد الصلح. الحياة ٢٧ مايو) يتساءلون عما إذا كان مفهوم الحلف الجديد سيجعله بديلا عن أحادية الولايات المتحدة، ولنفى هذا التوقع فإن حماية الأمن والسلم فى العالم يجب أن تكون مسئولية الأمم المتحدة وذلك يعد سد الثغرات فى هياكلها وخاصة مجلس الأمن وإحياء الآليات التى تم تجميدها مثل اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الأمن، وإنشاء بنية عسكرية متقدمة وفقًا لما جاء فى "أجندة السلام" التى قدمها الدكتور "بطرس غالى" عندما كان أمينًا عامًّا للأمم المتحدة، فهذا هو البديل الدولى عن الأحلاف التى تزيد الأمور تعقيدًا وتغذى الصراعات بين الشعوب.

هل يهتز التأييد اليهودى لإسرائيل؟

ظلت إسرائيل حتى وقت قريب تستحوذ على تعاطف وتأييد الرأى العام العالمى خاصة فى الولايات المتحدة والغرب، فضلًا عن التأييد المطلق للجاليات اليهودية غير أن الأمر بدأ يتغير مع تكشف سياسات إسرائيل التوسعية والعدوانية ورفضها لجهود وعروض السلام خاصة بعد مجىء "بنيامين نتنياهو" وتحالفه اليمينى للسلطة، كما كان للحرب الإسرائيلية على لبنان وغزة وأثرها المدمر على الشعب الفلسطينى تأثير على بدء تحول التيار بين الرأى العام العالمى خاصة بعد تقرير القاضى "جولدستون" (اليهودى الديانة) والذى فضح فيه الممارسات الإسرائيلية القمعية فى غزة، وإذا كان الرأى العام الأمريكى والأوروبى مازال مؤيدًا لوجود وأمن إسرائيل إلا أنه بدأ يختلف مع سياستها وممارساتها. ولعل مما يلفت النظر أن هذا التحول بدأ فى الولايات المتحدة الحصن الحصين لإسرائيل وأصدقائها وحيث كانت أصوات خافتة تبدأ بالارتفاع فإن نتيجتها كانت إقصائها وإقصاء أصحابها مثل ما حدث مع رجال الكونجرس مثل السيناتور "تشارلز بيرسى" والنائب "جون فيندلى" الذى اضطر تحت وقع تجربته أن يكتب "من يجرؤ على الكلام" غير إنه مؤخرا بدأت أصوات موضوعية وحريصة على المصالح الأمريكية ترتفع بين الأوساط الأكاديمية ومن شخصيات مرموقة مثل الأستاذين "ستيفن والت" Steven Walt "وجون مارشهيم" John Mearsheahim من جامعة "هارفارد" و"شيكاغو" اللذين كتبا دراستهما الشهيرة "اللوبى اليهودى والسياسة الخارجية الأمريكية" والتى انتقدوا فيها التأييد الأمريكى الذى لا يهتز لإسرائيل الذى أدى إلى إشعال الرأى العام

العربى والإسلامى وعرض للخطر ليس فقط الأمن الأمريكى ولكن أيضًا بقية العالم الأمر الذى لا مثيل له فى التاريخ الأمريكى.

أما التطور الآخر بين الرأى العام الأمريكى فقد جاء من أوساط اليهود الأمريكيين وتكوين منظمة مقابلة لمنظمة الإيباك ذات التأييد المطلق لإسرائيل وفى كل المواقف، فإن المنظمة الجديدة J street تتبنى موقف متوازن تجاه قضايا الصراع الفلسطينى الإسرائيلى وحيث اعتبرت أن اتجاهًا جديدًا فى السياسة الأمريكية سوف يخدم المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط وأنماط السلام الحقيقى، وحيث اعتبرت أن حل الدولتين هو أمر جوهرى بالنسبة لأمن إسرائيل فى المنطقة، كما تبنت المنظمة مواقف متوازنة تجاه عدد من القضايا فى المنطقة، فحول إيران فإنها فى الوقت الذى تعتقد فيه أن إيران لا يجب أن تسمح لها بامتلاك أسلحة نووية فإنها تعارض بقوة استخدام القوة العسكرية فى هذا الوقت سواء من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة.

وحول الصراع الفلسطينى الإسرائيلى فإنها تعتبر أن التوصل إلى حل مستديم قائم على دولتين هو أمر جوهرى للمصالح الأمريكية ولبقاء إسرائيل، أما القدس فإنها تتصور أن تكون الأحياء اليهودية فى المدينة تحت السيادة الإسرائيلية، والأحياء الفلسطينية تحت السيادة الفلسطينية، وحول قضية المستوطنات فإنها تعتقد أنه على مدى ٢٠ عامًا كانت عقبة فى طريق السلام، كما أنها استنفذت اقتصاد إسرائيل وقوتها العسكرية وديموقراطيتها وتآكلت قدرتها على التمسك بالقيم وحكم القانون. ووفقًا لاستطلاع أجرته مؤخرًا وبعد إعلان إسرائيل عن بناء ١٦٠٠ مستوطنة كان تأييد أوباما بين اليهود الأمريكيين يتفوق على تأييد إسرائيل بنسبة ١٥٪.

أما على المستوى الأوروبى فقد وجدنا ما قررته الأوساط الأكاديمية البريطانية من مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين وذلك بفعل السلوك الإسرائيلى فى غزة، ومؤخرًا وحيث كان النفوذ شبه الطاغى للمنظمات اليهودية فى فرنسا، فقد أصدر بيانًا من ثلاثة الآف من الشخصيات اليهودية الأوروبية أعطوا لأنفسهم اسم JCALL European

Jewsh Call fot Reason عبروا فيه أنهم بسبب التزامهم بوجود إسرائيل إلا أنهم يشعرون بالقلق حول مستقبل إسرائيل، وأنه رغم تفهمهم لإخطار الخارجية التى تتعرض لها إسرائيل فإنهم يعتقدون أن الخطر يكمن أيضًا فى الاحتلال، واستمرار بناء المستوطنات فى الضفة الغربية فى الأحياء الفلسطينية فى القدس، فهذه السياسات خاطئة اخلاقيًا وسياسيًا وتغذى عملية نزع الشرعية التى تواجهها إسرائيل الآن، وبناء على هذا فإن بيان هذه الشخصيات قرر اتخاذ عمل يقود على المبادئ التالية:

- أن سلام إسرائيل يعتمد على الوصول العاجل للسلام مع الشعب الفلسطينى على أساس حل الدولتين وإلا فإن إسرائيل سوف تواجه فى القريب بخيارات تتساوى فى كارثيتها فأما أن تصبح دولة يكون فيها اليهود أقلية أو أن تقيم نظامًا سيكون مشينًا لإسرائيل ويقود إلى عدم الاستقرار المدنى.
- أنه من الضرورى للاتحاد الأوروبى مع الولايات المتحدة الضغط على الجانبين لمساعدتهم فى الوصول إلى حل معقول وسريع للصراع ويلقى النزاع مسئولية خاصة على أوروبا فى هذه المنطقة من العالم.
- أن التأييد المنتظم لسياسة حكومة إسرائيل هى أمر خطر ولا يخدم المصالح الحقيقية لدولة إسرائيل.

وهكذا نلمس التحول فى الرأى العام الأمريكى والأوروبى بل ومن أوساط يهودية عن سياسة التأييد المطلق لإسرائيل ومعانيه بالنسبة للإدارة الأمريكية فإن هذا التحول إنما يقدم أرضًا صلبة لكى تتحرك فيها للمضى فى رؤيتها التى جاءت بها لتنفيذ حل الدولتين ولمعركتها مع "نتنياهو" وحكومته حول قضية المستوطنات وأوروبا، كما أن قراءة بيان الشخصيات الأوروبية يذكر أيضًا بقرارات وبيانات الاتحاد الأوروبى حول التمسك بحل دولتين وقضية المستوطنات، غير أن الفارق يبدو فى دعوة البيان إلى الضغط على إسرائيل لكى تتجاوب مع هذه المبادئ الأمر الذى لم تمارسه أوروبا بشكل جاد وفعال حتى الآن رغم ما يحمله البيان على أوروبا من مسئولية خاصة فى الصراع العربى

الإسرائيلى ونتوقع أن تعمل إسرائيل فى مواجهة هذا التطور على تعبئة الرأى العام اليهودى اليمينى ضد أصحاب هذا البيان فى أوروبا ومثلهم فى الولايات المتحدة، وما سيقوى أصحاب هذا التيار الجديد أن يجدوا عملًا عربيًا متماسكًا وفاعلًا وراء مبادرته للسلام، وكذلك إنما يجدوا شعبًا فلسطينيًا موحدا وهو ما يمثل دعوة لأجنحته المختلفة لإنهاء الانقسامات وتبنى رؤية وإستراتيجية للعمل من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

عندما سقطت المحرمات

لم يكن من المبالغة أن يقول بعض المراقبين والمتابعين للمشهد الفلسطيني: إن الانقسام والاقتتال الفلسطيني الفلسطيني ربما يكون أشد خطورة من الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وقضيته، وأن يقول د. "وحيد عبد المجيد": إنه إذا كانت حركات التحرر الوطني قد شهدت انقسامات داخلية فيما بينها فإن الانقسام الفلسطيني جديد من نوعه وفريد في تاريخ النضال الوطني التحرري.

لذلك لم يكن غريبًا أن يخصص الكاتب الصحفي الأستاذ "عماد سيد أحمد" كتابًا يحمل عنوانًا هو "الفلسطينيون... وسقوط المحرمات" (مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠١٠) يريد أن يقول: إنه ما كان من المحرمات والخطوط الحمراء في النضال الفلسطيني أصبح من المتداول في الوضع الفلسطيني ويناقش الفصل الأول من الكتاب تحت عنوان "إصلاح أم فوضى" تداعيات إغلاق الستار على مفاوضات "كامب ديفيد" الثانية ووقوع أحداث ١١ سبتمبر وحيث واجه الشعب الفلسطيني مصيرًا غامضًا، وحيث كانت وضعية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي في حال وبعد اتفاق المفاوضات باتت في حال آخر. غير أن ما يسجله الكتاب هو بداية التفكير الإسرائيلي في البحث عن قيادة بديلة لعرفات والسلطة الفلسطينية بل إن الرئيس الأمريكي دعا إلى ما أسماه "دعوه إلى قيادة فلسطينية جديدة" وبعد ذلك مارس الأمريكيون والإسرائيليون مقاطعة محكمة ضد "عرفات" وحتى الأوربيون استعدوا للتخلص منه إن لم يعين رئيس وزراء وهو ما خضع له عرفات، ويسجل الكتاب وفاة "عرفات" في الحادي عشر من سبتمبر في المستشفى في باريس، وقد وضع هذا الحدث الفلسطينيين أمام مفرق طرق حيث أصبح عليهم أن

يختاروا بين التفاوض مع إسرائيل للحصول على أفضل اتفاق ممكن أو الاستمرار فى القتال سعيًا وراء حلم قد لا يتحقق أبدًا، وكذلك وضعت وفاة "عرفات" إسرائيل على المحك فقد كانت تزعم أن عرفات كان القضية الوحيدة فى طريق محادثات السلام وأصبح عليهم أن يثبتوا أن ذلك لم يكن ذريعة لعرقلة السلام.

أما الفصل الثانى فيجيء تحت عنوان "نيران شقيقة" ففى منتصف عام ٢٠٠٠ كانت "فتح" و"عرفات" تحظى بشعبية أكبر أربع مرات من شعبية حماس فى غزة ولكن نهاية ٢٠٠٣ كانت حماس قد تقدمت عليها، فقد حققت حماس فوزًا كاسحًا فى الانتخابات التشريعية ـ ٧٤ مقعدًا فى برلمان مؤلف من ١٣٢ عضوًا بينما فازت فتح ذات التاريخ العريض بثلاثة وأربعين مقعدًا فقط، وجاءت هذه النتيجة تلك تعكس حالة التردى داخل فتح نتيجة الصراع الداخلى. ويسجل الكتاب رد الفعل الأمريكى والأوروبى لفوز حماس ومطالبتها بأن تعترف بحق إسرائيل فى الوجود ويطلق الكتاب بسط حماس نفوذها المطلق على قطاع غزة على أنه أسبوع النكسة الفلسطينية بامتياز فقد بدأت باشتباكات وانتهت بإنقلاب عسكرى وبدت المفارقة أنه فى الوقت الذى خرجت فيه فى إطار خطة الانسحاب من غزة بدأ الأشقاء يقاتلون بعضهم البعض وحيث بدأ الاحتلال أكثر رحمة من الأشقاء.

ويسجل الكتاب الجهد المصرى والسعودى فى وقف هذا التدهور، ويمثل الجهد المصرى فى الوساطة والمباحثات مع حركتى حماس وفتح من أجل السلام وقف إطلاق النار الذى تم الاتفاق عليه برعاية مصرية. أما الجهد السعودى فى اتفاق مكة عام ٢٠٠٧ وحيث كان الاتفاق فى الواقع حصيلة لأنه سعودى مصرى أردنى وكذلك سورى، وهو الاتفاق الذى تفكك بعد تشكيل الحكومة وإعادة تشكيل مجلس الأمن القومى الفلسطينى.

فى الفصل الثالث: "غزة تحت حكم حماس" اعتبر الكاتب أن الانسحاب الإسرائيلى من غزة فى نهايات عام ٢٠٠٥ كان مكسبًا للفلسطينيين بكل المقاييس، لكن حماس حولته إلى هزيمة وعبء جديدين على الشعب الفلسطينى فى صيف ٢٠٠٧. وهذا ما كان يعنيه شارون بالتحديد عندما فكر فى الانسحاب الأحادى، "الفوضى"، وليس شيئًا آخر.

وبغض النظر عن أهداف "شارون". كانت الحسابات الفلسطينية تنحصر فى ثلاثة سيناريوهات متوقعة لفترة ما بعد الانسحاب: الأول أن يشهد القطاع فترة هدوء وإعادة ترتيب الأوراق وبناء المؤسسات الفلسطينية على أسس مهنية، وترميم ما دمره الاحتلال خلال سنوات الانتفاضة الثانية. والثانى اندلاع المواجهة مجددًا بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية من خلال المناطق القريبة واستئناف المقاومة نشاطها المسلح فى الضفة الغربية. أما السيناريو الأخير، تفاقم ظاهرة الفلتان الأمنى وحدوث "صدام" بين السلطة والفصائل، وقد يصل إلى حرب أهلية.

بعد ضغوط قوية من واشنطن استجاب "شارون" لتبادل الرأى مع القيادة المصرية وللتنسيق الأمنى، وإن كانت مصر قد أوضحت موقفًا منذ البداية، أنها مع استعدادها لبذل أقصى جهد من أجل العمل على إنجاح الانسحاب الإسرائيلى فإنها ترفض فى الوقت نفسه القيام بدور الشرطى فى قطاع غزة.

وفى هذا الإطار تم توقيع الاتفاق بين مصر وإسرائيل المعروف (ببروتوكول فيلادليفيا)، ومنح للقاهرة الحق فى نشر ٧٥٠ جنديًّا، من قوات حرس الحدود داخل الشريط الحدودى بين مصر وغزة، وفى الوقت ذاته رفضت القاهرة أى كلام عن إرسال جنود مصريين للقيام بدور أمنى مباشر فى غزة، مؤكدة أن هذا هو دور الفلسطينيين ومسئوليتهم.

ويقول الكتاب فيما يتعلق بموقف مصر أنه فى تلك اللحظة تجاه ما آل إليه وضع قطاع غزة تحت سيطرة حماس غير محسوم بشكل قاطع، فى ظل وجود منهجين رئيسيين فى تقدير الأخطار الناجمة عن هذا الوضع يركز المنهج الأول على خطر هيمنة حركة "إخوانية" على غزة، خصوصًا فى لحظة يتصاعد فيها الصدام بين الدولة المصرية وجماعة الإخوان الأم فى القاهرة، ومؤدى هذا المنهج هو إنهاء تلك الهيمنة فى أسرع وقت عبر إفشال حكم حماس. أما المنهج الثانى فيركز على الخطر الذى يمكن أن يترتب على فشل حماس فى إدارة غزة، وحدوث فوضى تدفع أعدادًا كبيرة إلى التدفق إلى المدن المصرية عبر الحدود، ومؤدى هذا المنهج هو تجنيب ما يؤدى إلى فوضى فى القطاع عبر المساعدة فى نجاح حماس. اعتبار أن متعارضان إذًا يؤثران على الموقف المصرى نتيجة وجود منهجين يمكن القول: إنهما مختلان أكثر منهما متوازيين.

ويختتم الكاتب الكتاب بفصل عن "مشروع أبو مازن/ فياض" وكان جوهر هذا المشروع هو تصور فياض ودعوته الفلسطينيين إلى الخروج من السلبية والاستسلام للواقع الذى فرضه الاحتلال إلى العمل والتفكير الإيجابى وتوفير الإمكانات للمواطن الفلسطينى للصمود فى أرضه. وقال: "باختصار علينا أن نبادر ونبادر ونتقدم للأمام حتى لو لم تتحقق الدولة فى حينه نكون أيضًا قد حسنا قدرات السلطة على تقديم الخدمات للمواطنين، بما يعزز صمودهم وثباتهم على الأرض وهو المربع الأول فى إنهاء الاحتلال" كان صوت سلام فياض قادمًا من بعيد، وطريقته مختلفة فى التعامل مع الاحتلال.

وهكذا كانت غزة تشهد حربين، الحرب الأولى شنتها إسرائيل وحرب أخرى كانت تشنها حماس ضد أهالى غزة ولم يكن أحد يستطيع أن يرصدها سوى المنظمات الحقوقية التى كانت موجودة على الأرض أثناء الحرب، وفى هذا لخص "جان هولمز" مبعوث الأمم المتحدة للشئون الإنسانية فى تقرير قدمه إلى مجلس الأمن الوضع فى غزة "ما زال سكان غزة يواصلون العيش بطريقة غير طبيعية ودون كرامة فى سجن مفتوح، وحصار من الداخل والخارج".

وهكذا يقدم لنا الأستاذ عماد سيد أحمد رصدًا ثريًا وتحليليًا لمحنة الانقسام الفلسطينى والذى استبيح فيه الدم الفلسطينى، والواقع أن القارئ للكتاب سوف يخرج بصورة دقيقة لمدى التعقيد الذى يحيط بالقضية الفلسطينية ليس فقط بسبب الاحتلال والعدوانية الإسرائيلية ولكن أيضًا بسبب الانقسام الفلسطينى.

أصوات أوروبية... نحو موقف جاد للاتحاد الأوروبى

المتابعون لدور الاتحاد الأوروبى فى عملية سلام الشرق الأوسط سوف يلاحظون تطور هذا الدور منذ إعلان البندقية عام ١٩٨٠ والذى أعلن فيه للمرة الأولى الاعتراف والإقرار بحق الفلسطينيين تقرير المصير. ومنذ هذا الإعلان وعلى مدى الثمانينات والتسعينات ظل الدور الأوروبى يحدده ثلاثة عوامل: الأول هو تبنى الأوروبيين لمقولة أن الولايات المتحدة هى القوة الأعظم الوحيدة وهى باعتبار تحالفها الإستراتيجى مع إسرائيل الأقدر على التوصل لتسوية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وكان العام الثانى هو أن الولايات المتحدة لم تكن تشجع دورًا أوروبيًا فعالا فى البحث عن تسوية للصراع وتكتفى باعتبار الدور الأوروبى قاصرًا على دور المانح والمساعدات الاقتصادية للفلسطينيين. أما العامل الثالث فكان تردد أن لم يكن اعتراف إسرائيل بدور أوروبى فعال معتبرة أن الأوروبيين غير حساسين لأمن إسرائيل بل ربما متحيزين للعرب.

ورغم هذا وبالشعور الذى بدأ يسود بأن الاحتكار الأمريكى لعملية سلام الشرق الأوسط لم يحقق أى تقدم، شكلت عام ٢٠٠٢ الرباعية الدولية Quartet التى ضمت الاتحاد الأوروبى، روسيا، الولايات المتحدة، والأمم المتحدة. ورغم هذا ظل الشعور بأن الولايات المتحدة تستخدم الرباعية كمظلة لدبلوماسيتها فى الشرق الأوسط.

وقد كان مجىء "أوباما" للحكم والتزامه منذ اليوم الأول بالعمل على تحقيق تسوية على أساس من مبدأ الدولتين، ووقف بناء المستوطنات الإسرائيلية، كان هذا مشجعًا للاتحاد الأوروبى على أن يعلن تأييده لهذه الرؤية الأمريكية وإدانته لبناء المستوطنات

الإسرائيلية والسلوك الإسرائيلى تجاه فلسطين من حيث هدم المبانى، وإقامة الحواجز وحصار غزة، وكان هذا واضحًا فى الإعلان الذى صدر عن اجتماع المجلس الأوروبى The European council فى ١٥ أغسطس ٢٠٠٩.

ومنذ هذا الحين والبيانات تصدر عن اجتماعات الاتحاد الأوروبى على المستوى الوزارى تؤكد هذه المواقف وتدعو إسرائيل بوجه خاص إلى وقف بناء المستوطنات وتعتبرها "كاثرين أشتون" مفوضة السياسة الخارجية فى الاتحاد لا تتفق والقانون الدولى وتقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية.

فى مؤتمر أخير عقد فى عمان ـ الأردن ٤-٧ ديسمبر ٢٠١٠ وكان موضوعه "الاتحاد الأوروبى والشرق الأوسط "استدعيت فى كلمتى القرارات والبيانات الإيجابية التى صدرت تؤيد فيها الدولة الفلسطينية وتدين بناء المستوطنات، إلا أننى نبهت أن هذه القرارات والبيانات ستظل بلا جدوى ما لم تترجمها دول الاتحاد الأوروبى إلى سياسات محددة تشعر معها إسرائيل أن استمرارها فى بناء المستوطنات وإعاقة التقدم فى المفاوضات، خاصة وأن إسرائيل بالفعل قد قابلت البيانات الأوروبية بالقول: إنها "قرارات أخرى سوف توضع على الرف".

ومن الأمور المشجعة أن مجموعة من كبار الشخصيات الأوروبية فى الاتحاد الأوروبى كانت أيضًا من هذا الرأى وأصدرت يوم ١٢ ديسمبر رسالة وجهتها إلى الاتحاد الأوروبى قالت فيها: إن إسرائيل شأن أى دولة أخرى يجب أن تشعر "بنتائج" سلوكها وأن تواجه ثمن خرقها للقانون الدولى ببناء آلاف المبانى والبيوت اليهودية الجديدة على الأراضى الفلسطينية. وطالبت الرسالة وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى فى اجتماعهم فى "بروكسل" يوم ١٣ ديسمبر أن يضعوا فى اعتبارهم أن الاتحاد الأوروبى "لن يعترف بأى تغيرات فى حدود يونيو ١٩٦٧ وأن ذات الدولة الفلسطينية يجب أن تكون فى سيطرة وسيادة على أراضٍ تساوى ١٠٠٪ الأراضى التى احتلت عام ٦٧ بما فيها عاصمتها القدس الشرقية".

كذلك طالبت الرسالة الوزراء أن يعلنوا إنذارا أن الاتحاد سيطالب بنهاية للمفاوضات التى تقودها الولايات المتحدة من أجل حل تتبناه الأمم المتحدة. وأنه فوق

هذا فإن الاتحاد يجب أن يربط رسميًا بين التجميد غير الرسمى لتعميق العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبى وبين تجميد المستوطنات، وأن توقف المنتجات التى تنتج فى المستوطنات ولكنها تسمى كمنتجات مصنوعة فى إسرائيل وأن تجعل إسرائيل تدفع نصيب الأسد فى المساعدة للفلسطينيين وأن يرسل وفدًا عالى المستوى للقدس الشرقية لدعم المتطلبات الفلسطينية وأن يعيد الاتحاد الأوروبى تصنيف الدعم لفلسطين باعتباره بناء أمة National building بدلًا من بناء المؤسسات Institution building. وقد حذرت الرسالة بشكل عاجل بأن الوقت يمضى بسرعة بسبب استمرار إسرائيل فى نشاطها الاستيطانى ويشكل يفرض تهديد بشأن إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، مستقلة، وقابلة للحياة.

وبشكل نقدى لسياسة الاتحاد الأوروبى الحالية، تضيف الرسالة بأن العمل الصارم Tough action هو أمر أساسى لمصداقية الاتحاد والذى يخاطر بتدهور روابطه مع الشركات العرب التجاريين وأن الاتحاد الأوروبى يحتاج لأن يعمل بشكل أكثر نشاطًا فى علاقاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل والآخرين لدفع تحقيق هذه الأهداف.

وتجدر الإشارة إلى أن الشخصيات الـ ٢٦ من الشخصيات البارزة التى وقعت الرسالة بينهم ١٠ من قادة الدول الأوروبية السابقين و١٠ من الوزراء السابقين والمفوضين الأوروبيين السابقين وتتضمن القائمة المستشار الألمانى السابق Helmut Schmid والرئيس الألمانى السابقRichard Von Weizsacker ورئيس الوزراء الأسبانى السابق Felipe Gonzales ورئيس مفوضية الاتحاد الأوروبى السابق وعضو البرلمان الإيطالى Romano Prodi. كما يلفت النظر أن من بين هذه الشخصيات Javier Solana رئيس السياسة الخارجية السابق فى الاتحاد الأوروبى الذى خلفته Catherine Ashton.

وإذا كانت رسالة هذه الشخصيات مشجعة وإيجابية فإن الأمر ليس كذلك فى استجابة مفوضة السياسة الخارجية الأوروبية الحالية "كاثرين أشتون"، ففى ردها على رسالة هذه الشخصيات أوضحت أن أسلوبها سوف يظل بلا تغيير فى الوقت الحاضر، ورغم أن أشتون قد قالت: إن حدود عام ١٩٧٦ هى حدود "مقبولة بشكل مشترك" إلا أنها لم

تذكر المشكلة الشائكة فى كيفية إشراك القدس الشرقية مشيرة على أن وضعها كعاصمة للدولة الفلسطينية المقبلة هى موضع مفاوضات. وقد أيدت "كاثرين آشتون" الصبغة الحالية للدبلوماسية الدولية فى الشرق الأوسط ولم تذكر أى تهديد بالتجميد الرسمى لرفع العلاقات بين الاتحاد الأوروبى وإسرائيل وإن كانت قد قبلت بأنه من المهم ألا تحصل المنتجات المصنوعة فى المستوطنات على التعريفات التفضيلية للاتحاد الأوروبى كما تجاهلت فكرة وقف الاتحاد الأوروبى للسلع ذات العلامات التى تقول إنها صنعت فى إسرائيل.

فى ضوء هذه الردود من جانب "كاثرين أشتون" يستخلص المراقبون أن أسلوبها يتماشى مع رؤية الولايات المتحدة الطويلة الأجل بالنسبة لدور الاتحاد الأوروبى فى المنطقة ومما يؤكد ما يمكن تسميته بتقسيم العمل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط قول الدبلوماسى الأمريكى "فيل جوردون" فى لقاء مع نظرائه فى الاتحاد الأوروبى فى يوليو ٢٠٠٩ إنه قد يكون من المفيد أن تركز "واشنطن"جهودها على وقف النشاط الاستيطانى بينما يركز الاتحاد الأوروبى جهوده فى بناء الأمن فى المناطق التى تديرها السلطة الفلسطينية.

ويبدو أن رسالة هذه الشخصيات كان لها تأثيرها على وزير خارجية الاتحاد. ففى اجتماعهم فى بروكسل فى ١٣ ديسمبر ٢٠١٠، أصدر مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى بيانا تضمن ما استخلصه وزراء الخارجية حول عملية سلام الشرق الأوسط:

١- فقد عبر الاتحاد عن اعتقاد أن تقدمًا عاجلًا مطلوبًا نحو حل الدولتين للصراع الفلسطينى الإسرائيلى.

٢- أن الاتحاد الأوروبى يلاحظ بالأسف أن إسرائيل لم تجدد وقف الاستيطان الذى طلبه الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة والرباعية الدولية، فآراء الاتحاد الأوروبى حول المستوطنات بما فيها القدس الشرقية واضحة، فهى غير شرعية وفقًا للقانون الدولى وعقبة فى طريق السلام.

٣- يؤكد الاتحاد الأوروبى استعداده لأن يساهم فى حل تفاوضى حول كل قضايا الحل النهائى خلال ١٢ شهرًا والذى حددته الرباعية.

٤- أن الاتحاد الأوروبى لن يعترف بتغيرات فى حدود ما قبل ١٩٦٧ بما فيها ما يتعلق بالقدس بخلاف ما يتفق عليه الأطراف.

٥- يؤكد الاتحاد الأوروبى أن السلام فى الشرق الأوسط يجب أن يكون شاملًا ويكرر أهمية المفاوضات المسار الإسرائيلى-السورى اللبنانى.

٦- واستدعاء لما خلص إليه المجلس فى يونيو ٢٠١٠، فإن الاتحاد الأوروبى يظل قلقًا جدًّا بالوضع السائد فى غزة، ويكرر الاتحاد الأوروبى دعوته للفتح العاجل والمستقيم وغير المشروط للمعابر لتدفق المساعدة الإنسانية والسلع التجارية من وإلى غزة.

القرن ٢١ : تقدم أم تراجع

بانتهاء هذا العام ٢٠١٠ يكون العقد الأول من القرن الواحد والعشرين قد انقضى، ويجعلنا هذا نستدعى اندفاع المؤرخين والمفكرين مع بداية القرن، وحتى قبل أن يبدأ، فى التساؤل عما إذا كان القرن الجديد مختلفًا عن القرن الذى سبقه والذى شهد حربين عالميتين وحربًا باردة كانت تحمل إمكانات حرب ساخنة ثالثة. غير أن القرن الجديد قد بدأ بحدث هز أمريكا والعالم وهو هجمات ٩/١١ والتى سوف تظل تداعياته تلاحق أمريكا والعالم لحقب طويلة قادمة، كذلك انتهى العقد الأول من القرن الجديد بالأزمة المالية العالمية والتى ذكرت بركود الثلاثينات من القرن الماضى ولم تتعافَ أمريكا والعالم من أثارها بعد، كان هذا دافعًا إلى التفكير فى القرن الواحد والعشرين وأن يكرر المؤرخون والمفكرون سؤالهم عما إذا كان القرن الجديد سيكون قرنًا للتقدم أم التراجع. فى هذا السياق كان الإلحاح على هذا السؤال وتكراره قد دفع مفكرًا مثل جلال أمين أن يعبر عن ضيقه وسأمه من تكرار الحديث عن القرن المقبل وتوقعه والرهبة منه ويصف هذا الاتجاه "بالوثنية" وأن عبادة المستقبل قد لا تقل سوءًا عن عبادة الماضى وأنه ليس ثمة سبب للاعتقاد بأن القرن الجديد سيكون بالضرورة أفضل من القرن العشرين ويشكل يبرر كل هذه الضجة حوله (التنوير الزائف).

والواقع أن هذا الطرح إنما يجدد الحديث ويذكر بفكرة تاريخية وفلسفية طالما شغلت مكانًا مهمًا فى سير الحضارة، وهى فكرة التقدم التى كانت تستند إلى أن العالم يتدرج

وينتقل على الدوام من حسن إلى أحسن ويرتقى من منزلة إلى منزلة أرقى، وقد ظلت فكرة التقدم عقيدة ثابتة والقوة الدافعة لكثير من المؤرخين والمفكرين على مدى القرنين الثامن والتاسع عشر وعزز من هذه الفكرة ظهور حضارة علمية صناعية لم يكن لها مثيل فى سابق العصور غير أن فكرة التقدم وتركيزها على الجوانب المادية التى تحققت للإنسان ما لبث أن تعرضت لتساؤلات أخلاقية ومعنوية دارت حول سؤال ملح وهو ما إذا كانت هذه المظاهرة المادية تعنى حقًا التقدم. وهل أوصل التقدم المادى بكل أدواته الباهرة الإنسان المعاصر لكى يكون بالمعايير الحقيقية للسعادة أسعد حالًا وأكثر حكمة من إنسان الحضارات السابقة، وقد استعادت هذه التساؤلات القيم والمعايير اللاخلافية التى صاحبت ظاهرة التقدم والتى لم تستنكر إبادة أهل أمريكا الأصليين واشتراك كل الشعوب الأوروبية المهاجرة إلى العالم الجديد فى هذه الجريمة الجماعية وعدم استنكار الظاهرة الاستعمارية وما صاحبها من إذلال للشعوب ونهب أموالها وإهدار كرامتها واقتصار مفهوم حقوق الإنسان على الإنسان الغربى.

وإذا كانت نقطة البداية عند مفكرى عصر الأنوار، الذى شهد ازدهار فكرة التقدم هى تفاؤلهم المسرف بالمستقبل، خاصة حول انتفاء ظاهرة الحروب، إلا أنه ما كاد حبر كتابتهم يجف حتى واجهتهم الحروب النابوليونية، والتى كانت من أعقم ما عرف التاريخ من حروب وما تلاها من حروب ضارية إلى آخر القرن تلتها الحربان العالميتان الأولى والثانية، وإذا كانت نهاية الحرب الثانية قد شهدت خلو الأرض الأوروبية من الحروب فقد انتقلت إلى مناطق أخرى من القارات الثلاث، وهى حروب ومنازعات حركتها فى الأكثر المنافسات والأطماع الأوروبية والأمريكية (راجع حسين مؤنس "الحضارة" وأيضًا على أدهم "الفلسفة والأدب").

هذا الواقع هو الذى حرك عددًا من مفكرى الغرب نفسه لكى يراجعوا هذه المفارقة بين مضامين فكرة التقدم، وبين ما حفل به واقع العالم. فى هذا توقف عدد من المؤرخين بعمق عند هذا الواقع وانتقلوا من فكرة التفاؤل المطلق إلى التشاؤم وسوء الظن بحضارة الغرب ونقاط ضعفها التى أصبحت تحتويه من عناصر قد تؤدى بها إلى التحلل ولعل أبرز

من عبروا عن ذلك مع آخرين هو المؤرخ هو المؤرخ البريطانى "أرنولد توينبى" فى نطاق فلسفته فى الحضارات والتحديات التى تواجهها ومدى استجاباتها لها، وقد كان "توينبى" كغيره من مفكرى الغرب من المؤمنين بفكرة التقدم والمستبشرين بما حققته الحضارة الغربية من تقدم إلا أنه كغيره من المثقفين الغربيين قد أصيب بخيبة أمل كبرى من جراء الحرب العالمية الأولى والتى سببت انحدار المعنويات وخلفت لديه شعورًا ممضًا بأن التقدم الغربى قد فقد حيويته ووصل على درجة التفكك وبدأ له أن إنجازات الرجل الغربى التى تبدو ضخمة ليست بعيدة بأكثر من خطوات عن حالة البربرية، وبدا له العالم المنظم المسالم والعقلانى الذى عرفه قبل الحرب وقد تصدع وجعلته ظروف الحرب وبشاعاتها يتساءل عن كيف يستطيع المرء أن يتحدث عن حرمة الفرد وقد أصبحت أوروبا مقبرة وعن أولوية العقل وقد سمحت أوروبا للمذابح أن تدوم لسنوات أو حول التقدم المستمر والكمال الإنسانى فى الوقت الذى استخدم فيه المستعمرون مواهبهم وقدراتهم لذبح الملايين (راجع السيد أمين شلبى. "نظرات فى أرنولد توينبى").

والواقع أن توينبى فى صدمته فى الحضارة الغربية وأزمتها الروحية لم يكن بمفرده، فقد شاركه فى هذا العديد من الأوروبيين ومفكريهم وأخذ بعضهم بحتمية "سبنجلر" بأن اضمحلال الغرب لا رجعة فيه وعلى النقيض من التفاؤل الذى ساد فى القرن الـ ١٩، وقد جاءت خبرات الحرب الأولى لكى تتعمق بالتطورات التى لحقتها فى أقل من ربع قرن ببروز النازية والفاشية والنظم الشمولية، وهو التطور الذى توج بقيام الحرب العالمية الثانية وخبراتها الدامية ثم ما صاحبها من حروب ومنازعات إقليمية راح ضحيتها الملايين، بلغت ما بين عام ١٩٤٥-١٩٨٩، ١٢٥ حربًا إقليمية وما بين ١٩٨٩ وحتى نهاية القرن شهد العام ٦١ صراعًا مسلحًا بينها ٥٨ حربًا أهلية وبخلاف ظاهرة الحروب بأبعادها المدمرة التى سادت القرن العشرين، فإن القرن ينتهى وهو يشهد تفجر عدد من القضايا التى قد لا تكون أقل تأثيرًا من الحروب ونطاقه الشامل والعالمى الذى تأخذه مثل قضايا تلوث البيئة، والإرهاب والجريمة المنظمة والتفجر السكانى فى دول الجنوب

وإمكانات الانتشار النووى وتفجر الكراهيات العرقية، كما ينقضى القرن وهو يشهد تفاوتات مهددة فى الثروة والظروف المعيشية داخل المجتمعات بما فيها الغنية، وبين المجتمعات وحيث يمتلك ٢٠٪ من البشر ٨٦٪ من الثروة وتتزايد الفوارق بين الشمال والجنوب، فحيث كانت عام ١٩٦٥ بنسبة ١:٣٠ فقد بلغت الآن ١:٧٠ وهى آخذة فى الارتفاع، حيث تعيش أكثر من نصف البشرية تحت خط الفقر وعلى أقل من ٢ دولار فى اليوم للفرد، كما بلغت آثار سياسات الليبرالية الجديدة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية حدًّا جعل عددًا من المفكرين يتساءلون هل سيكون للفئات الضعيفة فى المجتمعات الحق فى الحياة؟

غير أننا يجب أن نقول: إن هذه الجوانب القاتمة للقرن العشرين ليست هى كشف حسابه النهائى فلا شك أن القرن له جوانبه المضيئة، كما شهد العديد من الإنجازات التى أغنت الحياة البشرية وجعلت حياة الفرد أكثر يسرًا وفتحت أمام البشرية آفاقًا أخرى من التجدد والانتقاء. ولعل أبرز هذه الإنجازات هى ما حققه علم الطب وما أتاحه من القضاء على أوبئة وأمراض مثل السل والكوليرا والطاعون، التى كانت تحصد البشر بالملايين وتبيد مدنًا بأكملها، كما أنه يبشر بالتواصل إلى علاج حاسم لأمراض مثل السرطان والإيدز، وقد أتاح هذا أن يمتد متوسط عمر الإنسان بمقدار الضعف وتراجع نسب وفيات الأطفال، ولعل أهم ما يرتبط بالقرن العشرين من إنجازات وأيًّا كان النقاش حولها، هو أنه حقق فى نصفه الأخير من الإنجازات العلمية والتكنولوجية التى فاقت ما حققته البشرية فى خمسة قرون ومن التحكم فى الطبيعة والكشف عن طبيعة الكون وأسراره وكذلك لا ينكر على القرن العشرين ما حققه فى مجال نشر التعليم والقضاء على الأمية فى المناطق المتقدمة (مقابل ٥٠٪ فى البلدان النامية) وانتشار الكتاب وأشكال الثقافة العامة.

إزاء هذا السجل المزدوج للقرن العشرين الذى تختلط فيه الإنجازات بالاخفاقات هل سيكون للقرن الجديد وجه إنسانى يضع فى اعتباره تحذير المفكر الفرنسى "أندريه مالرو"

من أن "على القرن الحادى والعشرين أن يكون إنسانيًا أو لا يكون" وهل ستكون البشرية قادرة على أن تواجه ما يحمله القرن الجديد من تحديات وأن تتأمل ما عبر عنه "جابريل جارسيا ماريكز" من أن "لا تتوقعوا شيئًا من القرن الحادى والعشرين إن القرن الحادى والعشرين هو الذى يتوقع كل شىء منكم". يريد أن يقول: إن صورة القرن الجديد سوف تتوقف على ما سوف يفعله البشر بأنفسهم وعلى تفاديهم لسقطات إخوانهم فى القرن والقرون الماضية.

هل انتهى التعدد الثقافى فى أوربا؟

زار المجلس المصرى للشئون الخارجية مؤخرًا وفدًا ألمانيًا ضم وزراء سابقين وأعضاء فى البرلمان الألمانى، وكان بين القضايا التى أثارها أعضاء المجلس معهم هو التصريح الذى أدلت به المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" وقالت فيه "إن التعدد الثقافى الألمانى Multiculturalism قد مات". وفى ردهم قلل أعضاء الوفد من قيمة هذا التصريح وأنه كان للاستهلاك الداخلى وموجه إلى القوى المحافظة فى حزبها. ويبدو أن هذا التصريح كان له صداه فى ألمانيا وأوروبا، فقد كتب صحفى ألمانى Lewis Gropp، وهو متخصص فى قضايا الديانات والقضايا الثقافية، ينفى فيه القول بأن التعدد الثقافى فى المانيا قد مات ويتوافق مع القول بأن تصريح "ميركل" كان تنازلًا منها للعناصر المحافظة فى حزبها، ويعتبر أن تصريح "ميركل" ليس له أساس فى الواقع لأن كلمة "التعدد الثقافى" لا تعنى شيئًا أكثر من التعايش المتفاعل لعدد من الثقافات داخل مجتمع ما والذى يعنى أن التعدد الثقافى هو فى الحقيقة مفهوم عالمى ودائم، وفى عالم معولم فإن هذا المفهوم هو أكثر صلاحية اليوم من أى وقت مضى باعتبار أنه لم يعد هناك مجتمع أو أمة متجانسة عرقيًا.

وفى كتابه "ألمانيا تتخلى عن نفسها" والذى نشر هذا الصيف فتح النائب السابق وعضو مجلس إدارة بنك "دويتش" "Thilo Sarrazin" أبواب النقاش العام حول التعدد الثقافى عندما ادعى أن النسبة العالية من المهاجرين إلى ألمانيا تؤدى إلى تدهور حضارى خطر وهو يفسد النوعية العالمية للجنس الألمانى.

ويرد Lexis Gropp على هذا التصور بأنه من الصعب إنكار أن الهجرة غير المقيدة تخلق مشكلات اندماج integration فنسبة عالية من مجتمع المهاجرين يفصلون أنفسهم عن التيار العام للمجتمع ويشعرون أنهم مستبعدون فى حالات كثيرة بسبب عدم امتلاكهم للغة الألمانية وبسبب هذه المشكلات فى اللغة لا يستطيع المدرسون أن يديروا الفصول النظامية؛ لأن التلاميذ لا يفهمون ما يصل إليهم. كذلك هناك العديد من الرجال المهاجرين الذين يعيشون فى ألمانيا، والذين يشعرون أنهم غرباء، يفصلون أنفسهم عن بقية المجتمع ويصبحون أكثر انفتاحًا على التفكير المتطرف والذى ربما يفسر ضرب القطارات عام ٢٠٠٦ والذى تضمن اثنين من اللبنانيين الذين كانوا يعيشون فى ألمانيا لعدة سنوات، ورغم هذا فإن عددًا ضئيلًا من هؤلاء المهاجرين مستعدون لتنفيذ هذه العمليات الإرهابية.

ويعتبر Gropp أن هذا الجدل مخجل باعتبار أن صعود ألمانيا إلى واحدة من أكثر الأمم ازدهارا ورخاء إنما يعود على الأقل للمهاجرين الأتراك الأقوياء فى العمل والذين أغرتهم ألمانيا بالمجىء فى أوائل الستينات وبدونهم فإن ألمانيا لم تكن لتكون البلد الغنى كما هو اليوم، ويدرك صناع السياسة فى "برلين" هذه القضايا، وليس هناك من هو مستعد اليوم أن يدعى أن التعدد الثقافى فى مجتمع متعدد بدون قيم أساسية تنطبق على الجميع، وتعرف مؤسسة الحكم أن مشكلات الاندماج التى تواجهها ألمانيا يمكن إرجاعها فقط إلى المشكلة الاجتماعية السياسية وليست مشكلة جينية أو دينية.

ويضيف "لويس جروب" عاملًا آخر كان وراء تصريح "ميركل" هو الأزمة الاقتصادية فى ألمانيا كما فى أوروبا، فقد أثار هذا العامل مناخًا من عدم اليقين، ففى أوقات عدم اليقين يصبح الناس عصبيين يميلون إلى سلوك أكثر عدوانية. على أية حال فإن النظام الديمقراطى ليست جذوره فى الرخاء الاقتصادى ولكن فى الأفكار، وأفكارًا مثل الحقوق المتساوية وحرية الديانة، عملت حكومة "ميركل" الكثير جدًا للترويج لهذه القيم وخلال الفترة التشريعية السابقة أكد وزير الداخلية الألمانى أن الإسلام جزء من ألمانيا، كما أعاد الرئيس الألمانى الجديد "كريستيان وولف" تأكيد هذه الرسالة فى خطبته فى ٣ أكتوبر خلال الاحتفال بعيد الوحدة الألمانية، وهو ما أثار عليه نقدًا كبيرًا من حزبه ومن

الرأى العام معبرين عن تصور سائد بأنه يقوض القيم الثقافية الغربية. ويعتبر "جروب" أن العكس هو الصحيح فبهذه الرسالة فإن الرئيس الألمانى قد أوضح أن المسيحيين الذين يعيشون فى تركيا، مثل الأتراك الذين يعيشون فى ألمانيا لهم الحق فى نفس المعاملة، وهؤلاء الذين يدعون أن العالم الغربى يجب أن يدافع عن جذوره المسيحية وأن ينكر قطعيًا أى اعتراف بالإسلام هم فى الواقع يعملون نحو إلغاء الديمقراطية والحرية الدينية. ويستخلص جروب أن التعدد والتعايش الثقافى لم يمت؛ لأن الدولة التى تقوم على قيم ديمقراطية أساسية مثل حرية العبادة إنما تبرهن على قوتها ليس فى نبذ وإنما فى تأكيد تنوعها الثقافى.

غير أنه رغم هذا الصوت الموضوعى تعرضت عدد من المساجد الإسلامية فى "برلين" مؤخرًا لاعتداءات من أشخاص مجهولين استخدموا فيها المواد الحارقة، مما دفع عمدة "برلين" "كلاوس فوفرايت" على التنديد بهذه الاعتداءات داعيًا إلى أجواء أكثر تسامحًا وانفتاحًا بين جميع الديانات فى "برلين"، ومن ناحية أخرى دعا وزير الداخلية الألمانى "توماس دى ميزير" أئمة المساجد فى ألمانيا إلى تحمل مسئوليتهم فى مكافحة التطرف الإسلامى والإرهاب ودعوة كل المسلمين إلى الاندماج فى المجتمع الألمانى وطالبهم بأن يكونوا جسرًا يربط بين المجتمع الألمانى وبين الجاليات المسلمة التى تعيش فيه.

والواقع أن هذا الجدل الذى أثاره تصريح المستشارة الألمانية إنما يعكس واقعًا وجدلًا أوسع يدور فى المجتمعات الغربية حيث أصبح تعبير الإسلاموفوبيا تعبيرًا عن شعور العداء ضد الإسلام والمسلمين ويتمثل فى عدد من الممارسات ضدهم وضد رموزهم الدينية وهو ما دفع تقرير الحريات الدينية الأمريكى إلى انتقاد هذه الممارسات ضد الأقليات المسلمة فى الغرب. وهو ما دفع أيضًا "هيرمان فإن رومبى" رئيس الاتحاد الأوروبى أن يحذر دول الاتحاد من تنامى الثغرات القومية والعنصرية التى تصاعدت بصورة خطيرة فى السنوات الأخيرة فى بلدان أوروبا الغربية، وأكد أن هذه الثغرات لم تكن موجودة منذ عقد أو عقدين. وواضح أن تصريح "رومبى" رغم أنه لم يذكر الإسلام، كان يقصد مظاهر الفوبيا الإسلامية، ومثلما أرجع الكاتب الألمانى ظهور قوى

اليمين المتطرف إلى الضغوط الاقتصادية وانتشار البطالة، فإن "رومبى" أرجع أيضًا ظهور "الشعوبية" والنغمة القومية فى بلدان الاتحاد الأوروبى إلى اهتزاز الثقة وزعزعة فى الأيديولوجية ونسق القيم الأيديولوجية وهو ما يؤدى إلى القلق والبحث عن أعداء محتملين، ومناصبتهم العداء.

والواقع أن ما تحدث عنه "رومبى" هو ما يجب أن تنتبه له القوى العاقلة فى الغرب إلى خطورته ليس فقط بين المجتمعات الغربية والأقليات المسلمة التى تعيش بينها وإنما أيضًا بين العالم الإسلامى والغرب. وبنفس القدر فإن على المسلمين الذين يعيشون ويعملون فى المجتمعات الغربية أن لا يعزلوا أنفسهم عن هذه المجتمعات وأن يثبتوا أنهم جزء من نسيجها يحترمون قيمها وأسلوبها فى الحياة بشكل يكسبهم قبولًا واحترامًا ودون أن يتخلوا عن هويتهم وقيمهم الدينية والثقافية.

هل سيكون القرن ٢١ آسيويا؟

فاجأنا الأستاذ عاطف الغمرى بكتابه الجديد "القرن الآسيوى. الصين تغير ميزان القوى العالمية" (دار نهضة مصر ٢٠١٠) وأقول فاجأنا لأن الأستاذ "الغمرى" معروف أنه خبير بالشئون الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية، ورغم هذا فموضوع كتابه الجديد ليس غريبًا باعتبار أن ظاهرة الصعود الآسيوى، وفى الأغلب منها صعود الصين، هى الظاهرة والتطور الذى يشغل الولايات المتحدة ساسة، ومؤرخين، ومحللين، ويسيطر عليهم أساسًا سؤالين: هل ستتعدى الصين، كما تتوقع مؤسسات وخبراء فى شئون الصين، الولايات المتحدة اقتصاديًا مع الحقبتين القادمتين ومن ثم هل يعنى هذا أن الصين سوف تنافس الولايات المتحدة على مكانة القوة الأعظم أو على الأقل تشاركها فى هذه المكانة، وإذا كان الأمر كذلك فكيف تسلك الولايات المتحدة وكيف تتعامل مع هذا الاحتمال هل من خلال التعاون أو الارتباط Engagement والذى تعمل من خلاله الولايات المتحدة على جعل الصين شريكًا مسئولًا Responsible Stockholder يعمل من خلال النظام الدولى لا أن يتحداه؟ أم من خلال الاحتواء والمواجهة كما تصرفت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى خلال حقب الحرب الباردة؟ كان أسلوب الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ أن تصالح "ريتشارد نيكسون" مع الصين وأنهى القطيعة بين البلدين هو مزيج من التشكك تجاه الصين فى نواياها وحكمها السلطوى، وبين إدراك إمكانات التعاون بين قضايا حيوية مثل الاقتصاد (أصبحت الصين أكبر دائن للولايات المتحدة من خلال استثماراتها فى أذونات الخزانة الأمريكية) ومكافحة الإرهاب، والبيئة، والتعامل مع كوريا الشمالية وبرامجها النووية إلخ. وكان كل رئيس أمريكى افتتح عهده

بالتركيز على الجانب الأول ويرى فى الصين ـ وكما فعل "جورج بوش" الابن ـ منافسًا إستراتيجيًّا Strategic Competitor غير أنه كان ينهى عهده وهو تبنى جانب التعاون مع الصين ومحاولة جذبها للنظام الدولى. وباعتبار أن كتاب الأستاذ "الغمرى" يجعل من الصين "القاعدة المركزية" للتحول الذى يحدث فى آسيا من ثم يجعل "القرن الآسيوى" عنوانًا لكتابه، فإنه من المهم أن نتابع الجدل حول الرؤية الأمريكية لإمكانات الصين وموقعها فى القرن الواحد والعشرين، وكان أخر من اسهموا فى هذا الجدل هو أستاذ العلوم السياسية الأمريكى "جوزيف ناى" فى دراسته التى نشرها فى العدد الأخير من مجلة "Foreign Affairs" الأمريكية (عدد نوفمبر ـ ديسمبر ٢٠١٠) وحملت عنوانًا وإلا على هذا الجدل وهو "مستقبل القوة الأمريكية" فى معالجته كان لا بد أن يتعرض للجدل حول الصين وحول إمكانات تجاوزها أو تكون ندًّا للولايات المتحدة، فى هذا الشأن اعتبر أن هذا سوف تتوقف إلى حد كبير على عدد اليقين Uncertainties حول مستقبل التغيير السياسى فى الصين، وأنه إذا لم يحدث غليانًا سياسيًّا، فإن حجم الصين والمعدل العالى للنمو الاقتصادى الصينى سوف يزيد حتمًا قوتها النسبية فى مواجهة الولايات المتحدة وهو ما سوف يجعل الصين قريبة من الولايات المتحدة ولكن هذا لا يعنى أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة كأقوى قوة، وحتى لو لم تعانِ الصين من نكسات سياسية داخلية. ويعتبر "جوزيف ناى" أن تصوير القوة الصينية على أساس النمو فى الناتج الاجمالى الداخلى فقط هو تصوير ذو بعد واحد One dimensional وهو يتجاهل مزايا الولايات المتحدة فى القوة العسكرية والقوة الناعمة Soft Power، وكذلك عدم مزايا الصين فى ميزان القوى الآسيوى.

ويستوقف النظر أن تقييم "جوزيف ناى" لإمكانات الصين وقدراتها فى مواجهة الولايات المتحدة إنما يتفق مع تقييم ليس فقط خبراء ومحللين وإنما كذلك مع الساسة الصين أنفسهم، فهم لا يملون من تكرار أن الصين ما زالت دولة نامية، ومع تأكيدهم للتقدم والنمو الاقتصادى الهائل الذى حققته الصين، إلا أنهم يذكرون بالفجوات والثغرات والتحديات التى ما زالت الصين تواجهها مثل الفجوات فى الدخول والثروة بين الأقاليم الصينية ومشكلات البيئة، والبطالة ومستوى دخل الفرد الذى ما زال بعيدًا بمراحل عن مثيله الأمريكى بل وحتى عن دول نامية.

أما على المستوى الآسيوى الأوسع فإنه رغم مستويات النمو التى انخفضت فى بلدان مثل الهند وأندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا فضلًا عن اليابان، إلا أن القارة ما زال يواجهها تحديات داخلية تتمثل فى الخلافات بين قوى رئيسية فيها مثل الصين، والهند واليابان مما جعل خبراء ومحللين يصفون العلاقة بين الصين والهند ويسمونها "المتنافسون" "The Rivals" فضلًا عن الأخطار الكامنة التى تمثلها كوريا الشمالية وبرنامجها النووى من تهديدات للاستقرار فى القارة وهى العلاقات التى تجعل دول القارة تخشى النفوذ والصعود الصينى، وتجعلها تتطلع إلى الولايات المتحدة كشريك موازن للقوة والنفوذ الصينى، فى نفس الوقت الذى تستخدم فيه الولايات المتحدة هذه المخاوف من الصين فى نوع ما من احتواء الصين واحد من تأثيراها الإقليمية والعالمية.

على أية حال فإننا يجب أن ننظر إلى كتاب الأستاذ "عاطف الغمرى" كمساهمة فيما يجب أن نلتزم به: ساسة، ودبلوماسيين، وباحثين ومحللين من تتبع دقيق للتحول الجارى فى النظام الدولى والذى ينتقل، وإن كان ببطء، من نظام سيطرت عليه قوتان عظيمتان، إلى نظام تحكمت فيه قوة واحدة.

كما شاهدنا منذ التسعينات، إلى نظام تتعدد فيه المراكز والأقطاب، وهو النظام الذى يجب ـ ليس فقط أن نرصد بزوغه وإمكاناته ـ بل يجب أن نشارك فى تشكيله ووضعه.

مجموعة BRICs: الآمال والتحديات

فى إطار التحولات التى يشهدها النظام الدولى وخاصة خلال الحقبة الأخيرة برزت عدد من المجموعات التى تدور أساسًا حول القضايا الاقتصادية. فامتدادًا لمجموعة الثمانية G8 التى ظلت تضم الدول الصناعية الكبرى التقليدية تطورت هذه المجموعة إلى ما أصبح يعرف بالـ G20 وهى المجموعة التى تأسست عام ١٩٩٩ من الاقتصاديات المتقدمة صناعيًّا بهدف مناقشة قضايا الاقتصاد العالمى، وتضم هذه المجموعة: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، أندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، المملكة السعودية، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. ثم برزت منذ ٢٠٠٨ ما أصبح يعرف بمجموعة BRICs والتى تضم البرازيل وروسيا والهند والصين.

وقد أكد البيان المشترك الذى صدر عن أول اجتماع لوزراء خارجية هذه الدول فى روسيا فى مايو ٢٠٠٨ أن حوار المجموعة يستند على الثقة المتبادلة والاحترام والمصالح المشتركة ووجهات النظر المتشابهة حول المشكلات الملحة للتطور العالمى ولها توقعات عالية". وقد كان هذا البيان يمثل الأساس السياسى لآلية مجموعة BRICs وقد بات واضحًا أنه من الضرورى على بلدان المجموعة كاقتصاديات صاعدة أن تزيد التعاون فى رفع صوتها ونفوذها لدفع السلام العالمى والاستقرار والتنمية المشتركة" (راجع: The BRICs Rhythm of the Era, Foreign Affairs Journal summer 2010) فما الملامح الرئيسية لمجموعة BRUCs؟:

أولًا: أنها جميعًا دولًا صاعدة أو كبيرة نسبيًّا تتميز بالتنمية السريعة والإمكانات الكبيرة ومستويات مختلفة من الاستمرارية وتزيد مجموع احتياطاتها من النقد الأجنبى عن ٣ تريليون دولار أمريكى وهو ما يوازى أكثر من ٤٠٪ من المجموع العالمى الأمر الذى يجعل منهم لاعبين فى الساحة العالمية.

ثانيًا: أنهم جميعًا قد اختاروا نماذجهم الخاصة فى التنمية متماشية مع تقاليدهم وخصائصهم الوطنية أكثر من مجرد قبولهم لإجماع "واشنطن" "Washington Consensus" أو أى نماذج أخرى وفى الوقت الذى يهتمون فيه بشكل كامل بمزاياهم الفردية فإنهم يستمرون فى سعيهم لطرقٍ جديدة للاعتماد على قوة الآخر وأن يتبعوا التعاون القائم على الفائدة المتبادلة.

وثالثًا: فهم جميعًا يدعون إلى تأسيس نظام اقتصادى أكثر مساواة وعدالة وهم يعتقدون أن هذه الدول يجب أن تحترم بعضها وهى قد أرست الأساس لتقدم عالم متعدد الأقطاب خلق الظروف للقوى لأن تغنى بشكل متسق.

ورابعًا: فهم جميعًا يريدون بيئة دولية سليمة ويدافعون عن الديمقراطية والمساواة فى العلاقات الدولية ولا يتفقون مع عقلية الحرب الباردة التى فاتت أوانها والسياسات الصدامية.

وخامسًا: أنه رغم اختلاف نظمهم الأيديولوجية والثقافية فهم يشتركون فى هدف إستراتيجى لبناء عالم متعدد الأقطاب ديمقراطى وعادل تلعب فيه الأمم المتحدة دورًا مركزيًّا وباعتبار أن الصين وروسيا أعضاء دائمين فى مجلس الأمن فإنه إذا ما لعبت الهند والبرازيل دورًا ما فى مجلس الأمن فى المستقبل فإن الوضع والنفوذ الدولى لمجموعة BRICs سوف يصعد فى المستقبل وهو ما يمثل شيئًا فريدا لها.

وفى مؤتمر قمتها الأول عام ٢٠٠٩ أصدرت المجموعة بيانها الذى يتضمن ستة عشر نقطة والذى أكد التعاون بينها وبين مجموعة الـ ٢٠ مدركة أن مجموعة الـ ٢٠ هى أكثر اتساعًا وتنوعًا وتمثيلًا وتأثيرًا ولهذا فإن دول المجموعة الـ ٤ يدافعون عن الحاجة لأن

تكون مجموعة الـ ٢٠ أكثر نشاطًا وأن تضع سياسة متماسكة لتفرة ما بعد الأزمات كما أكدت النقاط الست عشرة أن الدول الأربع سوف تنسق مواقفها وتدعم تعاونها وتعالج بشكل مشترك الأزمة المالية فى سبيل أن يستعيد الاقتصاد العالمى عافيته. ويلاحظ أنه فى العام الماضى ووسط تقلص الاقتصاد العالمى فإن معظم البلدان المتقدمة قد سجلت نموًا سلبيًا ورغم هذا فإن الصين والهند تمتعوا بنمو سلس وتعافت روسيا والبرازيل بشكل سريع من نموهم السلبى ومن المتوقع أن يسجلوا نموًا إيجابيًا هذا العام وهو ما جعل الرئيس البرازيلى "لويس إيناسيو" أن يجذب الانتباه إلى مجموعة BRICs لنموها الاقتصادى القوى ملاحظًا أنه منذ عام ٢٠٠٣ فإن التجارة بين الدول الأربعة قد زادت بنسبة ٥٠٠٪ وفى تطور المجموعة فإن أهم ما يلاحظ أن التنسيق والتعاون بينها قد أصبح أمرا مؤسسيا فالفترة بين مؤتمر قمتها الأولى والثانى فى البرازيل كان أقل من عام وسوف تعقد القمة الثالثة فى الصين العام القادم وفى نفس الوقت فإن وزراء المالية ومحافظى البنك المركزى يتقابلون لتنسيق مواقفهم قبل قمة مجموعة الـ ٢٠ والاجتماعات السنوية للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ولكى يقدموا مقترحاتهم.

ومما يلاحظ على المجموعة أنها لا تضم دولًا أفريقية ولكن من حسن الحظ أن مؤتمر "كوبنهاجن" قد فتح المجال لظهور مجموعة BASIC التى تضم البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين وعلى هذا فإذا كانت BRICs هى مجموعة دول صاعدة بدون جنوب أفريقيا فإن BASIC هى مجموعة من الدول النامية بدون روسيا ذات النمو السريع وعلى هذا فإذا استطاعت المجموعتان أن تتعاونا بشكل فعال فإن نفوذهما سوف يرتفع بالتأكيد غير أن مجموعة BRICs رغم نموها ونفوذها السريع تدرك أنها لا تخلو من تحديات والتى يجب أن تجعلها حذرة ضد محاولات القوى المعادية فى البلدان المتقدمة لاستخدام الأيديولوجية والمشكلات الرئيسية لبذر الخلاف فيما بينها كذلك عليها أن تنسق مواقفها وتعمل للتأكيد تجاه إصلاح النظام المالى العالمى فى الاتجاه السليم كما أن عليهم أن يعملوا معًا ضد كل أشكال الحماية. وأخيرًا فإن عليهم أن يعملوا بشكل وسيط مع الدول النامية الأخرى لتأكيد وحدتهم والدفاع عن مصالح الدول النامية فى العالم.

ويستخلص الخبراء والمتابعون لتطور مجموعة BRICs أنها طالما ظلت تمتلك الفكر الرصين وتضع فى اعتبارها الصورة الواسعة وتستمر فى دفع الحوار والتعاون بين دولها بطريقة تدريجية ونشطة وبرجماتية ومفتوحة وشفافة فإن المجموعة ستصبح أكثر جاذبية وتأثيرًا على المسرح العالمى وتقدم إضافات تاريخية لعالم متعدد الأقطاب أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة.

نبذة عن المؤلف

السفير الدكتور / السيد أمين شلبى

أولاً: الشهادات العلمية:

- ليسانس الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧.
- ماجستير فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠.
- دبلوم العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد عام ١٩٧٦.
- دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠.

ثانيًا: التاريخ المهنى:

- التحق بالسلك الدبلوماسى المصرى عام ١٩٦١.
- عمل من درجة ملحق إلى مستشار فى كل السفارات المصرية فى براج وبلجراد وموسكو ولاجوس.
- عمل وزيرًا مفوضًا فى سفارة مصر فى واشنطن ١٩٨٢-١٩٨٦.
- عمل سفيرًا لمصر فى النرويج ١٩٩٠-١٩٩٤.
- حاصل على وسام الاستحقاق من النرويج.
- شارك فى تأسس معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية عام ١٩٦٦ وعمل فيه حتى عام ١٩٧٠، ثم عمل نائبًا لمدير المعهد فى الفترة منذ ١٩٨٦-١٩٨٨.
- عمل مديرًا لإدارة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية المصرية ١٩٩٤-١٩٩٦.

ثالثاً: الإنتاج العلمى:

فى العلاقات الدولية:

١- "التنظيم الدولى فى مفترق الطرق"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٦٧.

٢- "الوفاق الأمريكى - السوفيتى"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨١.

٣- "قراءة جديدة فى الحرب الباردة"، (دار المعارف)، ١٩٨٣.

٤- "الدبلوماسية المعاصرة"، (عالم الكتب)، ط١/ ١٩٨٩ ط٢/ ١٩٩٦.

٥- "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولى جديد" (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٦، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.

٦- "العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٤٦-١٩٥٦" (مترجم) (مكتبة مدبولى) ١٩٩٦.

٧- "ما بعد الحرب الباردة: قضايا وإشكاليات" (مركز الدراسات الإستراتيجية - الأهرام)، ١٩٩٧.

٨- "الصين وروسيا: من الخصومة إلى المشاركة الإستراتيجية". (مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة)، ١٩٩٨.

٩- "حوارات المستقبل"، (هيئة قصور الثقافة) ١٩٩٨.

١٠-التسعينيات، عالم الكتب ٢٠٠١.

١١-أمريكا والعالم: متابعة فى السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٠-٢٠٠٥، عالم الكتب ٢٠٠٥.

١٢-نظرات فى العلاقات الدولية، عالم الكتب ٢٠٠٧.

١٣-رؤى عالمية، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٠.

سيرة ذاتية:

بين موسكو وواشنطن، دار الهلال ٢٠٠٥.

شخصيات:

- "هنرى كسينجر، حياته وفكره"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٧٦.
- "جورج كينان: الدبلوماسى المؤرخ"، (الهيئةالعامة للكتاب)، ١٩٩٧.
- "داج هامرشولد" حياته وفكره"، (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٩.
- "نظرات فى آرنولد توينبى" (دار قباء)، ٢٠٠٠.
- "الغرب فى كتابات المفكرين المصريين" (دار الهلال)، ٢٠٠٠.
- "أدباء من الشمال"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٣.
- ثلاث شخصيات بين الثقافة والسياسة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٦.
- ساعات بين الكتب، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٩.

مراجعة وتقديم:

- "مصر فى عهد محمد على"، (مراجع)، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.
- الدبلوماسية الإيجابية، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٦.
- من نحن؟ المجلس الأعلى للثقافة.

رابعًا:

- حاضر فى كل من : معهد الدراسات الدبلوماسية وأكاديمية ناصر وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- شارك فى العديد من المؤتمرات فى مصر والخارج.
- عضو بالمجلس الأعلى للثقافة (لجنة العلوم السياسية ١٩٩٧-٢٠٠٧).
- المدير التنفيذى للمجلس المصرى للشئون الخارجية.
- حاصل على جائزة الدولة للتفوق عام ٢٠٠٩.



هذا الكتاب

فى عام 2008 أصدرت " عالم الكتب " كتابًا للدكتور السيد أمين شلبى تحت عنوان " نظرات فى العلاقات الدولية " والذى رصد القضايا والتطورات الدولية حتى عام 2008 ، وكان جوهرها إدارة الرئيس الأمريكى السابق " جورج بوش" الابن والمفاهيم والاستراتيجيات التى تبنتها فى إدارة علاقاتها مع العالم .

ويتابع هذا الكتاب القضايا والعلاقات الدولية فى الفترة من 2008 – 2010 ويوحى عنوان الكتاب " أوباما من الأمل إلى الواقع " بأنه يركز على مجيئ " باراك أوباما " إلى الحكم والثورة السياسية والاجتماعية التى أحدثها مجيئه فى السياسة الأمريكية والمجتمع الأمريكى والتوقعات والآمال التى ارتبط بها مجيئه ، ويتتبع الكتاب سياسات إدارة أوباما وكيف تطورت من الآمال إلى الاصطدام بالواقع وهو التطور التى خبت [illegible] الجذوة التى أحدثها مجيئه .

كذلك يتابع الكتاب تطورات أخرى وخاصة صعود [illegible] ومستقبلها فى النظام الدولى فضلاً عن قضايا دولية أخر[illegible] تراجع العملية السلمية فى الشرق الأوسط وحلف [illegible] الأوروبية .

ISBN 977-232-828-3



www.alamalkotob.com